نهاية الإيجاز

في دراية الإعجاز

في علوم البلاغة وبيان اعجاز القرآن الشريف

تأليف امام المحققين

الامام فخر الدين

محمد بن عمر الرازي

المتوفى سنة ٦٠٦ هجرية

(طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة ١٣١٧ هجرية)

صحيفه

صحيفة

صحيفة

صحيفة

صحيفة

صحيفة

صحيفه

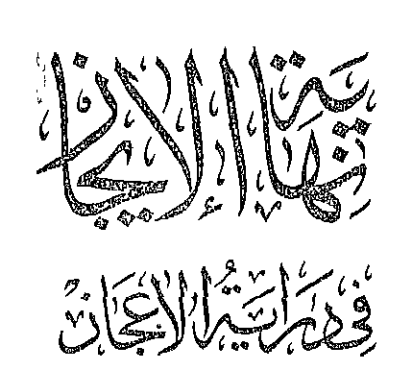
صحيفه

صحيفه

صحيفة

﴿ تمت ﴾





نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز

في علوم البلاغة وبيان اعجاز القرآن الشريف

تأليف امام المحققين

الامام فخر الدين

محمد بن عمر الرازي

المتوفى سنة ٦٠٦ هجرية

(طبع بمطبعة الآداب والمؤيد بمصر القاهرة سنة ١٣١٧ هجرية)

﴿ للامام عبد القاهر الجرجاني مستخرج أصول علوم البلاغة ﴾
﴿ وكاشف نقاب التبيان عن حقيقة علم البيان كتابان جليلان أحدهما ﴾
﴿ يسمي (دلائل الاعجاز) والثاني (أسرار البلاغة) قال الامام ﴾
﴿ الفخر الرازى انه جمع فى هذين الكتابين مالا يوجد في غيرهما ﴾
﴿ من هذه الفنون ولذلك رأي أن يستخلص زبدتهما في كتابه ﴾
﴿ هذا الذي سماه (نهاية الايجاز في دراية الاعجاز) وزاد فيه من ﴾
﴿ تحقيقاته ما أكمل الفائدة . وجعلها لطلاب البيان خير عائدة ﴾
﴿ ولهذا أردنا نشره بطبعه تعميما لنفعه وعلى الله تحقيق المأمول ﴾
﴿ من حسن القبول . ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنزه عن مشابهة المحدثات والممكنات * المقدس عن مشاكلة المخلوقات والكائنات * المتعالي عن أن تحيطه الامكنة والاحياز والجهات * ويتغير بكرور الدهور ومرور الاوقات * ويتطرق اليه أصناف التغييرات والتبديلات * وترتمي الي كنه كبريائه الافكار والتخيلات * فهو العالم الذى لا يعزب عن علمه مثقال ذرّة في الارضين والسموات * والخبير الذى لا يحتجب عنه شيء من الاسرار والخفيات * ثم الصلاة على محمد المؤيد بأظهر الادلة والبينات * المسدد بأوضح البراهين والمعجزات * وهو القرآن البالغ فى الفصاحة الي أعلى الدرجات * وأرفع المراتب والغايات * (وبعد) فان أحق الفضائل بالتقديم * وأسبقها فى استيجاب التعظيم * العلم الذى لا شرف الا وهو السبيل اليه * ولا خير الا وهو الدليل عليه * ولا منقبة الا وهو ذروتها وسنامها * ولا مفخرة الا وبه صحتها وتمامها * ولا حسنة الا وهو مفتاحها * ولا محمدة الا ومنه مصباحها * لا سيما العلم الذى هو ارسخ العلوم أصلا * وأبسقها فرعا وفصلا * واكرمها نتاجا * وأنورها سراجا * وهو علم البيان الذى لولاه لم نر لسانا يحرك الوشي * ويصوغ الحلى * ويلفظ الدر * وينفث السحر * والذى لولا تحفيه بالعلوم وعنايته بها وتصويره اياها لبقيت كامنة مستورة * ولعجز العقل عن أن يظهر لها صورة * ولاستمرّ السرار بأهلتها * واستولى الخفاء على جملتها * ثم مع ما لهذا العلم من الشرف الظاهر * والنور الزاهر * فالناس

كانوا مقصرين في ضبط معاقده وفصوله * متخبطين في اتقان فروعه وأصوله * معتقدين فيه اعتقادات حائدة عن منهج الصواب والسداد * زائغة عن طريق الحق والرشاد * ظانين أن كل من عرف أوضاع لغة من اللغات وقدر على استعمال بعض العبارات * فهو بالغ في تلك اللغة من البيان الى ذرى أفلاكها * مالك لمباديها وغاياتها * واستمر الناس * بهذا الوسواس * الى أن وفق الله تعالى الامام * مجد الاسلام * عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني تغمده الله برحمته * وأفاض عليه فنون مغفرته * حتى استخرج أصول هذا العلم وقوانينه * ورتب حججه وبراهينه * وبالغ في الكشف عن حقائقه * والفحص عن لطائفه ودقائقه * وصنف في ذلك كتابين لقب احدهما بدلائل الاعجاز والثاني باسرار البلاغة * وجمع فيهما من القواعد الغريبة * والدقائق العجيبة * والوجوه العقلية * والشواهد النقلية * واللطائف الادبية * والمباحث العربية * ما لا يوجد في كلام من قبله من المتقدمين * ولم يصل اليها غيره أحد من العلماء الراسخين * ولكنه رحمه الله لكونه مستخرجا لاصول هذا العلم وأقسامه * وشرائطه واحكامه * أهمل رعاية ترتيب الاصول والابواب * واطنب في الكلام كل الاطناب * ولما وفقني الله لمطالعة هذين الكتابين التقطت منهما معاقد فوائدهما * ومقاصد فرائدهما * وراعيت الترتيب * مع التهذيب * والتحرير * مع التقرير * وضبطت أوابد الاجمالات في كل باب بالتقسيمات اليقينية * وجمعت متفرقات الكلام في الضوابط العقلية * مع الاجتناب عن الاطناب المملّ * والاحتراز عن الاختصار المخلّ

وسميته (نهاية الايجاز * في دراية الاعجاز) وخدمت به عالي مجلس الصدر

الصاحب الأجل الكبير المنعم الاستاذ قوام الدين مجد الاسلام ملك الافاضل سيد الوزراء فانه الفائز بقصب السبق في جميع المباحث العقلية * والواصل الي كنه الحق والحقيقة فى المطالب النقلية * والمرجوع اليه فى استكشاف المشكلات * واستيضاح المعضلات * ولما حاولت التقرب الي مجلسه الرفيع * وجنابه المنيع * لم اجد فيما تناله القوى البشرية * وتفي به المنة الانسانية * أحسن من اهداء مثل هذا الكتاب المشتمل على العلم الذى هو اساس العلوم الدينية * وقواعده مقررة بالادلة اليقينية * واسأل الله ان يوفقني في ذلك للصدق والصواب انه خير مأمول * واكرم مسئول

وقد رتبنا هذا الكتاب على مقدمة وجملتين * أما المقدمة فمشتملة على فصلين

﴿ الفصل الاول في أن القرآن معجز وان الاعجاز فى فصاحته ﴾

الدليل على كون القرآن [illegible] أن العرب تحدوا الي معارضته ولم يأتوا بها ولولا عجزهم عنها لكان محالا أن يتركوها ويتعرضوا لشبا الاسنة ويقتحموا موارد الموت * وأما وجه كونه معجزا فللناس فيه أربعة مذاهب

قال النظام ان الله تعالي ما أنزل القرآن ليكون حجة على النبوة بل هو كسائر الكتب المنزلة لبيان الاحكام من الحلال والحرام والعرب انما لم يعارضوه لان الله تعالي صرفهم عن ذلك وسلب علومهم به

ويدل على فساد ذلك من وجوه ثلاثة (الاول) ان عجز العرب عن المعارضة لو كان لأن الله أعجزهم عنها بعد ان كانوا قادرين عليها لما كانوا مستعظمين لفصاحة القرآن بل كان يجب أن يكون تعجبهم من تعذر ذلك

عليهم بعد ان كان مقدوراً عليه لهم كما ان نبيا لو قال معجزتي أن أضع يدي على رأسي هذه الساعة ويكون ذلك متعذرا عليكم ويكون الامر كما زعم لم يكن تعجب القوم من وضعه يده على رأسه بل من تعذر ذلك عليهم ولما علمنا بالضرورة ان تعجب العرب كان من فصاحة القرآن نفسها بطل ما قاله النظام (الثاني) وهو انه لو كان كلامهم مقاربا في الفصاحة قبل التحدي لفصاحة القرآن لوجب ان يعارضوه بذلك ولكان الفرق بين كلامهم بعد التحدي وكلامهم قبله كالفرق بين كلامهم بعد التحدي وكلامهم قبله وبين القرآن ولما لم يكن كذلك بطل ذلك (الثالث) ان نسيان الصيغ المعلومة في مدة يسيرة يدل على زوال العقل ومعلوم ان العرب ما زالت عقولهم بعد التحدي فبطل ماقاله النظام

ومن الناس من جعل الاعجاز في أن أسلوبه مخالف لأسلوب الشعر والخطب والرسائل لا سيما في مقاطع الآيات مثل يعلمون ويؤمنون * وهو أيضا باطل من خمسة أوجه (الاول) لو كان الابتداء بالاسلوب معجزا لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزاً (الثاني) ان الابتداء بأسلوب لا يمنع الغير من الاتيان بمثله (الثالث) يلزم أن الذي تعاطاه مسيلمة من الحماقة في «انا أعطيناك الجماهر فصل لربك وجاهر» وكذلك «والطاحنات طحنا» في أعلا مراتب الفصاحة (الرابع) انه لما فاضلنا بين قوله تعالى ولكم في القصاص حياة وبين قولهم القتل أنفى للقتل لم تكن المفاضلة بسبب الوزن والاعجاز انما يتعلق بما به ظهرت الفضيلة (الخامس) وهو أن وصف بعض العرب القرآن بأن له لحلاوة وان عليه لطلاوة لا يليق بالاسلوب

ومنهم من جعل الاعجاز في انه ليس فيه اختلاف وتناقض وهو أيضا

باطل لان التحدى كما وقع بالقرآن كله فقد وقع بالسورة وقد يوجد فى خطبهم ما مقداره مقدار سورة الكوثر ولا يكون فيه اختلاف وتناقض

ومنهم من قصر وجه الاعجاز على اشتماله على الغيوب وهو باطل لان التحدى قد وقع بكل سورة والاخبار عن الغيوب لم يوجد في كل سورة ولما بطلت هذه المذاهب ولا بد من أمر معقول حتي يصح التحدى به ويعجز الغير عنه ولم يبق وجه معقول في الاعجاز سوى الفصاحة علمنا ان الوجه فى كون القرآن معجزا هو الفصاحة

﴿ الفصل الثاني فى شرف علم الفصاحة ﴾

لما ثبت أن عجز العرب انما كان عن المزايا التى ظهرت لهم فى نظم القرآن والبدائع التي راعتهم من مبادئ الآيات ومقاطعها . وفى مضرب كل مثل . ومساق كل خبر . وصورة كل عظة . وتنبيه واعلام وتذكير وجب على العاقل ان يبحث عن تلك المزايا والبدائع ماهي وكم هى وكيف هى ولا يمكن ذلك الا بالبحث عن حقيقة المجاز .والحقيقة . والاستعارة . والتشبيه . والتمثيل . وحقيقة النظم . والتقديم والتأخير . والايجاز . والحذف والوصل . والفصل . وسائر وجوه المحاسن المعتبرة فى النظم والنثر

واذا ثبت ذلك كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة والكاشف عن ماهيتها والمتفحص عن أقسامها . والمستخرج لشرائطها وأحكامها . والمقرر لمعاقدها وفصولها . والملخص المحرر لفروعها وأصولها . باحثا عن أشرف المطالب الدينية . وأرفع المباحث اليقينية . وهو البحث عن جهة دلالة القرآن على صدق محمد صلى الله عليه وسلم بالتفضيل والتحصيل ويكون صاحبه

وراءه وقد رتبه دونه

ثم ان الفصاحة اما أن تكون عائدة الي مفردات الكلام أو الى جملته لا جرم انا رتبنا الكتاب على جملتين . ولما تقدم المفرد علي الجملة ذاتا استحق التقديم عليها وضعا

الجملة الاولى فى المفردات وهي مرتبة على مقدمة وقسمين . أما المقدمة فمشتملة على فصلين

﴿ الفصل الاول فى أقسام دلالة اللفظ على المعنى ﴾

وهي اما أن تكون وضعية أو عقلية . فالوضعية كدلالات الالفاظ على المعانى التى هى موضوعة بازائها كدلالة الحجر والجدار والسماء والارض على مسمياتها ولا شك فى كونها وضعية والاّ لامتنع اختلاف دلالتها باختلاف الاوضاع

وأما العقلية فاما على مايكون داخلا فى مفهوم اللفظ كدلالة لفظ البيت على السقف الذي هو جزؤ مفهوم البيت ولا شك فى كونها عقلية لامتناع وضع اللفظ بازاء حقيقة مركبة ولا يكون متناولا لاجزائها . وإما على ما يكون خارجاً عنه كدلالة لفظ السقف على الحائط فانه لما امتنع انفكاك السقف عن الحائط عادة كان اللفظ المفيد لحقيقة السقف مفيداً للحائط بواسطة دلالة الاول فتكون هذه الدلالة عقلية

وعبر الشيخ الامام عما قلنا بان قال ههنا عبارة مختصرة وهي أن نقول المعنى ومعنى المعنى فنعنى بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ وهو الذى يفهم منه بغير

واسطة وبمعني المعنى أن يفهم من اللفظ معنى ثم يفيد ذلك المعني معني آخر

(واعلم) ان الكناية والمجاز والتمثيل لا يقع في هذا القسم وكأن الدلالتين الأوليين غير معتبرتين في علم الفصاحة

﴿ الفصل الثاني في حقيقة البلاغة والفصاحة ﴾

البلاغة بلوغ الرجل بعبارته كنه مافي قلبه مع الاحتراز عن الايجاز المخل والاطالة المملة . وأما الفصاحة فهي خلوص الكلام من التعقيد وأصله من الفصيح وهو اللبن الذى أخذت عنه الرغوة أو ذهب لباؤه وقد فصح وأفصح اذا صار كذلك وأفصحت الشاة اذا فصح لبنها ثم قالوا فصح الاعجمى فصاحة فهو فصيح اذا خلصت لغته من اللكنة

وتحقيق الكلام في هذا الباب أن نقول (اعلم) أن المقصود من الكلام افادة المعاني وهذه الافادة كما عرفت على وجهين افادة لفظية وافادة معنوية . فأما الافادة اللفظية فيستحيل تطرق الكمال والنقصان اليها فان السامع للفظ إما أن يكون عالماً بكونه موضوعا لمسماه أو لا يكون. فان كان عالماً به عرف مفهومه بتمامه . وان لم يكن عالما به لم يعرف منه شيأً أصلاً

فالالفاظ في دلالتها الوضعية إما أن تفيد مسمياتها بالكمال أو لا تفيد شيأً منها أصلا . فاما أن تفيد افادة ناقصة فذلك غير معقول . مثاله اذا أردت تشبيه زيد بالاسد في الشجاعة فان أفدت هذا المعني بالدلالة الوضعية وقلت زيد يشبه الاسد في الشجاعة فقد أفدت مقصودك بألفاظ دالة عليه دلالة وضعية وهذه الافادة تمتنع من تطرق الزيادة والنقصان اليها لانك اذا قصدت

من هذه الالفاظ شيأفقد نقصت من المعنى لا محالةوان زدت فيها فقدزدت في المعنى لا محالة . وان أقمت مقام كل لفظ منها ما يرادفه امتنع أن تزداد تلك الافادة قوة بسبب ذلك لأن السامع اذا عرف كونها موضوعة بازاء مفهومات الالفاظ الاول كان فهمه منها كفهمه من تلك الالفاظ الاول.وان لم يعرف ذلك لم يفهم منها ذلك المعنى

ويخرج من هذا التحقيق ان الايجاز والاختصار والتطويل والاطناب والحذف والاضمار يستحيل تطرقها على الدلالات الوضعية ولهذا السبب لم يستعمل فى العلوم العقلية الاالدلالات الوضعيةلعدم احتمالها للزيادةوالنقصان الموقعين فى الغلط والشبهة

وأما الافادة المعنوية فلاجل ان حاصلها عائد الي انتقال الذهن من مفهوم اللفظ الي ما يلازمه من اللوازم ثم اللوازم كثيرة وهى تارة تكون قريبة وتارة تكون بعيدة لا جرم صح تأدية المعنى الواحد بطرق كثيرة وصح فى تلك الطرق أن يكون بعضها أكمل من بعض في افادة ذلك المعنى وتأديته وبعضها أنقص وأضعف

فهذا ما يتعلق بالبلاغة بسبب المفردات . وأما البلاغة العائدة الى النظم والتركيب فتحقيق القول فيها ان الكلام المنظوم لا محالة مركب من المفردات وتلك المفردات أمكن تركبها على وجه يفيد ذلك المعنى المقصود وأمكن تركبها على وجه لا يفيد ذلك المقصود ثم للتركيب المفيد مراتب كثيرة ولها طرفان وأوساط . فالطرف الاعلى هو أن يقع ذلك التركيب بحيث يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا واعتدالا فى افادة ذلك المعنى منه . والطرف الاسفل هو أن يقع على وجه لو صار أقل تناسبا منه [illegible]

لذلك المعنى . وبين هذين الطرفين مراتب متباينة تكاد تكون غير متناهية واختيار أحسنها يقتضي الفصاحة في النظم

وهذا معنى قول الشيخ النظم عبارة عن توخي معانى النحو فيما بين الكلم وسيأتي تفصيله في الجملة الثانية من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى. والآن نقول هذا في ضرب المثال كما ان الانسان اذا حاول تركيب صورة من اصباغ معلومة فلذلك في التركيب الحسن طرفان وأوساط فالأعلى أن يقع التناسب بحيث لا يمكن أن يزاد عليه وحينئذ تكون تلك الصورة فى الطبقة العليا من الحسن. والاسفل هو أن يحصل هنالك قدر من التناسب بحيث لو انتقص عن ذلك لم تحصل تلك الصورة ثم بين الطرفين مراتب مختلفة

واذا عرفت ذلك فنقول أما الطرف الاسفل فليس من البلاغة فى شيء * وأما سائر المراتب فان كل واحدة منها اذا اعتبرت بالنسبة الي ما تحتها تكون بلاغة وفصاحة * وأما الطرف الاعلى وما يقرب منه فهو المعجز. فهذا هو التحقيق في الفصاحة والبلاغة فى الكلام اللتين لاجل المفردات تارة ولأجل النظم أخري

واذا قد فرغنا عن هذين الفصلين فالمقصود فى هذه الجملة بيان الالفاظ المفردة في دلالتها الوضعية ودلالتها المعنوية فلذلك رتبناها على قسمين ثم ان المقصود من الابحاث المتعلقة بالدلالة اللفظية منحصر في أمرين (أحدهما) استقصاء القول فى أن الفصاحة والبلاغة لا يجوز عودهما الي الدلالة اللفظية (والآخر) في بيان أن الفصاحة وان كانت غير عائدة الى الدلالة اللفظية لكن من الامور العائدة الي جوهر اللفظ والى دلالته الوضعية ما يفيد الكلام

كمالا وزينة وجمالا ثم تعديد تلك الامور وتفصيلها وتحصيلها

﴿ القسم الاول فى الدلالة اللفظية وفيه بابان ﴾

﴿ الباب الاول وفيه خمسة فصول ﴾

(الفصل الاول في اقامة الحجة على ان الفصاحة لايجوز عودها الى الدلالات الوضعية للالفاظ)

اعلم ان الذين يجعلون الفصاحة للفظ فالاظهر انهم يجعلونها صفة للالفاظ لاجل دلالتها الوضعية على مسمياتها * ويحتمل احتمالا بعيدا أن يجعلوها صفة للالفاظ لا باعتبار دلالتها على مسمياتها وهاهنا أدلة تبطل الاحتمال الاول خاصة * وادلة تبطل الثاني خاصة * وادلة تبطلهما جميعا

أما مايدل على فساد الاحتمال الاول خاصة فوجهان (الاول) ما بينا أن من المستحيل ان يكون بين اللفظين تفاضل في الدلالة الوضعية حتى يكون أحد المترادفين أدل على مفهومه من الآخر سواء كانا من لغة واحدة أو من لغتين أو يكون الموضوع لمفهوم أدل عليه من الموضوع لمفهوم آخر عليه ولما امتنع التفاوت في الدلالة امتنع التفاوت في الفصاحة (الثاني) لو كانت الفصاحة لاجل الدلالة اللفظية لكانت مقابلة اللفظة بمرادفها معارضة لها وكانت الترجمة معارضة لها

وأما ما يدل على بطلان الاحتمال الثاني خاصة فوجهان (الاول) الفصاحة لوكانت صفة للفظ لكانت اما ثابتة لآحاد الحروف والعلم ببطلانه ظاهر ضروري أو لمجموع آحادها وهو محال فان حصول المجموع لما كان ممتنعا امتنع اتصافه بصفة ثبوتية لان مالا يكون ثابتا لا يثبت له غيره

(والثاني) لو كانت الفصاحة عائدة الي الكلمة من حيث تركبها من الحروف لكان الجاهل بالعربية اذا سمع الكلام العربي الفصيح عرف فصاحته

وأما ما يدل على بطلان الاحتمالين جميعا فوجوه سبعة (الاول) أن الفصاحة مزية تحصل باختيار المتكلم وأما الاحكام الثابتة للالفاظ من حيث هى ألفاظ فهي ثابتة لها لذواتها ومن حيث دلالاتها على مسمياتها فهي بوضع الواضع دون المتكلم فالفصاحة غير عائدة الى الالفاظ من أحد هذين الوجهين

(الثانى) العالم بلغة من اللغات لا يحتاج في التلفظ بمفرداتها الى الروية والفكرة ويحتاج في التكلم بالكلام الفصيح بتلك اللغة الي الروية فالفصاحة غير متعلقة بالمفردات (الثالث) لو كانت الفصاحة بسبب دلالات مفردات الكلم لبقيت الفصاحة كيفما تركبت تلك المفردات ولم يكن النظم والترتيب معتبراً أصلا ولما بطل ذلك بطل ما قالوه . وبهذا يظهر الفرق بين تركيب الكلام عن الكلم وبين تركيب الكلم عن الحروف فان رتب الكلم فى الكلام المفيد أمر عقلي ورتب الحروف في الكلمة أمر وضعى (الرابع) أن النبي صلى الله عليه وسلم تحدي العرب بفصاحة القرآن ولو كانت عائدة الى الالفاظ لكان قد تحداهم بالموجود عندهم فى الماضى والحاضر (الخامس) لو كانت الفصاحة في قوله تعالي واشتعل الرأس شيبا عائدة الي مفردات هذه الآية لكان لا يخلو اما أن يكون ثبوت الفصاحة فى كل واحد منها موقوفا على أن يعقبه المفرد الآخر أو لا يتوقف والاول محال لان كل واحد من المفردات يعدم عند حصول ما يتلوه والمعدوم ليس له صفة ثبوتية والثانى يوجب أن يكون لها حالة الانفراد من الفصاحة ما لها

عند الاجتماع وذلك مما يدفعه الحس (السادس) أن الكلمة قد تكون فصيحة في موضع بعد أن كانت ركيكة في غيره ولو كانت فصاحتها لذاتها ولدلالتها الوضعية لما اختلف ذلك باختلاف المواضع (السابع) انهم اتفقوا على أن الاستعارة والكناية والتمثيل من أبواب الفصاحة وستعرف انها أمور عائدة الى المعنى لا الى اللفظ. فاذن ليس كل فصاحة لفظية

﴿ الفصل الثاني في الدلالة الالتزامية ﴾

اعلم انهم يصفون البلاغة بما لا تتصف به الالفاظ في دلالتها كقولهم لا يستحق الكلام الوصف بالبلاغة حتى يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ولا يكون لفظه أسبق الى سمعك من معناه الى قلبك وكقولهم حتى تدخل في الاذن بلا اذن وكل ذلك مما لا يتصور أن يوصف به دلالة اللفظ على مفهومه لانه لا يخلو السامع من أن يكون عالما بمعاني الالفاظ فحينئذ لا يمكن دخول التفاوت في فهمه لمعانيها أو يكون جاهلا بها فيكون ذلك أبعد

وجملة الأمر ان التفاوت بالسرعة والبطء انما يكون في فهم المعاني فأما في الدلالات الوضعية فذلك محال لان طريق معرفتها التوقيف فثبت ان الاوصاف المذكورة لا تليق الا بالمعاني وقد يمدحون اللفظ أيضاً فيقولون لفظ متمكن غير قلق ولا ناب به موضعه وانه جيد السبك صحيح الطابع وانه ليس فيه فضل عن معناه وان من حق اللفظ ان يكون طبقا للمعنى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه وكقول من وصف رجلا من البلغاء بانه كانت الالفاظ قوالب لمعانيه وقد يذمونه بانه معقد وانه لتعقيده استهلك المعني

وكل ذلك مما لا يليق بنطق اللسان لان الموصوف بالتمكن والقلق ليس آحاد الحروف بل الكلمة وهي بمجموعها غير موجودة لان الحرف الاول مالم يعدم لا يوجد الآخر وبتقدير وجود الكلمة بتمامها يمتنع وصفها بهما لان الشيء انما يتمكن ويقلق في مكانه الذى يوجد فيه ومكان الحرف هو الحلق والفم واللسان فلو اتصفت بالتمكن والقلق لكان فى أماكن الحروف من الحلق والفم واللسان وقولهم ليس فيه فضل عن معناه محال ان يراد به اللفظ لانه ليس ههنا اسم أو فعل أو حرف يزيد على معناه أو ينقص وهكذا الجمل فليس يمكن ان يكون جملة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل يحصل بها الاثبات أو النفي أتم أو أنقص مما يحصل بأخري وكذلك السبيل فى السبك والطابع بل كل هذه الاوصاف انما تليق بالدلالة المعنوية

﴿ الفصل الثالث فى ذكر شبه الخصوم والجواب عنها ﴾

احتج أصحاب اللفظ بان قالوا انا لا نعقل الترتيب والنظم في المعانى الا بواسطة حصولها في الالفاظ فلو كان حصولهما بما في الالفاظ تابعا لحصولها في المعاني لزم الدور

والجواب ان هذا القائل نسى حال نفسه واعتبر حال السامع وذلك لانه أولا ينتظم الكلام في ذهنه ثم يعبر عنه بلسانه

الثاني قالوا نري الناس بأسرهم يقولون هذا لفظ فصيح وهذه الالفاظ فصيحة ولا نرى عاقلا يقول هذا معني فصيح وهذه معان فصيحة فدل على ان النظم والفصاحة من صفات الالفاظ لا المعانى

الجواب انهم وان كانوا لا يستعملون النظم في المعاني فقد استعملوا

فيها معناه وذلك قولهم فلان يرتب المعاني في نفسه ويقررها ويبني بعضها على بعض وأما وصف اللفظ بالفصاحة فذلك عند دلالته المعنوية لا عند دلالته الوضعية وذلك لا يضر

الثالث قالوا ان أبا العباس ثعلبا صنف كتابا لم يذكر فيه الا مفردات اللغة ثم انه سماه بالفصيح ومن المعلوم بالضرورة انه اذا قيل الشمع بفتح الميم أفصح من الشمع باسكانه انه لا يكون ذلك من أجل المعنى فثبت ان الفصاحة غير عائدة الي المعنى

الجواب الفصاحة في هذه المواضع يعني بها كون اللفظ أثبت في اللغة وأجري على مقاييسها وقوانينها التي وضعوها ولا نزاع في ذلك انما النزاع في الفصاحة التي تفيد قوة في البيان على ما لخصناه ولا شك ان ذلك ليس لاجل سكنات الحروف أوحركاتها والا لكان المساوى لها في تلك الحركات أو السكنات مساويا لها في الفصاحة ولان النبي صلي الله عليه وسلم تحدى العرب بفصاحة القرآن ومن المستحيل وقوع التحدي بأمثال هذه الاشياء

(الرابع) لو كان النظم عبارة عما قلتموه من توخى معني النحو فيما بين الكلم لكان البدوى الذى لم يسمع النحو قط غير قادر على النظم وليس كذلك فان قدرته على النظم اكمل من قدرة الاستاذ الماهر في النحو

الجواب البدوى القادر على النظم عالم بمعني النحو لكنه غير عالم باصطلاح النحاة وذلك غير معتبر فان البدوي اذا عرف الفرق بين أن يقول جاءني زيد راكبا وبين أن يقول جاءني زيد الراكب لم يضره الجهل باصطلاح النحاة في تسمية الأول حالاً والثاني صفة بل كان البدوى عالما بمعني النحو ولذلك يميز بين مفهومات (ما) بانها تارة تكون للاستفهام وتارة تكون للنفي

وتارة تكون بمعنى الذي وتارة تكون بمعنى المجاز

﴿ الفصل الرابع فى حكاية أقوى شبههم والجواب عنها ﴾

الذي عليه تعويلهم انه لما صح أن يعبر عن المعنى الواحد بلفظين أحدهما فصيح والآخر ركيك وجب أن تكون الفصاحة غير عائدة الى المعنى وربما قالوا لولا أن الامر كذلك لكان يجب أن لا يكون للشعر الفصيح مزية على تفسير المفسر له لان اللفظ اذا كان انما يشرف من أجل معناه والتفسير قد أتي على معنى المفسر والا لم يكن تفسيرا له فيجب أن لا يتفاوتا فى الفصاحة وليس الامر كذلك

الجواب عنه مبنى على المقدمة التي مهدناها من أن دلالة اللفظ على المعنى تارة تكون وضعية وتارة تكون عقلية معنوية وان المعنوية ليست دلالة نفس الصيغة على معناها بل دلالة معناها على معنى آخر وقد ذكرنا ان الكناية والمجاز والاستعارة داخلة في القسم الثاني

والآن نشير الي ذلك اشارة خفيفة ونحيل بالاستقصاء الى ما سيأتي فاذا قلت فلان كثير الرماد لم يكن ذلك دالا على المضافية دلالة وضعية بل دلالة معنوية من حيث ان كثرة الرماد المشعرة باحراق الحطب الكثير تحت القدور لها اشعار بالضيافة وهذا هو الكناية . واذا قلت رأيت أسداً كان الغرض جعل الرجل مساوياً للاسد فى بطشه وقوّته والسامع لا يعقل ذلك من لفظ الاسد بل من معناه لما تقرر عنده انه لا يعني بجعل الآدمى الاّ أنه بلغ فى القوّة مبلغاً يتوهم انه الاسد حقيقة . وهذا هو الاستعارة

واذا قلت لمن يتردد فى أمره انه يقدم رجلا ويؤخر أخرى لم يفد

ذلك الا اذا عرف أنه لما لم يكن المقصود ما ينبيء عنه الظاهر قد أريد به انه في تردده كالذي قام ليذهب فى أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخري وهذا هو التمثيل

(واعلم) أنا نبين بعد ذلك ان شاء الله تعالى ان الكناية أبلغ من الافصاح والاستعارة أوقع في القلوب من التصريح بالتشبيه وكذلك القول في التمثيل ونذكر العلة فى ذلك واذا ثبت ان دلالة هذه الاقسام على معانيها معنوية عقلية فنقول من تأمل في الزامهم علينا أن يكون التفسير كالمفسر فى الفصاحة وجدهم كأنهم قالوا لو كان الكلام اذا كان فيه كناية أو استعارة أو تمثيل كان فصيحاً وجب أن يكون فصيحاً عند مالا يوجد فيه هذه المعانى وذلك لان تفسير الكناية أن نتركها ونصرح بالمكني عنه فنقول معنى قولنا كثير الرماد كثير الضيافة وكذلك تفسير الاستعارة أن نترك ونصرح بالتشبيه فنقول المعنى انى رأيت رجلا يساوي الاسد في الشجاعة وكذا تفسير التمثيل أن يترك ويذكر المثل فنقول في قوله أراك تقدم رجلا وتؤخر أخري ان المعني أراك متردداً في فعلك وعند ذلك يظهر فساد تلك الشبهة لانه بمنزلة أن يقال لرجل علل حكما بعلة ان كان هذا الحكم يجب لهذه العلة فينبغي أن يجب مع عدمها وعلى الجملة سبب هذه الشبهة انهم لما نظروا الي تفسير مفردات اللغة بعضها ببعض ولم يجدوا للتفسير مزية على المفسر ظنوا أن سبيل ما نحن فيه كذلك وهو غلط لان المفسر فيما نحن فيه انما زاد فى الفصاحة على التفسير من حيث كانت الدلالة في المفسر دلالة معنوية وفى التفسير دلالة لفظية * ولما كان سبب الفصاحة هو الدلالة المعنوية لم يلزم كون التفسير مساويا للمفسر ومما نقرره انا اذا سمعنا الكلام العامى أن الطبيعة لا تتغير ثم سمعنا

قول المتنبي

يراد من القلب نسيانكم * وتأبى الطباع على الناقل

علمنا بالضرورة ان لهذا المعنى فى هـذا الشعر من المزية والجمال ماهو غير حاصل له في الكلام الاول وعلمنا بالضرورة ان ذلك ليس من أجل الحروف ولا من أجل تبديل المترادفات بعضها بالبعض فهو اذن تأكيد لما ذكرناه ومما يؤكده انك تقول زيد كالاسد فتكون قد فهمت التشبيه بأن أفدت انه من الشجاعة بحيث يتوهم انه الاسد بعينه ثم تقول إن لقيته ليلقينك منه الأسد فيفيد تلك المبالغة مع زيادة أخرى وهي أنك أخرجته عن حيز التوهم الي مكان القطع ثم اذا نظرت الي قوله

ان تلقني لا تري غيري بناظرة * تنس السلاح وتعرف جبهة الأسد

وجدته قد فضل الجميع فثبت أن الفصاحة عائدة الي الدلالات المعنوية

﴿ الفصل الخامس فى شبهة أخري لهم والجواب عنها ﴾

قالوا مما يدل على ان الفصاحة عائدة الي الدلالات اللفظية أنا نري ان اللفظة المستعملة في كلام قد تفيد نوع فصاحة وبراعة ثم اذا أبدلناها بمرادفها لم نجد تلك البراعة مثل انا لو قلنا فى بيت البحترى

بخلت جفونك أن تكون مساعدي * شحت جفونك أن تكون موافق أو معاونى . وكذلك بيت المتنبي

وقيدت نفسي في ذراك محبة * وكبلت نفسي الخ .

وكذلك قوله وأي نسيم لا يروع بالترب * وأى نسيم لا يخوف بالترب وفى قول

القائل* تعاللت كي أشجي وما بك علة * تريدين قتلي قد ظفرت بذلك
وما بك مرضة * ففي كل ذلك يتغير الشعر وتذهب الفصاحة وقول الحطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها * واقعد فانك أنت الطاعم الكاسي

فلو قيل ذر المفاخر لا تذهب لمطلبها * واجلس فانك أنت الآكل اللابس
فليس هنا الا تبديل اللفظة بمرادفها مع أن الفصاحة قد ذهبت فدل على أن الفصاحة قد تكون عائدة الى اللفظ

الجواب أن ذلك التفاوت بسبب أن المفردات التى أبدل بعضها ببعض غير مترادفة * أما الاول فلان الشح هو شدة البخل ولذلك قالوا زيد شحاح اذا لم يور ناراً والمبالغة غير لائقة ببيت البحتري يدل عليه انا اذا نظرنا الي بيت ابي نواس* وهو بالمال جواد * وهو بالعرض شحيح

وجدنا للفظة الشحيح فيه قبولا في النفس بحيث لو قال وهو بالعرض بخيل لم يكن كذلك لان الموضع موضع مبالغة من حيث كان الغرض من البخل بالعرض صيانته فلما جعله شديد البخل به كان قد جعله شديد الصون له وفي كلام الناس هو اشح بدينه ومروءته من ذلك. وأما امتناع ابدال موافقي بمساعدي فلان المساعدة انما تستعمل فيما اذا حمل الانسان نفسه على فعل من أجل صاحبه يدلك عليه أنه يصلح يوافق فيما لا يصلح فيه يساعد فانا نقول الشافعي يوافق أبا حنيفة رحمهما الله في هذه المسائل ولا نقول يساعده وهكذا سبيل يعاون فانه لا يصح أن يقال الشافعي يعاون أبا حنيفة في هذه المسائل. وأما كبلت نفسي في موضع قيدت فسبب قبحه أن الكبل القيد الثقيل الذي تقيد به اللصوص يقال أتى به مكبلا وهو لا يصلح

أن يستعار الا في الموضع المكروه كما قال

فك السريّ عن الندى أغلاله * فجرى وكان مكبلا مغلولا

وهذا في غاية الحسن لانه لما جعل للندى اغلالا كان الاولى أن يجعله مقيداً بقيد ثقيل وانا لنعلم انه لو قال وكان مقيدا مغلولا لم يكن الكلام في حسنه * وأما يخيف في موضع يروع فالفرق بينهما أن راع يدل على هزة وقلق يعرض في قلب الانسان من شيء يرد عليه ويظهر له بغتة وان كان قد يكون عن خوف فليس هو نفس الخوف يدل عليه قولهم راعني حسنه بمعني أعجبني ولو لا ما ذكر لما جاز ذلك لان استحسان الشيء لا يقتضي الخوف * وأما وما بك مرضة فظاهر الركاكة لانه يقال مرض مرضة أى مرة والمعنى في البيت الجنس ويقال هو صحيح مابه علة ولا يقال مابه مرضة

﴿ الباب الثاني في المحاسن والمزايا الحاصلة بسبب الالفاظ وما يتبعها ﴾

وفيه مقدمة وثلاثة أركان

أما المقدمة ففي حصر أقسام تلك المحاسن . لما دللنا على أن الفصاحة لا يجوز أن تكون صفة للفظ فلنبين الآن أقسام المزايا الحاصلة للكلام بسبب الالفاظ والكتابات فنقول

اعلم أن للاشياء أربع مراتب في التحقيق (الاولى) حصولها وتحققها في أنفسها (الثانية) حصول تصوراتها والعلم بها عند العقل (الثالثة) الالفاظ الدالة على تلك الصور (الرابعة) الكتابات الدالة على تلك الالفاظ . ومزية الكلام في الحسن والجمال تارة تكون بسبب الكتابة وتارة تكون بسبب

اللفظ من حيث هو هو وتارة بسبب اللفظ من حيث له الدلالة الوضعية الاصلية وتارة بسبب اللفظ من حيث له الدلالة المنوية الفرعية وغرضنا في هذا الباب ان نتكلم في الاقسام الثلاثة الاول وهنا دقيقة وهى انه فرق بين قولنا الحسن والمزية يحصلان فى المركبات بسبب أمور عائدة الي المفردات وبين قولنا الحسن والمزية انما يحصلان فى أنفس تلك المفردات فان الاول هو الحق والثانى وان كان حقا فلا يكون الا نادرا

الركن الاول فيما يكون بسبب الكناية وذلك اما لامور عائدة الي مفردات الحروف أو الى مفردات الكلم

فالاول على قسمين اما ان يعتبر حال الحرف فى نفسه أو يعتبر حاله مع غيره فالاول على وجهين (أحدهما) كون الحروف خالية عن النقط كقول الحريري * اعدد لحسادك حد السلاح * (وثانيهما) ان تكون الحروف كلها منقوطة كقوله

فتنتني فجننتني تجنيّ * بتجن يفتنّ غب تجنيّ

وأما القسم الثاني فعلى وجوه ثلاثة الاول عدم اتصال الحروف بعضها ببعض كقوله

وزر دار زر زور ود ازورارة * ودار رداح إن أردت دواء

والثاني ان تكون الحروف كلها متصلة كقول الحريرى

* فتنتنى بجننتني الخ *

وثالثها ان يكون أحد الحروف منقوطاً والآخر غير منقوط كقول الحريري

أخلاق سيدنا تحب * وبعقوته يلب

وأما ما يكون لامور عائدة الى الكلمة فنها الخيفاء وهي الكلام الذي جملة حروف احدى كلمتيه منقوطة وجملة حروف الكلمة الاخرى غير منقوطة كقول الحريرى

الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين * واللؤم غض الدهر جفن حسودك يشين *ومنها تجنيس الخط كقوله تعالى وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا . ومنها المصحف وهو قريب من الاول الا أن الفرق هو أن الغرض من المصحف لا يكون ما يشعر به ظاهره بل غيره وليس التجنيس كذلك وهو اما مضطرب أو منتظم. فالمضطرب هو الذي لابد فيه من فصل الحروف المتصلة مثل ماقيل فى قسورة بن محمد في تنور هيثم جمد ومثله مقلوبا بابن بحر ترع في غريز خشاب . والمنتظم هو الذى لا يحتاج فيه الى مثل ذلك مثل قولهم هو الحبيب المحبب وهو شر الناس فهذا اما يتعلق بالكناية

الركن الثانى ما يكون بسبب أمور عائدة الى اللفظ من حيث هو لفظ وهو اما ان يكون بسبب أمور عائدة الى الحروف الحاصلة بسبب أمور عائدة الى آحاد اللفظ من حيث هو لفظ واما ان يكون بسبب أمور عائدة الى آحاد الحروف أو الى حال تركبها أو الي الكلمة الواحدة أو الي الكلمات الكثيرة فظهر ان الكلام فى هذا الركن يتعلق بأربعة أطراف (الاول) فيما يتعلق بآحاد الحروف وفيه فصلان

﴿ الفصل الاول فى مخارج الحروف ﴾

ذكر علي بن عيسي عن النحاة ان مخارج الحروف ستة عشر (الاول)

أقصي الحلق ويخرج منه الهمزة والهاء والالف (الثانى) وسط الحلق وهو العين والحاء (الثالث) أدناه الى الفم وهو الغين والخاء (الرابع) أقصى اللسان وما فوقه الى الحنك وهو القاف (الخامس) أسفل من موضع القاف من اللسان قليل وما يليه من الحنك وهو الكاف (السادس) من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك وهو الجيم والشين والياء (السابع) من أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهو الضاد (الثامن) من حافة اللسان من أدناها الي منتهى طرف اللسان ما بينه وبين ما يليها من الحنك الاعلى مافوق الضاحك والناب والرباعية والثنية وهو مخرج اللام (التاسع) من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون (العاشر) من مخرج النون غير انه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الي اللام مخرج الراء (الحادي عشر) فيما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء (الثاني عشر) مما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد (الثالث عشر) مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء (الرابع عشر) من باطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا مخرج الفاء (الخامس عشر) مما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو (السادس عشر) من الخياشيم مخرج النون الخفية

وقال الخليل الذلاقة في المنطق انما هي بطرف أسلة اللسان وذلق اللسان بحدي طرفيه كذلق السنان قال ولا ينطق شاة اللسان الا بثلاثة أحرف وهي التاء واللام والنون فلهذا تسمى هذه حروف الذلاقة وتلحق بها الحروف الشفهية وهي ثلاثة أيضا والباء والميم ثم قال ولما ذلقت هذه الحروف الستة ومذل بهن اللسان وسهلت عليه في المنطق كثرت فى أبنية الكلام فليس

شيء من بناء الخماسي التام يعري منها فان وردت عليك كلمة خماسية أو رباعية معراة من حروف الذلق ومن الحروف الشفهية فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب

وقال أيضا العين والقاف لا يدخلان في بناء الا حسناه لانهما أطلق الحروف فأما العين فانصع الحروف جرسا فاذا كانتا أو احداهما في بناء حسن البنا لنصاعتهما فان كان البناء اسما لزمته السين والدال مع لزوم العين أو القاف لان الدال لانت عن صلابة الطاء وكزازتها وارتفعت عن خفوت التاء فحسنت وصارت حال السين بين مخرج الصاد والزاي كذلك * وقال في الهاء تحتمل في البناء للينها وهشاشتها انما هي نفس لا اعتياص فيها وهذه الاعتبارات لا بد من رعايتها ليكون الكلام سلسا على الأسلات عذبا على العذبات وهي كالشرط للفصاحة والبلاغة

﴿ الفصل الثاني فيما يحصل للكلام من المحاسن بسبب آحاد الحروف ﴾

فمنها الحذف وهو ان تحترز عن حرف أو حرفين في الكلام اظهاراً للمهارة في تلك اللغة وهذا كما أن واصلا كان يحترز عن الراء للثغته فجرب في انه كيف يعبر عن معنى قولنا اركب فرسك واطرح رمحك فقال في الحال ألق قناتك واعل جوادك . والحريري بلغ الغاية في ذلك حيث ذكر أشعارا حذف عنها الحروف المنقوطة بأسرها وأشعارا حذف عنها غير المنقوطة * ومنها الاعنات وهو التزام حرف قبل حرف الروى أو الردف من غير ان يكون ذلك واجبا في رعاية السجع كقوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر

(الطرف الثاني في تركيب الحروف) والشرط فيه ان يكون التركيب معتدل المزاج فان من التركيبات ما يكون متنافرا جدا كقوله

وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر

وكقوله

لم يضرها والحمد لله شيء * وانثنت نحو عزف نفس ذهول

ويقال انه لا يستطيع أحد أن ينشد هذين البيتين ثلاث مرات فلا يتتعتع ولا يتلجلج. ومنها ما يكون ثقيلاً لكن لا الي هذا الحد كقول أبي تمام

كريم متى أمدحه أمدحه والوري * جميعا ومهما لمته لمته وحدي

ومنه ما يكون فيه بعض الكلفة الا أنه لا يبلغ أن يعاب صاحبه والسبب في هذا التنافر اما القرب القريب لمخارجها وذلك لان ما كان كذلك يحتاج فيه الي حبس الصوت في زمانين متلاصقين فلا يظهر الحرف الاول واما وجوب العود الي ما عنه البدؤ كقولهم الخمخع[1] ثم اعلم ان هذه الدرجات كما ترتبت في جانب الثقل فهي موجودة في جانب السلاسة حتي ان الكلمة قد تكون في غاية السلاسة

ثم ان أصحاب اللفظ قد بلغ غلوهم في مذهبهم الي أن قصروا الفصاحة والبلاغة على هذا القدر وهو باطل من وجوه ثلاثة (الاول) لو كانت الفصاحة مقصورة على هذا الاعتبار لوجب أن لا يعد الاستعارة والكناية والتشبيه ولا حسن الفصل والوصل ورعاية التقديم والتأخير وغيرها من أبواب الفصاحة وبطلان ذلك معلوم بالضرورة (الثاني) يلزم أن تكون الألفاظ المنظومة

---

(١) في بعض النسخ الهخخع اه

لا على وجه يقصد بها الفائدة ولا على نسق المعاني اذا كانت معتدلة المزاج أن تكون في غاية الفصاحة وذلك باطل فان شرطوا فيه كونه مفيداً للمعني فهو أيضاً باطل من حيث ان الالفاظ السليمة عن الحروف المتنافرة المنطبقة على المعاني المتناسبة ليست عزيزة الوجود فقولنا أطال الله بقاءك وأدام عزك وأتم نعمته عليك ألفاظ سليمة عن الحروف المتنافرة بل الالفاظ السوقية الساقطة اكثرها بريء عن الحروف المتنافرة ولذلك لا توجد الكلمة الثقيلة الا نادرا (الثالث) أنه يلزم أن يكون القرآن معجزاً لا بما هو قرآن لانه انما كان قرآنا لكونه كلاما منظوما مفيداً للمعاني ولما بطل ذلك بطل ما قالوه

(الطرف الثالث فيما يتعلق بالكلمة وذلك من وجهين)

الاول أن تكون متوسطة في قلة الحروف وكثرتها. فأما الحرف الواحد فليس بمفيد أصلا. وأما المركبة عن حرفين فليست أيضا في غاية العذوبة بل البالغ منها الثلاثيات لاشتمالها على المبدإ والوسط والنهاية والسبب فيه ان الصوت تابع للحركة والحركة لا بد لها من هذه الامور فتي كانت هذه المراتب أتم ظهورا في الحركة كان الكلام أسهل جريانا على اللسان وأما الرباعيات والخماسيات فلا يخفى ثقلها والسبب فيه زيادتها على الدرجات الثلاث التي يتعلق بها كمال الصوت (الثاني الاعتدال) في حركات الكلمة فاذا توالت خمس متحركات كان ذلك في غاية الخروج عن الوزن ولذلك كان الشعر لا يحتملها وأما أربع حركات فانها في غاية الثقل أيضاً بل المفيد توالي حركتين يعقبهما سكون أو إن كان لا بد فتوالي ثلاث حركات

﴿ الطرف الرابع فيما يتعلق بالكلمات المتركبة ﴾ وهو على قسمين فانه اما أن يكفي في تحققه اعتبار حال كلمتين فقط أو يحتاج فيه الي أزيد من ذلك

فالقسم الاول يشتمل على أربعة فصول

﴿ الفصل الاول في التجنيس ﴾

المتجانسان إما أن يكونا مفردين أو أحدهما مفرداً والآخر مركب أو كلاهما مركب فان كانا مفردين فالمجانسة التامة انما توجد اذا تساويا في أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها كقوله

لشؤون عيني فى البكاء شؤون * وجفون عينك للبلاء جفون

فأما اذا اختلفا في أحد هذه القيود فاما أن يكون الاختلاف واقعاً في هيئة الحروف فقط أو فى أعدادها فقط أو في أنواعها فقط أو فى قيدين من هذه القيود. أما اذا كان الاختلاف واقعا في هيئتها فقط فهو المسمى بالتجنيس الناقص ولا يخلوا إما أن يكون الاختلاف في هيئة الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمقصود هو البرد والبرد أوفي الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك أو فى التخفيف والتشديد كقولهم الجاهل اما مفرط أو مفرّط. وأما اذا كان الاختلاف واقعاً في أعدادها فقط فذلك إما أن يوجد فى احدى الكلمتين ولا يوجد في الثانية وكل ما وجد فى الثانية فهو موجود على استقامة في الاولى وهو المسمى بالمذيل وذلك اما أن يقع فى أول الكلمة كقوله تعالى والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق أو في وسطها كالكمد والكد والرمد والرد أوفى آخرها كقول أبي تمام

يمدون من أيد عواص عواصم * يصول باسياف قواض قواضب

وأما اذا كان الاختلاف واقعا فى أنواعها فقط فالشرط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد ثم ان الحرفين اللذين وقع الاختلاف فيهما اما أن

يكونا متقاربين أولاً يكونا متقاربين فالاول يسمى المضارع والمطرف وذلك اما في أول الكلمة كقولهم بيني وبينه ليل دامس وطريق طامس * أو في وسطها كقولهم خصصتني ولكن خسستني أو في آخرها كقوله صلى الله عليه وسلم الخير معقود بنواصي الخيل * وأما ان كان الاختلاف بحرفين غير متقاربين فيسمى التجنيس اللاحق وهو أيضاً اما أن يقع في آخر الكلمة كقوله تعالى (واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف) أو في وسطها كقوله تعالى (وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد) أو في أولها كقول الحريري

* لا أعطي زمامي * من يخفر ذمامي

ولا أغرس الأيادي * في أرض الأعادي

فهذا كله نظر في أنفس المفردات المتجانسة فاما النظر في مواضعها فلا يخلو اما أن يجعل في مقابلة البعض عند التسجيع وهو ظاهر واما ان يضم البعض الى البعض في أواخر الاسجاع وقوافي الابيات وهذا يسمي مزدوجا ومكرراً ومردداً وهو على قسمين تارة يكون في صدر اللفظ الاول حرفان أبدا كقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ولا يكون تارة كقولهم من طلب شيأ وجد وجد ومن قرع بابا ولج ولج

واعلم أن المتجانس قد يكون مذكورا صريحا وقد يكون مذكورا باشارة كقوله

حلقت لحية موسى باسمه * وبهارون اذا ما قلبا

فقد فرغنا من أقسام ما يكون الاختلاف في قيد واحد أما اذا كان في قيدين فهو التجنيس المشوش كقولهم فلان مليح البلاغة لبيق البراعة فلو كانت عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف أو لا ماهما متفقتين لكان مضارعا فلما لم يكن كذلك بقي مذبذبا * واذ قد أتينا على أقسام مجانسة

المفردين فلنذكر مجانسة المفرد والمركب وهو على ضربين متشابه لفظ وخطا ومتشابه لفظا لا خطا فالاول كقوله

اذا ملك لم يكن ذاهبه * فدعه فدولته ذاهبه

والثاني يسمي بالتجنيس المفروق وهو كقوله

كلكم قد أخذ الجام ولا جام لنا * ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا

وأما تجنيس الخط فقد ذكرناه

﴿ الفصل الثاني في الاشتقاق ﴾

وهو أن تجيء بألفاظ يجمعها أصل واحد في اللغة كقوله تعالى فأقم وجهك للدين القيم وقوله يمحق الله الربا ويربي الصدقات وقوله فروح وريحان وجنت نعيم وقوله صلى الله عليه وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة *ومما يشبه المشتق وليس منه قوله تعالي وجنى الجنتين دان وقوله قال إني لعملكم من القالين وانما أوردنا الاشتقاق في هذا الباب وان كان لا بد فيه من رعاية المعنى لقربه من التجانس

﴿ الفصل الثاني في رد العجز على الصدر ﴾

وهو كل كلام وجد في نصفه الاخير لفظ يشبه لفظا موجودا في نصفه الاول ثم اللفظان اما أن يكونا متشابهين من جميع الوجوه وهما إما أن يكونا موضوعين لمعنى واحد أو لمعنيين واما غير متشابهين من جميع الوجوه بل من بعض الوجوه فاما أن يكون بين معنييهما مشابهة من بعض الوجوه وهما اللفظتان المشتركتان في الاشتقاق أولا مشابهة بينهما أصلا وهما اللفظتان

اللتان بينهما شبه الاشتقاق وظاهران وجوه المشابهة أربعة (الاول) أن يشترك اللفظان صورة ومعني (الثانى) ان يشتركا صورة لا معنى الثالث أن يشتركا فى الاشتقاق (الرابع) أن يشتركا في شبه الاشتقاق * ثم ان اللفظتين المتشابهتين اما أن يكونا طرفين أو حشوين أو يكون الصدر طرفيا والعجز حشويا أو يكون الصدر حشويا والعجز طرفيا * فاما القسم الثانى والثالث فلم أظفر بامثلتهما * وأما القسم الاول وهو أن يكونا طرفين ففيه الاقسام الاربعة المذكورة وهو انهما اما أن يتفقا لفظا ومعني كقوله

سكران سكر هوى وسكر مدامة * انى يفيق فتى به سكران

أو يتفقا لفظا ويختلفا معني كقوله

ذوائب سود كالقنا قيد ارسلت * فمن أجلها منا النفوس ذوائب

أو يتفقا فى الاشتقاق كقوله

ثلبك أهل الفضل قد دلنى * انك منقوص ومثلوب

أو توجد مشابهة الاشتقاق كقوله تعالى انى لعملكم من القالين

أما القسم الثانى وهو أن يكون الصدر حشويا والعجز طرفيا فالاقسام الاربعة المذكورة حاصلة فيه * ثم ينقسم كل قسم منها الى أربعة أقسام فانه اما ان يقع الصدر فى حشو المصراع الاول أو فى آخره أو فى أول الثاني أو فى وسطه وهذا القسم الاخير لم أظفر بامثلة أقسامه فبقيت الاقسام المعتبرة فى كل قسم ثلاثة * فالقسم الاول وهو المتفقان لفظا ومعني فاما أن يكون الصدر فى حشو المصراع الاول أو آخره أو أول الثانى مثال الاول قوله

أما القبور فانهن أوانس * بجوار قبرك والديار قبور

﴿ ومثال الثاني ﴾

ومن كان بالبيض الكواعب مغرما * فما زلت بالبيض القواضب مغرما

﴿ ومثال الثالث ﴾

وان لم يكن الا معرج ساعة * قليلا فانى نافع لي قليلها

(القسم الثانى) وهو المتحدان لفظا لا معنى وهو أحسن من القسم الاول فالاقسام الثلاثة من أن الصدر اما فى حشو المصراع الاول أو فى آخره أو أول الثاني حاصلة فيه مثال الاول

واذا البلابل أفصحت بلغاتها * فانف البلابل باحتساء بلابل

﴿ ومثال الثانى ﴾

فمشغوف بآيات المثانى * ومشغوف برنات المثانى

﴿ ومثال الثالث ﴾

رمالك زمان السوء من حيث لا يرى * فرام ولم يظفر بما هو راميا

(القسم الثالث) وهو المختلفان من بعض الوجوه المتحدان في الاشتقاق فالاقسام الثلاثة حاصلة فيه الاول قوله

وما ان شبت من كبر ولكن * لقيت من الاحبة ما أشابا

﴿ ومثال الثانى قوله ﴾

فعلك ان سئلت لنا مطيع * وقولك ان سألت لنا مطاع

﴿ ومثال الثالث قول أبي تمام ﴾

ثوى في الثرى من كان يحيي به الورى * ويغمر صرف الدهر نائله الغمر

وقد كانت البيض البواتر في الوغى * بواتر فهي الآن من بعده بتر

(القسم الرابع) وهما اللذان بينهما شبه الاشتقاق فالاقسام الثلاثة عائدة فيها

﴿ مثال الاول ﴾

اذا العزاء حلت دار قوم * فليس تزول الا بالعزاء

﴿ ومثال الثاني قول الحريرى ﴾

ومضطلع بتلخيص المعانى * ومطلع الي تخليص عانى

﴿ ومثال الثالث ﴾

لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراءً فاضحى الآن مثواه فى الثري

﴿ الفصل الرابع فى القلب ﴾

وهو اما فى الكلمة الواحدة أو في الكلمات فان كان في الكلمة الواحدة فاما ان يتقدم كل واحد من حروفها على ما كان متأخرا عنها او يصير بعض الحروف كذلك دون بعض فالاول يسمى مقلوب الكل مثل الفتح والحتف في قوله

حسامك منه الاحباب فتح * ورمحك منه للاعداء حتف

ثم ان وقع مثل هاتين الكلمتين على طرفى البيت سمي مقلوبا مجنى كقوله

ساق هذا الشاعر الحي * ن الى من قلبه قاس

سارى القوم فالهم * علينا جبال راسى

وان كان التقديم والتأخير فى بعض حروف الكلمة سمى مقلوب البعض كقوله صلي الله عليه وسلم اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا وأما ان كان القلب فى مجموع كلمات بحيث يكون قراءتها من أولها الي آخرها عين قراءتها من آخرها الي أولها فذلك مقلوب مستو مثل قول الحريري

اس أرملا اذا عري * وارع اذا المرأسا

القسم الثاني ما يحتاج فيه الي أزيد من كلمتين وفيه ثلاثة فصول

﴿ الفصل الاول في السجع ﴾

قال على بن عيسي انه تكلف التقفية من غير تأدية الوزن وأصله من سجع الحمامة وهو على ثلاثة أقسام فاما ان تكون الكلمتان متساويتين في عدد الحروف وفي نوع الحرف الأخير فيسمي بالمتوازى (كقوله تعالي) فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة واما ان يختلفا في العدد ويتفقا في الحرف الاخير فيسمي بالمطرف (كقوله تعالى) مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم أطوارا واما ان يتفقا في عدد الحروف ولا يتفقا في الحرف الاخير فيسمي بالمتوازن (كقوله تعالي) ونمارق مصفوفة وزرابيّ مبثوثة وهذا القسم خارج عن الحد المذكور * ثم ان روعي التساوي في جميع كلمات القرائن كان أحسن (كقوله تعالي) وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم. واعلم ان السجع قد يكون متكلفا بالتعسف وعلامته ان يكون الحرف لم يحتج اليه لاجل المعني وانما احتيج اليه لاجل التقفية أو ان كان فيه معني فقد ترك الاولى منه لاجل التقفية وذلك هو السجع القبيح * والبالغ الى النهاية في ذلك القبح ما يروى عن مسيلمة الكذاب ياضفدع نقي نقي كم تنقين لا الماء تكدرين ولا الشراب تمنعين وقوله لسجاح

قومي فادخلي المخدع * فقد هي لك المضجع
ان شئت سلقناك * وان شئت على أربع

فهذا معني سخيف وهو متكلف ضعيف

﴿ الفصل الثاني ﴾

في تضمين المزدوج وهو أن يكون المتكلم بعد رعاية الاسجاع يجمع في أثناء القرائن بين لفظتين متشابهتي الوزن والروى كقوله تعالى (وجئتك

من سبا بنبا بيقين وقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون هينون لينون وكقولهم فلان رفع دعامة الحمد والمجد باحسانه وبرز بالجد والجد على أقرانه

﴿ الفصل الثالث في الترصيع ﴾

وهو أن تكون الالفاظ مستوية الاوزان متفقة الاعجاز كقوله تعالي (ان الينا ايابهم . ثم انّ علينا حسابهم) . وقوله (انّ الابرار لفي نعيم . وانّ الفجار لفي جحيم) وقد يجيء مع التجنيس كقولهم ماوراءالخلق الدميم . الا الخلق الذميم (الركن الثالث) ما يتعلق بالدلالة اللفظية وذلك من أربعة أوجه (الاول) أن تكون الكلمة عربية أصلية ليست مما أحدثها المولدون ولا مما أخطأت العامة فيها (الثانى) أن يكون أجرى على مقاييس اللغة وقوانينها (الثالث) المحافظة على قوانين النحو والاعراب والاحتراز عن اللحن (الرابع) الاحتراز عن الالفاظ الغريبة الوحشية والدليل على كون ذلك معتبرا انك تقرأ السورة من السور الطوال فلا تجد فيها من الغريب شيأ كثيراً واذا تأملت ما جمعه العلماء في غريب القرآن لم تكن الغرابة الا بسبب الاستعارات والتمثيلات كقوله تعالي وأشربوا في قلوبهم العجل . ومثل خلصوا نجياً . ومثل فاصدع بما تؤمر

فأما أن تكون الألفاظ في نفسها غريبة فليس ذلك الا في كلمات معدودة كقوله تعالي عجل لنا قطنا * وقوله ذات ألواح ودسر * وقوله جعل ربك تحتك سرياً ولانه لو كان أكثر ألفاظ القرآن غريبا لما صح التحدى به لان ذلك اما أن يكون مع من يعلم أمثال تلك الغرائب أو مع من يعلم أمثال تلك الغرائب أو مع من لا يعلمها * فان كان مع من يعلمها أمكنه

معارضتها وان كان مع من لا يعلمها كان ذلك نازلاً منزلة مخاطبة الزنجي بالعربية وذلك غير جائز فظهر أن استعمال الغريب لا يفيد الكلام حسنا أصلا * تم الكلام في هذا القسم وبالله التوفيق

﴿ القسم الثاني في أحكام الدلالات المعنوية ﴾

اعلم أن الالفاظ المفردة لا تستعمل لافادتها مدلولاتها المعنوية الا عند التركيب والمركبات أصنافها كثيرة ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وتظهر فيه الدقائق العجيبة * والاسرار الغريبة * من علم المعاني والبيان فلأجل ذلك آثرنا أن نشير الى بعض أحكام الخبر قبل الخوض في سائر الاقسام * وقد رتبنا مباحث هذا القسم في خمس قواعد * القاعدة الاولى في أحكام الخبر وفيها ستة عشر فصلا

﴿ الفصل الاول في أنه ليس الغرض الاصلي من وضع الالفاظ المفردة افادتها لمسمياتها ﴾

وذلك لان افادتها موقوفة على العلم بكونها موضوعة لها وهذا العلم متوقف على العلم بتلك المسميات فلو استفدنا العلم بتلك المسميات من تلك الاسامي لزم الدور * وقوله تعالى أنبئوني بأسماء هؤلاء يقتضي أن يكون المخاطبون بهذا الخطاب عالمين بتلك الاشياء حتى يصح مطالبتهم بذكر اسمائها بل الحق أن الغرض الاصلي من وضع المفردات لمسمياتها أن يضم بعضها الى بعض ليحصل منها الفوائد المركبة وهكذا جميع المفردات مع ما يتركب منها واعلم أنه يلزم مما بيناه ان يكون ذكر المفردات وحده بمنزلة نعيق الغراب في الخلو عن الفائدة

﴿ الفصل الثاني في حدّ الخبر ﴾

قد ذكرنا أن الذى يهمنا من ذكر أصناف المركبات الخبر فلنذكر حدّه وهو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الي معلوم بالنفى أو بالاثبات * ومن حده بانه المحتمل للصدق والكذب المحدودين بالخبر لزمه الدور * ومن حدّه بالمحتمل للتصديق والتكذيب المحدودين بالصدق والكذب واقع فى الدور مرتين * واعلم ان تسمية أحد جزءى الخبر بكونه خبرا مجاز كما يفعله النحويون

﴿ الفصل الثالث فى انه لا دلالة للخبر على أعيان الموجودات ﴾

قولك خرج زيد لا دلالة له على خروج زيد بل على حكمك بذلك اذ لو دل على خروج زيد لكانت هذه الالفاظ متى وجدت وجد خروج زيد لاستحالة انفكاك الدليل عن المدلول ولو كان كذلك لكنت لا تسمع الرجل يثبت أو ينفي الا اذا تيقنت ثبوت مثبته أو انتفاء منفيه بل لو أثبته واحد ونفاه آخر لزم اجتماعهما جميعا ولأن الانسان اذا ظهر له من البعد ما ظنه حجرا أخبر عنه بأنه حجر ثم اذا ازداد القرب وعرف انه حيوان لكنه ظنه طيرا سماه بذلك ثم اذا ازداد القرب وعرف انه انسان سماه بذلك فالاخبار عنه بهذه الاشياء عند اختلاف التخيلات يدل على أن الخبر لا يتناول الا حكم العقل بذلك * ولان قولنا خرج زيد من قول الكاذب يدل على ما يدل عليه من قول الصادق والا لكان اما خلوا من المعنى أو دالا على معنى آخر والقسمان باطلان فثبت الاول وهو المطلوب



﴿ الفصل الرابع فى أن الاخبار حكم متقيد بقيدين ﴾

الاخبار بالاثبات أو النفى يقتضى مخبرا عنه ومخبرا به ففي الاثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له فاذا قلت زيدضارب أوضرب زيدفقد أثبت الضرب وصفا أو فعلا لزيد وكذلك النفى يقتضى منفيا ومنفيا عنه فعلى هذا الاثبات لابد وان يكون متعلقا بأمرين ليكون أحدهما مثبتا والآخر مثبتا له * وكذلك النفي متعلق بامرين ليكون احدهما منفيا والآخر منفياً عنه * ويلزم ان يكون لكل واحد من حكمى الاثبات والنفي تقييدان

بيانه انك اذا قلت ضرب زيد فقد قصدت اثبات الضرب لزيد فقولك اثبات الضرب تقييد للاثبات وقولك لزيد تقييد بانه له وكما لا يتصور ان يكون هاهنا اثبات مطلق غير مقيد بوجه أعنى ان يكون اثبات من غير مثبت كذلك لا يتصور هنا اثبات مقيد بقيد واحد مثل اثبات شيء فقط دون أن تقول اثبات شيء لشيء وهكذا النفى لا بد وأن يتقيد مرتين والتحقيق فيه أن النسبة بين المنسوب والمنسوب له لها تعلق بهما فلها بسبب كل واحد منهما تقييد على حدة

﴿ الفصل الخامس في معني اسناد الفعل الي الفاعل ﴾

تارة يراد به وقوع الفعل بقدرة الفاعل . وتارة يعني به مجرد اتصافه . فالاول مثل قولك ضرب زيد . والثاني مثل قولك مرض زيد بل قولك علم الله كذا وقدر عليه . وقد يتصور فى الفعل أن يكون مسندا الي فاعله بالاعتبارين جميعا مثل قولك قام زيد فان القيام مسند اليه لكونه فعلا له ولكونه صفة له أيضاً وهما متغايران فانه بجهة الموصوفية بالقيام مشارك

الحجر القائم على ساقه ولكن من حيث المؤثرية مغايره وبالجملة فلا شك في تغاير الاعتبارين وعدم تلازمهما والحق امكان اجتماعهما وان كان لقوم فيه منع

﴿ الفصل السادس في الافعال المتعدية ﴾

منها ما يتعدى الى المفعول به كضربت زيدا فزيدا مفعول به لانك اوقعت الضرب به ولم تفعله في نفسه . ومنها ما يتعدى الى المفعول المطلق الحقيقي كقولك فعل زيد القيام فالقيام مفعول في نفسه وليس بمفعول به والحق منه ان تقول خلق الله العالم فالمنصوب فيه مفعول مطلق لا مقيد اذ من المحال ان يكون معني خلق الله العالم انه فعل الخلق به فان خلق العالم ان كان غير العالم لم يخل من ان يكون مخلوقا فيستدعي خلقا آخر ويتسلسل او لا يكون مخلوقا فيلزم من قدمه قدم العالم

﴿ الفصل السابع في أن الاثبات انما يتقيد بالمفعول الحقيقي لا بالمفعول به ﴾

نحو قولك ضرب زيد عمرا معناه اثبت زيد الضرب بعمرو فالاثبات انما تقيد بالضرب الذي هو المفعول الحقيقي لا بعمرو الذي ليس بمفعول في الحقيقة لان المفعول به اذا لم يكن فعلا لك لم يكن الاثبات منتسبا اليه فلا يكون له به تقييد ثم الضرب تقيد به والضرب هو المثبت والمثبت تقيد بالمفعول به وأما الاثبات فليس له به تقييد أصلا

﴿ الفصل الثامن في ان الفعل المتعدي الى جميع مفعولاته خبر واحد ﴾

اذا قلت ضرب زيد عمرا يوم الجمعة خلف المسجد ضربا شديدا تاديبا له لم يكن الخبر الا بشيء واحد عن شيء واحد لانك لم تأت بهذه الكلم

لتخبر بها عن الفاعل بل ليتقيد بها الفعل المخبر به عن الفاعل والمعني اسناد الضرب المقيد بهذه القيود الى زيد ويظهر منه ان الكلام يخرج بذكر المعمول به الي معنى غير الذى كان عند عدم ذكر المفعول به وأن وزان الفعل المعدى الى المفعول به مع الفعل المطلق وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على شياعه كقولك جاءني رجل ظريف مع قولك جاءني في انك لست فى ذلك كمن يضم معنى الي معنى وفائدة الي فائدة ولكن كمن يريد هنا شيأ وهناك شيأ آخر فاذا قلت ضربت زيداً كان المعنى غيره اذا قلت ضرب ولم تذكر مضروبا مخصوصاً * واذا قلت ضربت زيداً تقويماً له كان المعنى غيره اذا قلت ضربت زيداً ولم تزد * وهكذا يكون الامر أبدا كلما زدت شيأ وجدت المعنى قد صار غير الذى كان * واعلم أن حكم المفعول معه يغاير حكم سائر المفعولات لانه اذا ذكرته صار الخبر فى حكم الخبرين

﴿ الفصل التاسع فى أن حكم المبتدا والخبر فى هذا الباب ما ذكرناه كقوله ﴾

كأنّ مثار النقع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

فقوله كأن مثار النقع الى وأسيافنا جزؤ واحد وليل تهاوى كواكبه بجملته الجزؤ الذى مالم تأت به لم تكن قد أتيت بكلام * وكذلك قول امرئ القيس

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً * لدي وكرها العناب والحشف البالي

جزؤ واحد

﴿ الفصل العاشر فى الفرق بين الجملة الاسمية والفعلية فى المعنى ﴾

الاسم له دلالة على الحقيقة دون زمانها فاذا قلت زيد منطلق لم يفد الا

اسناد الانطلاق الي زيد * وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها فاذا قلت انطلق زيد أفاد ثبوت الانطلاق فى زمان معين لزيد وكل ما كان زمانيا فهو متغير والتغير مشعر بالتجدد فاذاً الاخبار بالفعل يفيد وراء أصل الثبوت كون الثابت فى التجدد والاسم لا يقتضى ذلك

ويشبه أن يكون الاسم في صحة الاخبار به أعم وان كان الفعل فيه اكمل وأتم لان الاخبار بالفعل مقتصر على الزمانيات أو ما يقدر فيه ذلك والاخبار بالاسم لا يقتضى ذلك * واذا عرفت ذلك فنقول

ان كان الغرض من الاخبار الاثبات المطلق غير المشعر بزمان وجب أن يكون الاخبار بالاسم كقوله تعالي وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه ليس الغرض الاّ اثبات البسط للكلب فاما تعريف زمان ذلك فليس بمقصود وأما اذا كان الغرض من الاخبار الاشعار بزمان ذلك الثبوت فالصالح له الفعل كقوله تعالي هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء فان المقصود بتمامة لا يحصل بمجرد كونه معطيا للرزق بل بكونه معطيا للرزق في كل حين وأوان

﴿ الفصل الحادى عشر فى حقيقة المبتدا والخبر ﴾

ومتى اجتمعت الذات والصفة فالذات أولي بالمبتدئية والصفة بالخبرية ثم اما أن يكون اللفظ كذلك أو يعكس * والاول اما أن لا تدخل لام التعريف على الخبر وهو قولك زيد منطلق أو تدخل عليه كقولك زيد المنطلق أو زيد هو المنطلق * وأما ان عكس فأخبر بالذات عن الصفة فهو كقولك المنطلق زيد * وتحقيق الفرق بين هذه الثلاثة يستدعي تقديم مقدمة

﴿ الفصل الثانى عشر في المقدمة ﴾

لام التعريف قد تكون لتعريف الحقيقة فقط * وقد تكون لتعريف[illegible] عند عمومها * وقد تكون لتعريفها عند تشخيصها * واعتبار الحقيقة من حيث هى هى مغاير لاعتبارها عند عمومها وتشخيصها لان اعتبار الحقيقة ان تضمن الاعتبارين وجب أن يكون كل ما تحقق فيه تلك الحقيقة واحداً وكثيراً م[illegible] وان تضمن أحدهما وجب أن لا تحصل الحقيقة الاّ لأحد القسمين

مثلا قولنا السوادية ان اقتضت التعدد والتوحد فحيثما وجدت وج[illegible] معا . وان اقتضت التعدد فقط وجب أن لا تتحقق السوادية فى السو[illegible] الواحد . وان اقتضت الاتحاد فقط وجب أن لا تتحقق فى السواد[illegible] الكثيرة

واذا ثبت ان اعتبار الحقيقة مغاير لاعتبار توحدها وتكثرها فنقو[illegible] لام التعريف مستعملة فى الاعتبارات الثلاثة فاذا قلت الرجل خير من المر[illegible] فتارة تعنى به العموم . وتارة تعنى به شخصا معينا وذلك اذا مضى ذ[illegible] رجل معين فاذا أقبل قلت الرجل خير من المرأة وتعنى به ذلك الشخص وتارة تعني به تلك الحقيقة وذلك اذا كان المراد اثبات الحكم لتلك الحقيقة مع قطع النظر عن عمومها وخصوصها

﴿ الفصل الثالث عشر فى الفرق بين قولنا زيد منطلق ﴾
« وقولنا زيد المنطلق وقولنا المنطلق زيد »

اذا قلنا زيد منطلق أفاد ثبوت الانطلاق لزيد من غير افادة لدو[illegible] ذلك الثبوت أو انقطاعه ومن غير اشعار منه بالزمان المخصوص لذلك

ثبوت بل على ما يعم المؤقت والمقيد ومقابليهما . واذا قلت زيد المنطلق او زيد هو المنطلق فاللام فى الخبر تفيد انحصار الخبر به فى المخبر عنه مع قطع النظر عن كونه مساويا أو أخص منه

ثم انها اما ان تكون لتعريف المعهود السابق وذلك مثل ما اذا اعتقدت وجود انطلاق معين ولكن لا يعلم ان المقصود به زيد او عمرو فاذا قلت زيد هو المنطلق عينت ان صاحب ذلك الانطلاق المعين هو زيد فقد أفاد انحصر ذلك الانطلاق المعين فى زيد

واما لتعريف الحقيقة فيكون بوضعه مفيدا للحصر مثلا اذا قلت زيد المنطلق وأردت به حقيقة المنطلق مع قطع النظر عن شخصيتها وعمومها أفاد الحصر ثم ينظر فان أمكن الانحصار ترك الكلام على حقيقته والاجعل للمبالغة * أما وجه تنزيله على الحقيقة فكما اذا قيدت الخبر به بقيد يمكن أن يكون منحصراً في شخص واحد مثل قولك هو الوفيّ حين لا تظن باحد خيراً * وأما وجه تنزيله على المبالغة فكقولك زيد هو الجواد وهو العالم فانا لما علمنا امتناع الحصر حقيقة علمنا انه قيل ذلك على طريق المبالغة

واعلم أن اللام قد تفيد مع الحصر فائدة أخرى فاذا قلت هو البطل الحامي وهو المرتجى المتقى فكانك تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت البطل الحامي وهل حصلت معني هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتي يستحق أن يقال له ذلك فان أردت العلم بذلك فعليك بهذا الرجل فانه صاحبك وعنده بغيتك * وحاصله انه مع ما افاد من انحصار الخبر فى المبتدا افاد بلوغ المبتدا فى استحقاقه لما أخبر عنه به الى حيث صار معرفا الحقيقة ودليلا على وجوده فكانك تعرف حقيقة الشجاعة وتدل على وجودها

بزيد المشار اليه

قال الشيخ الامام وقد تجيء لام التعريف لا للحصر كقوله الخنساء

اذا قبح البكاء على قتيل * رأيت بكاءك الحسن الجميلا

لم ترد ان ما عدا البكاء عليه ليس بجميل ولا حسن ولكنها أرادت أن تدخله في جنس ما جنسه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد

وأقول لو جعل ذلك مفيدا للحصر على وجه المبالغة لم يكن فيه خلل هذا كله اذا كان لام التعريف في الخبر لافادة الحقيقة فأما أنها هل تفيد العموم فالاشبه انه غير جائز الاعلى تأويل وهو أن يكون يعني قولنا أنت الشجاع أي أنت كل الشجعان كما يقال أنت الخلق كلهم أو أنت العالم وقال أبو نواس

وليس لله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

وهذا التأويل أيضاً ليس يحسن لان هذا التأويل يفيد أن شجاعاته أمثال ماوجدت في الشجعان ولا يفيد نفي الشجاعة عن غيره وقوله أنت الشجاع يفيد نفي الشجاعة عن الغير فظهر ضعف هذا التأويل

وأما اذا قلت المنطلق زيد فذلك انما تقوله اذا اعتقد معتقد أن انسانا قد انطلق ولكن لم يعلم أنه زيد أو عمرو فتقول المنطلق زيد أي الذي يعتقد فيه أنه منطلق هو زيد * والحاصل أن الاخبار يجب ان يكون عما يعرف بما لا يعرف فاذا قلت المنطلق زيد فالمنطلق معلوم أما الشخص الذي هو منطلق فمجهول * واذا قلت زيد منطلق كان المقصود اثبات الانطلاق لزيد * واذا قلت زيد المنطلق كان المقصود إما حصر انطلاق معين أو حصر حقيقة الانطلاق اما تحقيقا أو مبالغة والله أعلم بالصواب

﴿الفصل الرابع عشر في ابطال قول من يقول المبتدأ
والخبر اذا كانا معرفتين فايهما قدمته هو المبتدأ﴾

المبتدأ موصوف والخبر صفة وكما وجب أن يكون أحدهما في الوجود أولى بان يكون موصوفا والآخر بان يكون صفة فكذلك في اللفظ * فاذا قلنا الله خالقنا ومحمد نبينا فالخالقية صفة الله تعالى والنبوة صفة لمحمد صلى الله عليه وسلم فهما في الحقيقة متعينان للخبرية ولا يصلحان للمبتدئية

﴿ الفصل الخامس عشر في تحقيق المفهوم من الذي ﴾

هو الاشارة الى مفرد عند محاولة تعريفه بقضية معلومة كقوله ذهب الرجل الذي أبوه منطلق فأبوه منطلق قضية فاذا حاولت تعريف الرجل بهذه القضية المعلومة أدخلت عليه الذي وهو تحقيق قولهم انه مستعمل لوصف المعارف بالجمل فان الغرض من الوصف التمييز والتعريف

﴿ الفصل السادس عشر في أن الصدق والكذب
يتوجهان الى خبر المبتدا لا الى صفته ﴾

انك اذا حكيت عن انسان أنه قال زيد بن عمرو سيد ثم كذبته لم يكن انكارك متوجها الى كون زيد بن عمرو ولكن الى كونه سيدا لانك اذا كذبت قائلا في كلام أو صدقته فانما ينصرف التكذيب منك والتصديق الى اثباته ونفيه لا الى ما جعلته صفة * يدل عليه انك تجد الصفة ثابتة في حال النفي كثبوتها في حال الاثبات فاذا قلت ما جاءني زيد الظريف كان الظرف ثابتا لزيد كثبوته اذا قلت جاءني زيد الظريف

ووجه آخر وهو أن الصفة ليس ثبوتها للموصوف لأجل اثبات المتكلم اياها للموصوف لان الاحتياج الي ذكر الصفة لازالة اللبس فاذا قلت جاءني زيد الظريف فالحاجة الى ذكر الظارف لاحتمال ان فيمن جاء اليك واحد آخر يسمى زيدا فاذا قلت جاءني زيد ولم تقل الظريف التبس على المخاطب فلا يدري أهذا عنيت أم ذاك واذا كان الغرض من ذكر الصفة ازالة اللبس كان محالا أن تكون غير معلومة للمخاطب والاّ لكنت تبين الشيء للمخاطب بوصف هو لا يعلمه وذلك محال فدل هذا على انك اذا أخبرت عن مبتدا موصوف بشيء أن التصديق والتكذيب يتوجهان الي ما أخبرت به لا الى الصفة

فهذا ما أردنا ذكره من أحكام الخبر في هذا الموضع ليكون كالمقدمة فيما نريد الشروع فيه وله أحكام آخر سنذكرها في مواضعها ان شاء الله * وقد حان أن نخوض فى المقصود وهو المجاز والكناية

﴿ القاعدة الثانية فى الحقيقة والمجاز ﴾

الحقيقة فعيلة بمعني مفعولة من حق الله الامر يحقه بمعنى أثبته أو من حققته أنا اذا كنت منه على يقين * وانما سمى خلاف المجاز بذلك لانه شيء مثبت معلوم بالدلالة . والمجاز مفعل من جاز الشيء يجوزه اذا تعداه واذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بانه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الاصلى أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولا * ومباحث هذه القاعدة محصورة فى أربعة عشر فصلا

﴿ الفصل الاوّل فيما به يكون اللفظ مجازاً وهو شيآن ﴾

(الأول) أن يكون منقولاً عن معنى وضع اللفظ بازائه أولاً وبهذ يتميز عن اللفظ المشترك * الثاني أن يكون ذلك النقل لمناسبة بينهما وعلاقة ولاجل ذلك لا توصف الاعلام المنقولة بأنها مجازات مثل تسمية رجل بالحجر فانه ليس هذا النقل لتعلق بين حقيقة الحجر وبين ذلك الشخص * وأما اذا تحقق الشرطان فانه يسمى مجازاً وذلك مثل تسمية النعمة أو القوّة باليد لما بين اليد وبينهما من التعلق فان النعمة انما تعطي باليد والقوّة انما يظهر كمالها في اليد * وأيضاً تسمية المزادة راوية وهي اسم للبعير الذي يحملها في الاصل ومثل ما بين النبت والغيث والسماء والمطر حيث قالوا رعينا الغيث يريدون النبت الذي الغيث سبب لنشئه عادة وقالوا أصابنا السماء يريدون المطر

﴿ الفصل الثاني في الفرق بين المجاز والكذب والدعوي الباطلة ﴾

انما يظهر هذا الفرق بالشرط الاول لان المبطل اذا أخرج الحكم عن موضعه وأعطاه غير المستحق لم يعرف انه انما أعطاه لكونه فرعا لأصل بل يجزم بان ثبوت الحكم في ذلك الموضع ثبوت أصليّ وكذلك الكاذب يدعي أن الامر على ماوصفه وليس هو من التأول في شيء والمجاز لم يكن مجازا لانه اثبات الحكم لغير مستحقه بل لانه اثبات الحكم لما لا يستحقه بسبب ما بينه وبين المستحق من المناسبة

﴿ الفصل الثالث في أقسام المجاز ﴾

والمجاز انما يكون داخلا في الاثبات أو في المثبت أو فيهما جميعا * مثال ما وقع في الاثبات قوله تعالي واذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا * وقوله فنهم من يقول ايكم زادته هذه ايمانا . وقوله وأخرجت الارض

أثقالها . وقوله حتى اذا أقلت سحابا ثقالا . وقوله تؤتي اكلها . وقوله فما ربحت تجارتهم فهذه الافعال في جميع هذه المواضع مسندة الى غير الفاعل لان الآيات لا توجد العلم ولا الارض تخرج الاثقال ولا النخلة تؤتي الاكل وقول الشاعر

أشاب الصغير وأفنى الكبيـــر مرّ الغداة وكرّ العشيّ

فالمجاز واقع في اثبات الشيب فعلا لكرّ الغداة والعشي لانه فعل الله في الحقيقة

وأما المثبت فلم يقع فيه مجاز لانه الشيب وهو موجود كما ترى . ومن هذا الباب قولهم نهارك صائم وليلك قائم والقانون فيه أن يثبت الشيء الى غير ما هو منتسب لذاته اليه . ومثال ما دخل المجاز في المثبت دون الاثبات قوله تعالى فأحيينا به الارض بعد موتها جعل خضرة الارض ونضرتها بما فيها من الازهار والنبات حياة فالمجاز دخل في المثبت . وأما الاثبات فعلى الحقيقة لان فاعل ذلك هو الله تعالى . ومثال ما دخل المجاز في الاثبات والمثبت جميعا قول الرجل لصاحبه أحيتني رؤيتك يريد سرتني رؤيتك فقد جعل المسرة حياة وهو مجاز في المثبت ثم أسندها الى الرؤية وهو مجاز في الاثبات

(فان قيل) لماذا اسقطتم ذكر المجاز في المثبت له (قلنا) لان الفعل أضيف الى ما هو له فهو الذى سميناه المجاز في الاثبات

﴿ الفصل الرابع في ان المجاز في المثبت مجاز في المفرد وفي الاثبات في الجملة ﴾

لان المثبت لا بد وان يكون مفرداً أو في قوّة المفرد والاثبات انما يكون في الجملة فاذا رأيتهم يقولون تارة المجاز اما أن يكون مفردا أو جملة

أخرى المجاز اما أن يكون فى الاثبات أو فى المثبت فاعتقد ان التقسيمين يتلازمان وكل مجاز فى الجملة فهو مجاز فى الاثبات وبالعكس وكل مجاز فى المفرد فهو مجاز فى المثبت وبالعكس

والفرق بينهما ان انقسام المجاز الى ما يكون فى الاثبات والى ما يكون فى المثبت سابق فى الرتبة على انقسامه الي الجملة والى المفرد فان الاثبات والمثبت ركنان لقوام الخبر . وأما كون الاثبات مقتضيا للجملة وكون المثبت مفردا فكمان عارضان لهما بعد تمام حقيقتهما

﴿ الفصل الخامس في حد الحقيقة والمجاز ﴾

وانما أخرنا التحديد عن التقسيم لان اكثر الناس لا يميزون بين هذين القسمين فأردنا التنبيه عليه أولا حتي يكون التحديد منطبقا عليهما

قال الشيخ الامام اعلم أن كل واحد من وصفى الحقيقة والمجاز اذا كان الموصوف به المفرد غير حده اذا كان الموصوف به الجملة ولنبدأ بحدهما فى المفرد . فالحقيقة فى المفرد كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وقوعا لا يستند فيه الى غيره كالاسد للبهيمة المخصوصة * والمجاز كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة نسبة بين الثانى والاول * وأما الجمل فكل جملة وضعها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه فهى حقيقة . مثاله خلق الله العالم وأنشأ العالم وكل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل بضرب من التاول فهي مجاز

﴿ الفصل السادس في أن المجاز في الاثبات عقلي ﴾

لانا اذا قلنا

أشاب الصغير وأفنى الكبير * مرّ الغداة وكرّ العشيّ

فلا شك أنا لم ننقل صيغة أشاب الي غير مفهومها الاصلى بل المجاز فيه أن الشيب انما يحصل بفعل الله تعالي ونحن لم نسنده اليه بل اسندناه الى مر الغداة واسناده الي قدرة الله تعالي حكم ثابت له لذاته لا بسبب وضع واضع فاذا اسندناه الى غيره فقد نقلناه عما يستحقه لذاته فى الاصل فيكون التصرف فى حكم عقلى فيكون المجاز عقليا

(فان قيل) فلم لا يجوز أن يقال صيغة أشاب موضوعة بازاء صدور الشيب من القادر فاذا نقلتها الي صدور الشيب عن كر الغداة فقد استعملت الصيغة فى غير موضعها الاصلى اللغوى فيكون المجاز لغويا

الجواب أن صيغ الافعال لا تدل الا على أعيان الفاعلين مثلا صيغة فعل لا تدل الا على صدور الفعل عن شيء ما فأما أن كان ذلك الشيء قادراً أو غير قادر فهو غير داخل فى مفهومه . ويدل عليه وجوه خمسة (الاول) أن صيغة فعل لو كان مفهومها صدور الفعل عن القادر لكان قولنا فعل القادر مكررا وليس الامر كذلك (الثانى) يلزم أن يكون مجرد قولك فعل محتملا للتصديق والتكذيب لان نسبة الفعل الي القادر بالثبوت جملة خبرية وهي محتملة للتصديق والتكذيب (الثالث) قد بينا فيما مضي أن اسناد الفعل الي الفاعل تارة يفيد صدوره عنه وتارة يفيد موصوفيته به وبينا أن كل واحد من هذين الاعتبارين قد يوجد مع عدم الثاني فاذا وجدت هذه الصيغة مع عدم كل واحد منهما لم يكن لها دلالة على أحدها (الرابع) قد قررنا فيما مضي أن الصيغة الواحدة تدل من الكاذب على ما تدل عليه عند صدورها من الصادق فاذا قال الموحد هذا فعل الله وقال الملحد هذا فعل

فلك وجب أن يكون لفظ الفعل مفيدا فى الموضعين لمفهوم واحد
يجب أن لا يكون له دلالة على الفاعل المعين (الخامس) هب أن الالفاظ
لعامة مثل فعل وصنع وأوجد مشعرة بالقادر ولكن الافعال الخاصة مثل
قولهم نهارك صائم وليلك قائم وقولهم أشاب الصغير وأفني الكبير مر
لليالي غير مشعرة بالفاعل المعين وفيه حصول المطلوب واذا ثبت أن صيغ
لافعال غير منقولة عن موضوعاتها الاصلية وصيغ الفاعلين أيضا غير منقولة
عن موضوعاتها الاصلية ثبت أن المجاز فى نسبة تلك الافعال الي أولئك
لفاعلين فيكون المجاز واقعا فى أمر عقلي

واعلم أنك ان أردت أن ترى المجاز فى نفس الفعل والخلق من حيث
هما لا اثباتهما فالمثال فيه قولهم فى الرجل المشرف على الهلاك اذا تخلص
منه كانما خلق الآن وانما أنشئ اليوم وقد عدم ثم أنشيء نشأة ثانية وذلك
نك تثبت هاهنا خلقا وانشاء على تأويل انك جعلت حال اشرافه على الهلاك
عدما حتى يلزم منه ان يكون خلاصه منه ابتداء وجود وخلقا وانشاء *
واذا ثبت ذلك فنقول لا يمكن أن يقال فى نحو فعل الربيع النور مثل ذلك حتي
يقال النور غير مفعول بالحقيقة لانه كفر بل الحق ان نجعله مفعولا حقيقة
ولكن اسناده الى الربيع هو المجاز

﴿الفصل السابع فى أن الاثبات المجازي لا يخلو عن اثبات حقيقي﴾

قال الشيخ فى دلائل الاعجاز وليس بواجب فى هذا النوع من المجاز
أن يكون للفعل فاعل فى التقدير اذا أنت نقلت الفعل اليه عدت به الى
الحقيقة مثل انك تقول فى (ربحت تجارتهم) ربحوا في تجارتهم فان ذلك لا يتأتي

فى كل شيء ألا ترى انك لا يمكنك ان تثبت للفعل فى قولك أقدمنى بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذلك لا تستطيع فى قوله

وصيرني هـواك وبي * لحيني يضرب المثل

وقوله يزيدك وجهه حسنا * اذا مازدته نظـرا

ان تزعم ان لصيرني فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى كما فعل ذلك في ربحت تجارتهم ولا تستطيع كذلك ان تقدر ليزيد فى قولك يزيدك وجهه حسنا فاعلا غير الوجه فالاعتبار اذن بأن يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا فى الـكلام على حقيقته . ومعنى ذلك ان القدوم فى قولك أقدمني بلدك حق لى على انسان موجود على الحقيقة وكذلك الصيرورة في قوله وصيرنى هواك والزيادة في قوله يزيدك وجهه حسنا موجودتان على الحقيقة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه نفسه فاذا لم يكن المجاز في نفس اللفظ كان لامحالة في الحكم هذا ماقاله وفيه نظر وذلك لان الفعل يستحيل وجوده الا من الفاعل فالفعل المسند الي شيء اما ان يسند الي ماهو مستند فى ذاته اليه فيكون الاسناد حقيقيا واذا لم يسند الي ذلك الشيء فلا بد من شيء آخر يكون هو مستندا لذاته اليـه والا لزم حصول الفعل لاعن القاعل وهو محال

واما قولك اقدمنى بلدك حق لى فالاقدام عبارة عن فعل القادر للقدوم والقادر فى فعله للشيء لايحتاج الا الى الداعي وهو العلم والاعتقاد بكون الفعل مصلحة وذلك هنا حاصل لان علمه بان له في تلك البلدة حقا هو الحامل له على ذلك الفعل . واذا ثبت ذلك ظهر أنه لامجاز في هذا الـكلام أصلا لان الاقدام حاصل وذلك لايستدعى الا الغرض والغرض هو ذلك الحق

أن لامجاز في هذا الكلام اللهم الا ان يقال الداعي هو العلم بذلك الحق نفسه فيكون مجازا من هذا الوجه ولكن لو ثبت له ذلك بطل دعواه لان المجاز هاهنا اظهر من وجود الحقيقة * وأما قوله يزيدك وجهه حسنا فالزيادة من الحسن لها فاعل حقيقي وهو الله تعالى وكذلك القول فى سائر الامثله المذكورة

﴿ الفصل الثامن في الامور التى لا بد منها حتى يحسن استعمال هذا المجاز ﴾

وليس كل موضع يصلح ان يتعاطى هذا المجاز الحكمي فيه بسهولة بل ربما يحتاج الي ان تهيىء الشيء لذلك بامور تتوخاها في النظم كقوله

تناس طلاب العامرية اذ نأت * بأسجح من قال الضحى قلق الصفر
اذا ما أحسته الافاعي تميزت * شواة الافاعي عن مثلمة سمر
تجوب له الظلماء عين كأنها * زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر

يصف جملا ويريد انه يهتدي بنور عينيه فى الظلماء ويمكنه بها ان يخرقها ويمضي فيها ولولاها كانت الظلماء كالسد والحاجز . وأنت تعلم انه لولا انه قال تجوب له فعلق له بتجوب لما صلحت العين لان يسند تجوب اليها لكان لا يتبين جهة التجوز فى جعل الجوب فعلا للعين كما ينبغي وكذلك تعلم انه لو قال مثلا تجوب له الظلماء عينه لاضطرب معناه وانقطع السلك من حيث كان يعيبه حينئذ ان يصف العين بما وصفها به الآن

﴿ الفصل التاسع فيما به يفرق بين ما اذا كانت الجملة مجازية ﴾
« وبين ما اذا كانت دعوى كاذبة »

أما فيما يعلم بالضرورة استحالة ذلك الاسناد فيعلم ان العاقل ما انكر

الضرورة بل تجوز فيه . وذكر الشيخ الامام فى مثال ذلك قول الرجل «محبتك جاءت بي» وقول عمرو بن العاص فى الكلمات التى استحسنها «هو مخرجاتي من الشام» وفي هذين المثالين نظر لانا اذا حملنا ذلك الاسناد على اسناد فاعلية الفاعل الي الغرض والداعى كان الكلام حقيقة لا مجازا . قال وأما فيما يعلم امتناعه بالنظر فانما يعلم كونه مجازا اذا علمنا ان قائله لا يعتقد ظاهر ذلك القول مثل انا اذا سمعنا الموحد يقول «أشاب الصغير وأفنى الكبير مر الغداة وكرّ العشي» علمنا انه قال متجوزا لا محققا أو بأن يردفه القائل بما يقطع عنه ذلك الوهم كما صنع أبو النجم فانه قال أولا

قد أصبحت أم الخيار تدعي * عليّ ذنباً كله لم أصنع
من أن رأت راسي كراس الاصلع * ميز عنه قنزعا عن قنزع
جذب الليالى أبطئى وأسرعى

فقد تجوز في جعل الفعل لليالى ثم بين انه بنى كلامه على التخييل فقال

أفناه قيل الله للشمس اطلعي * حتى اذا واراك أفق فارجعى

فبين بهذا ان الله تعالي هو المبدئ والمعيد . والمنشيء والمبيد

﴿ الفصل العاشر في ان المجاز في المثبت لغوىّ ﴾

لانا اذا وصفنا الكلمة المفردة بالمجاز كقولنا اليد مجاز فى النعمة عنينا انها في أصل الوضع للجارحة لكنها نقلت الي النعمة لما بينهما من العلاقة فكونها حقيقة فى الجارحة ليس أمرا عقليا بل وضعيا فازالتها الي النعمة ازالة لحكم وضعي فلا جرم كان المجاز لغويا

واعلم ان اللفظ في أول ما وضعه الواضع للمعني ليس بحقيقة فيه ولا

مجاز . اما انه ليس بحقيقة فلان شرط كونه حقيقة ان يكون مستعملا فيما وضعه الواضع بازائه وليس قبل أول الوضع وضع آخر حتى يكون حقيقة واما انه ليس بمجاز فلان شرط المجاز أن يكون منقولا عن مركزه الاصلى وذلك فى الوضع الاول محال فاذن كل الالفاظ فانها فى زمان وضعها لا تكون حقيقة ولا مجازا

﴿ الفصل الحادى عشر فى ان المجاز أعم من الاستعارة ﴾

لانها كما ستأتى عبارة عن نقل الاسم عن أصله الي غيره للتشبيه بينهما على حد المبالغة وظاهر انه ليس كل المجاز فهو للتشبيه . وأيضا فليس كل مجاز من باب البديع وكل استعارة فهي من باب البديع فيلزم أن لا يكون كل المجاز استعارة . وأيضا فلان العارية ان يعطى المعير للمستعير ما عنده فاذا قلت رأيت أسدا فقد أثبت الاسدية للرجل فقد حصل للمستعير ما كان حاصلا للمعير فظهر ان وجوب تخصيص اسم الاستعارة بما كان النقل لاجل التشبيه على حد المبالغة

﴿ الفصل الثاني عشر فيما يحتاج فى هذا النوع ليعلم كونه مجازا أومستعارا ﴾

﴿ قال الشاعر ﴾

وصاعقه من نصله تنكفي بها * على أرؤس الأقران خمس سحائب

عنى بخمس السحائب أنامله ولكن لم يأت بهذه الاستعارة دفعة بل ذكر ما يستدل به عليها فذكر أن هنا صاعقة وقال من نصله فبين ان تلك الصاعقة من نصل سيفه ثم قال على أرؤس الاقران ثم قال خمس سحائب فذكر الخمس التي هي عدد أنامل اليد فبان من مجموع هذه الامور غرضه

﴿ الفصل الثالث عشر في المجاز الذى يكون بالنقصان ﴾

(اعلم) أن الكلمة كما انها توصف بالمجاز لنقلها عن معناها فقد توصف به لنقلها عن حكم كان لها الى حكم ليست هى بحقيقة فيه * مثاله ان المضاف اليه يكتسب اعراب المضاف فى نحو قوله تعالي «واسأل القرية» وقوله «واختار موسي قومه سبعين رجلاً» فان الاصل واسأل أهل القرية وكذلك واختار موسي من قومه فان الحكم الذي يجب للقرية فى الاصل هو الجر والنصب فيها مجاز

(واعلم) أنه لا ينبغي أن يجعل وجه المجاز فى ذلك مجرد الحذف لان الحذف اذا تجرد عن تغير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسم مجازا ألا تري أنهم يقولون زيد منطلق وعمرو فيحذف الخبر ثم لا يوصف جملة الكلام من أجل ذلك بأنها مجاز لانه لم يؤدّ الى تغير حكم فيما بقي * وأيضاً فالمجاز اذا كان معناه أن يجوز بالشيء أصله فالحذف بمجرده لا يستحق الوصف بذلك لان ترك الكلمة واسقاطها من الكلام لا يكون نقلاً لها عن أصلها لان النقل انما يتصور فيما يدخل تحت النطق واذا امتنع وصف المحذوف بالمجاز بقي القول فيما لم يحذف وما لم يحذف ودخل تحت الذكر لا يكون زائلاً عن موضعه حتي يتغير عن أحكامه

﴿ الفصل الرابع عشر فيما يكون مجازا بسبب الزيادة ﴾

(اعلم) أن الزيادة كالحذف فيما ذكرناه فلا يجوز أن يقال زيادة ما في نحو «فبما رحمة» تصير الكلام مجازا وذلك لان حقيقة الزيادة فى الكلمة أن يكون سقوطها وثبوتها سواء. ومحال أن يكون ذلك مجازاً لان المجاز أن يراد

الـكلمة غير ما وضعت له فى الاصـل كايهامك بظاهر النصب في القرية ان السؤال واقع عليها والزائد الذي سقوطه كثبوته لا يتصور فيه ذلك * أما اذا حدث بسبب ذلك الزائد حكم تزول لاجله الـكلمة عن أصلها جاز حينئـذ أن يوصف ذلك الحـكم أو ما وقع فيه بأنه مجاز كقولك في قوله تعـالي ليس كمثله شيء ان الجر في المثل مجاز لان أصله النصب والجر حكم عرض من أجل زيادة الـكاف ولو كانوا اذا جعلوا الـكاف مزيدة لم يعملوها لمـا كان لحديث المجاز سبيل

(وممـا) يليق بهذا المكان البحث عنه قوله تعالي فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا اتفق المفسرون على ان ماهنا حرف مصدري ومعناه فان آمنوا بايمـان مثل إيمـانكم. وهذا لا وجه له لان ما لو كان حرفاً مصدرياً لم يعد اليه من الصلة ضمير وهو الهاء في به * والصواب أن يقال ما اسم موصول بمعني الذى وآمنتم به صلة ومثل مزيدة وتقديره فان آمنوا بمـا آمنتم به أي بالله وملائـكته وكتبه ورسله وجميع مايجب الايمـان به وزيد مثل كما زيد في قوله تعالى ليس كمثله شيء * وذكر بعضهم ان مثل ليس بمزيد ولـكنه صفة محذوف وتقديره فان آمنوا بشيء مثل الذى آمنتم به فقد اهتدوا وهذا على سبيل التهكم لأن ما آمنوا به ليس له مثل حتي يؤمنوا به فهذا آخر ما أردنا ذكره من أحكام المجاز

ويجب علينا أن ننتقل الي الاسـتعارة لـكن البحث هاهنا لا يتم الا بتقديم البحث عن التشبيه فلا جرم قدمنا ذلك على الاسـتعارة وأوردناه في هذه الجملة وان كان إيراده أليق بالجملة الثانية

﴿ القاعدة الثالثة فى التشبيه ﴾

والنظر فيه يتعلق بالمتشابهين والتشبيه وما به التشبيه وما لاجله التشبيه وفيه أربعة أبواب

الباب الاول في المتشابهين وفيه أربعة فصول

الفصل الاول في أقسامها

المشبه والمشبه به اما أن يكونا محسوسين أو معقولين * أو المشبه معقولا والمشبه به محسوسا * أو المشبه محسوسا والمشبه به معقولا * فالقسم الاول وهو الذي يكون المشبه والمشبه به محسوسين كقوله تعالى والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم * وقوله تعالى وله الجوار المنشئات في البحر كالاعلام * وقوله كانهم اعجاز نخل خاوية * ثم لا بد وأن يكونا مشتركين من وجه ومختلفين من وجه * فلا يخلو إما أن يكون اشتراكهما في الذات واختلافهما في الصفات * واما أن يكون بالعكس (فالاول) مثل تشبيه العدو بالطيران لانه ليس الاختلاف بينهما الا بالسرعة والبطء (والثاني) كتشبيه الشعر بالليل والوجه بالنهار (والقسم الثاني) وهو تشبيه المعقول بالمعقول كتشبيه الموجود العاري عن الفوائد بالمعدوم أو تشبيه الشيء الذي تنتفي فوائده بعد عدمه بالموجود (والقسم الثالث) وهو تشبيه المعقول بالمحسوس كقوله تعالى والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة . وقوله تعالى مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتا . وقوله مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف * وأيضاً مثل تشبيه الحجة بالنور الذي هو محسوس بالبصر * وليس لأحد ان يقول الحجة أيضاً مسموعة * وذلك لانا نقول الحجة لا تفيد من حيث هي

أصوات مسموعة شيأً بل المفيد هو المعاني العقلية الحاصلة في الذهن * ووجه المشابهة ان القلب مع الشبهة كالبصر مع الظلمة في أن البصر في الظلمة لا يفيد لصاحبه مكنة السعي ولو سعي فربما دفع الي الهلاك وتردى في أهوية. ومن الامثلة تشبيه العدل بالقسطاس * (وأما القسم الرابع) وهو تشبيه المحسوس بالمعقول فهو غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حساً فقد فقد علماً واذا كان المحسوس أصلاً للمعقول فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً وللاصل فرعاً وهو غير جائز . ولذلك لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفاً من القول

﴿ الفصل الثاني في الاعتذار عما جاء في الاشعار من هذا الجنس ﴾

وقد جاء كثيراً في الاشعار تشبيه المحسوس بالمعقول

كقوله

وكأن النجوم بين دجاها * سنن لاح بينهن ابتداع

وكقوله

ولقد ذكرتك والظلام كأنه * يوم النوى وفؤاد من لم يعشق

وكقوله

كأن انتضاء البدر من تحت غيمه * نجاء من البأساء بعد وقوع

وقول التنوخي

أما ترى البرد قد وافت عساكره * وعسكر الحر كيف انصاع منطلقا
فالأرض تحت ضريب الثلج تحسبها * قد البست حبكاً أو غشيت ورقا

فانهض بنار الي فحم كأنهما * في العين ظلم وانصاف قد اتفقا
جاءت ونحن كقلب الصب حين سلا * بردا فصرنا كقلب الصب اذ عشقا

(وقول الآخر)

رب ليل كأنه أملي فيك وقد رحت عنك بالحرمان

وقول الصاحب حين أهدي العطر الي القاضي أبي الحسن

يا أيها القاضي الذي نفسي له * في قرب عهد لقائه مشتاقه
أهديت عطرا مثل طيب ثنائه * فكأنما أهدى له أخلاقه

(واعلم) ان الوجه الحسن في هذه التشبيهات أن يقدر المعقول محسوساً ويجعل كالاصل في ذلك المحسوس على طريق المبالغة وحينئذ يصح التشبيه فأما في البيت الأول فلانه لما شاع وصف السنة بالبياض والاشراق والبدعة بخلاف ذلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم أتيتكم بالحنيفية البيضاء ليلها كنهارها * ويقال في العرف هذه حجة بيضاء * ويقال للشبهة وكل ما ليس بحق انه مظلم * ويقال شاهدت سواد الفكر وظلمة الجهل من جبين فلان تخيل أن السنن كأنها جنس من الاجناس التي لها اشراق ونور وابيضاض في العين وان البدعة نوع من الانواع التي لها فضل اختصاص بسواد اللون فصار تشبيه النجوم فيما بين الدجى بالسنن فيما بين البدع على قياس تشبيههم النجوم في الظلام ببياض الشيب في سواد الشباب * وبالجملة فهذا التشبيه لا يتم الا بتخيل ما ليس بمتلوّن متلوّنا ثم يتخيل كونه أصلا للمتلوّنات الحقيقية من ذلك الجنس * وهذا هو التأويل في قوله * ذكرتك والظلام كأنه * لانه لما كانت الاوقات التي تحدث فيها المكاره توصف بالسواد فيقال اسود النهار

فى عيني وأظلمت الدنيا عليّ جمل يوم النوي كأنه أعرف وأشهر بالسواد من الظلام فشبهه به ثم عطف عليه فؤاد من لم يعشق تظرفاً لان الظريف يدعي القساوة على من لا يعشق والقلب القاسي يوصف بشدة السواد فصار هذا القلب عنده أصلاً فى الكدرة والسواد فقاس عليه * وعلى ذلك قول العامة ليل كقلب المنافق والكافر الا أن فى هذا شوبا من الحقيقة حيث يتصور في القلب أصل السواد * وهكذا التأويل فى شعر الصاحب لان المتادتشبيه الثنا بالعطر وهو قد عكس الامر فأقام على ادعاء ان ثناءه هو الاصل في الطيب وانه بلغ فيه الى حد متى شبه به عطر فقد بولغ فى وصفه بالطيب وجعل له فى الشرف والفضل على جنسه أوفر نصيب

﴿ الفصل الثالث في تفصيل القول فى تشبيه الموجود ﴾
« بالمتخيل الذي لا وجود له فى الاعيان »

مثاله تشبيه الجمر الموقد ببحر من المسك موجه الذهب * وتحقيق القول فيه ان المعدوم انما يكون متخيلا اذا فرض المتخيل مجتمعا من أمور كل واحد منها موجود فى الاعيان ومتي كان كذلك كان التشبيه حسنا لطيفاً وهو كتشبيه النرجس بمداهن در حشوهن عقيق * وتشبيه الشقائق باعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد فان النشر فى الياقوت ممتنع ومع ذلك فالتشبيه فى غاية الحسن * وسيأتى تمام تحقيقه عند ذكر التشبيهات الغريبة وقريب من هذا الجنس قول امرئ القيس

* ومسنونة زرق كأنياب أغوال * فانهم وان كانوا لم يشاهدوا أنياب الاغوال لكنهم لما اعتقدوا فيها غاية الحدة حسن التشبيه وعليه جاء قوله

تعالى طلعها كأنه رؤس الشياطين

﴿ الفصل الرابع فى كيفية تشبيه الشيئين بالشيء الواحد ﴾

وقد يأخذ المشبه صفة من صفات نفسه وصفة من صفات غير تشبهما بشيء آخر كقوله .

صدغ الحبيب وحالى * كلاهما كالليالى

الباب الثانى فيما به التشبيه * وفيه ثلاثة عشر فصلا

﴿ الفصل الاول فى أقسام ما به التشبيه ﴾

ما به المشابهة لا يخلو إما أن يكون صفة حقيقية أو حالا اضا (والاول) لايخلو اما أن يكون كيفية جسمانية أو صفة نفسانية (والا لايخلو إما أن يكون كيفية محسوسة أو لا تكون محسوسة * فان محسوسة فاما أن تكون محسوسة أولاً وثانياً * والمحسوسات الاول مدركات السمع والبصر والسمع والشم والذوق واللمس * فالاشتراك الكيفية المبصرة مثل تشبيه الخد بالورد لاشتراكهما في الحمرة * وكذلك الوجه بالنهار والشعر بالليل * والاشتراك فى كيفية مسموعة كتشبيه أ الرجل بأصوات الفراريج فى قوله

كأن أصوات من ايغالهن بنا * أواخر الميس أصوات الفراريج

التقدير كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من ايغالهن بنا ثم ف بين المضاف والمضاف اليه

والاشتراك في كيفية مذوقة كتشبيه بعض الفواكه الحلوة بالعسل والسكر * والاشتراك فى كيفية مشمومة كتشبيه بعض الرياحين برائحة

يور * والاشتراك فى كيفية ملموسة كتشبيه اللين الناعم بالخز والخشن

كاح

هـذا اذا كان ما فيه الاشـتراك محسوساً أولا . أما اذا كان محسوسا فالمحسوسات الثانيـة هى الأشكال والمقادير والحركات . والاشكال اما قيمة أو مستديرة . والتشبيه لأجل الاشتراك في الاستقامة مثل تشبيه توي المنتصب قامته بالرمح والقد اللطيف بالغصن* وان كان الاشتراك الاستدارة فكتشبيه الشيء المستدير بالكرة تارة وبالحلقة أخري * وان كان الاشتراك في المقادير فكتشبيه العظيم الجثة بالجبل والفيل * وان كان ي الحركة مع اعتدال الاستقامة فكتشبيه الذاهب على الاستقامة بنفوذ السهم

وأما اذا كان الاشتراك في كيفية جسمانية غير محسوسة فهو كالاشتراك ي الصـلابة والرخاوة * وأما اذا كان الاشتراك في كيفية نفسانية فهو كالاشتراك في الغرائز والاخلاق مثل الكرم والحلم والقدرة والعلم والذكاء والفطنـة والتيقظ والمعرفة * وأما اذا كان الاشـتراك في حالة اضافية لا في كيفية حقيقية فهو مثـل قولك هذه حجة كالشمس فاشـتراكهما ليس في شيء من الكيفيات الحقيقية ولكن في أمر اضافى وهو أن كل واحد منهما مزيل للحجاب

ثم ان هذه الاضافات قد تكون جلية وقد تكون خفية وربما يبلغ الجلىّ فى القوة الى أن يقرب من القسم الاول * مثال الجلىّ تشـبيه الحجة بالشمس . وكذلك قولهم فى صفة الكلام ألفاظه كالماء فى السلاسة وكالنسيم فى الرقة وكالعسل فى الحلاوة يريدون ان اللفظ اذا لم تتنافر حروفه تنافراً يثقل على اللسان ولم يكن غريبا وحشيا بل كان مألوفا ثم ان القلب يرتاح به

والنفس تنشرح له فلسرعة وصوله الي النفس صار كالماء الذى يسوغ في الحلق والنسيم الذي يسرى في البدن ويتخلل المسالك اللطيفة منه ولأن اهتزاز النفس به أشبه العسل الذى يلذ طعمه ويميل الطبع اليه . وهذا المثال أشد حاجة الى تصور النفس من تشبيه الحجة بالشمس ومع ذلك غير بعيد عن الفهم * وأما المتوغل فى البعد عن الطبع وشدّة الحاجة الي التأويل فقول من ذكر بنى المهلب هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها ألا ترى أنه لا يفهم المقصود من ذلك الا من له ذهن يرتفع به عن طبقة العامة

﴿ الفصل الثانى في بيان أن التشبيه بالوجه العقلى أعم من ﴾ « التشبيه بالوجه الحسيّ »

أما تشبيه المحسوس بالمحسوس فيمكن أن يكون لأجل الاشتراك في وصف محسوس . ويمكن أن يكون لاجل الاشتراك فى وصف معقول . ويمكن أن يكون لاجلهما جميعا

مثال الاول تشبيه الخد بالورد . ومثال الثاني قوله صلى الله عليه وسلم اياكم وخضراء الدمن فالتشبيه مأخوذ للمرأة من النبات وهما محسوسان ولكن وجه المشابهة هو مقارنة الحسن الظاهر للقبح الباطن وهو أمر عقلى وكذلك تشبيه الرجل النبيه بالشمس فان النباهة صفة عقلية . وكذلك قوله صلي الله عليه وسلم أصحابى كالنجوم المعني أنه يهتدى بهم في أمور الدين كما يهتدي بالنجوم فى الليالي المظلمة فالتشبيه في أمر عقلى . الثالث تشبيه الشخص الرفيع القدر والحسن الوجه بالشمس

وأما الاقسام الثلاثة أعنى تشبيه المعقول بالمعقول والمعقول بالمحسوس

وا المحسوس بالمعقول فيمتنع ان يكون وجه المشابهة غير عقلي لان وجه المشابهة ما اشترك بين الجانبين فلو كان محسوسا لكان المعقول الموصوف به محسوسا ما من ذلك الوجه وهو محال . وان كان الثاني صح ذلك لصحة أن يصدر عن الشيء الذي لا يكون محسوسا أثر محسوس . فثبت ان التشبيه بالوصف المعقول أعم من التشبيه بالوصف المحسوس

﴿ الفصل الثالث في ان التشبيه بالوصف المحسوس أتم ﴾
« من التشبيه بالوصف المعقول »

بيان ذلك من وجوه ثلاثة (الاول) أن أكثر الغرض من التشبيه التخييل الذي يقوم مقام التصديق في الترغيب والترهيب والخيال أقوي على ضبط الكيفيات المحسوسة منه على الامور الاضافية (الثاني) ان الاشتراك في نفس الصفة أسبق من الاشتراك في مقتضاها كما أن الصفة في نفسها متقدمة في التصور على مقتضاها (الثالث) أن المشابهة في الصفة قد تبلغ الي حيث يتوهم ان أحدهما الآخر . وأما المشابهة في مقتضى الصفة فلا تبلغ الى هذا الحدلان من المستحيل ان لا يجد العاقل فضلا بين ذوق العسل في نفس الذائق وبين ما يحصل بالكلام المقبول في نفس السامع

﴿ الفصل الرابع في انه لا بد من رعاية جهة التشبيه ﴾

ويجب أن لا يتعدى في التشبيه عن الجهة المقصودة والا وقع الخطأ مثل ما يقال النحو في الكلام كالملح في الطعام فالمعني أن الكلام لا ينتفع به الا بمراعات أحكام النحو كما لا ينتفع بالطعام ما لم يصلح بالملح . والذي ظنه بعضهم ان وجه التشبيه ان القليل من النحو مغن والكثير مفسد كما

أن الكثير من الملح مفسد فهو باطل لان الزيادة والنقصان في جريان أحكا
النحو فى الكلام محال فقولنا كان زيد ذاهبا لا بد فيه من رفع الاسم ونصب
الخبر وهذا ان وجد فقد حصل النحو ويمتنع الزيادة عليه وان لم يحصل كان
الكلام فاسدا لا يفيد السامع فائدة واذا امتنع الزيادة والنقص فى النحو
ثبت أن تشبيه النحو بالملح ليس كما اعتقدوه فثبت بهذا ان السبب قد يكون
من جهة فيظن انه من جهة أخري وحينئذ يقع الغلط

﴿ الفصل الخامس في تقسيم ما به المشابهة الي المفرد والمركب ﴾

المشابهة إما أن تكون فى أمر واحد . أو في أمور كثيرة فان كانت في
أمر واحد فلا يخلو اما ان لا يكون مقيداً بانتسابه الي شيء أو يكون مقيداً
بذلك . والاول مثل ما مضي من تشبيه الكلام بالعسل في ان كل واحد
منهما يوجب للنفس لذة وحالة محمودة . والذي يكون مقيداً بالانتساب الي
شيء فاما الي المفعول كقولهم أعط القوس باريها وذلك لان المقصود وقوع
الاخذ في موقعه ووجوده من أهله وهذا لا يحصل من الأخذ المطلق ولكن
من حيث الحكم الحاصل له بوقوعه من البارى للقوس عليه

ومن هذا الباب قولهم ما زال يفتل في الذروة والغارب فان الشبه
ليس من الفتل المطلق بل من الفتل المعدي الى الذروة والغارب * واما الي
ما يجرى مجرى المفعول به وهو الجار والمجرور كقوله لمن يفعل مالا يفيد هو
كالراقم على الماء فالشبه ليس بمنتزع من الرقم بل منه على الماء *واما الي الحال
كقولهم كالحادى وليس له بعير أى الحادي حال مالا يكون له بعير *
واما الي المفعول به والجار والمجرور معا كقولك هو كمن يجمع السيفين في

غمدواحد وهو كنثر الجوز على القبة وكمبتني الصيد في عريسة الاسد فالجمع المدى الكلي السيفين لا يكفى فى التشبيه ما لم يشرط كونه جمعا لهما في الغمد وكذلك الكلام في سائر الامثلة

ومن هذا الباب قوله تعالي كمثل الحمل يحمل اسفارا فانه تضمن الشبه بأن اليهود لا لامر يرجع الي حقيقة الحمل المطلق بل لأمرين آخرين مع ذلك (أحدهما) تعديته الي الاسفار (والاخر) اقتران الجهل بما فيها لان الغرض توجه الذم الي من أتعب نفسه في حمل ما يتضمن المنافع العظيمة ثم لا ينتفع به للجهل وهذا المقصود غير حاصل من الحمل المطلق بل من الحمل المشروط بالامرين الآخرين

﴿ الفصل السادس في بيان أن التقييدات كلما كانت ﴾
« اكثر كان التشبيه أوغل في كونه عقليا »

مثاله من التنزيل قوله تعالى انما مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض الى قوله كأن لم تغن بالامس فترى فى هذه الآية عشر جمل اذا فصلت فهي وان تقيد بعضها بالبعض حتى صارت جملة واحدة فان ذلك لا يمنع من ان تكون الجمل معناها حاصلا بحيث يمكن أن يشار اليها واحدة واحدة ثم ان التشبيه منتزع من مجموعها من غير ان يمكن فصل بعضها من بعض فانك لو حذفت منها جملة واحدة من أيّ موضع كان لاخلّ ذلك بالمغزى الحاصل من التشبيه

﴿ الفصل السابع في أن ما به المشابهة اذا كان وصفا مقيدا فانه ينقسم ﴾
« الي ما لا يمكن افراد أحد جزئيه بالذكر والي ما يمكن ذلك فيه »

مثال الاول قوله

كأنما المريخ والمشترى * قدامه فى شامخ الرفعه
منصرف بالليل عن دعوة * قد أسرجت قدامه شمعه

فلو قلت كانّ المريخ منصرف بالليل عن دعوة وتركت حديث المشتري والشمعة كان خلفا من القول وذلك ان الشبه لم يكن للمريخ من حيث هو ولكن من حيث الحالة الحاصلة له من كون المشترى أمامه وأنت وان كنت تقول كان المشتري شمعة على التشبيه العاميّ في قولهم كأن النجوم مصابيح وشموع فان القائل لم يضع التشبيه على هذا وانما قصد الهيئة التي يكتسبها المريخ من كون المشتري امامه فاذاً الواو فى قوله والمشتري واو الحال فهي كالصفة فى كونها تابعة لا يمكن افرادها بالذكر بل تذكر في ضمن الاولى على طريق التبعية

ومثال ما يمكن افراده بالذكر ويكون اذا أزيل التركيب استوى التشبيه في طرفيه الا ان المعني يتغير قوله

وكأنّ أجرام النجوم طوالعاً * درر نثرن على بساط أزرق

فاذا قلت كأنّ النجوم درر وكان السماء بساط أزرق وجدت التشبيه مقبولا ولكن المقصود من التشبيه قد زال لان المقصود هناك ذكر الامر العجيب من طلوع النجوم مؤتلفة مفرقة فى أديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية والنجوم تتلالأ أثناء تلك الزرقة ومعلوم ان هذا المقصود لا يبقى اذا فرق التشبيه

﴿ الفصل الثامن في التشبيهات المجتمعة ﴾

انما يكون الامر كذلك اذا كان التشبيه فى أمور كثيرة لا يتقيد البعض

بالبعض وحينئذ يكون ذلك تشبيهات مضموما بعضها الي بعض لاغراض كثيرة وكل واحد منها منفرد بنفسه

ولهذا النوع خاصيتان . الاولي انه لا يجب فيها الترتيب ألا ترى انك اذا قلت زيد كالاسد بأسا والبحر جودا والسيف مضاء والبدر بهاء لم يجب عليك ان تحفظ فى هذه التشبيهات نظاما . الثانية اذا اسقط البعض فانه لا يتغير حال الباقي كقولهم هو يصفو ويكدر ويحلو ويمر ولو تركت ذكر الكدورة والمرارة وجدت المعنى فى تشبيهك له بالماء في الصفا وبالعسل فى الحلاوة باقياً على حقيقته

(الفصل التاسع في مايظن به تشبيهات مجتمعة ولا يكون كذلك)

بل يكون تشبيها واحدا مقيدا بقيود وهو كقوله

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة * فلما رأوها أقشعت وتجلت

فربما ظن ان قوله أبرقت قوما عطاشا غمامة تشبيه مستقل بنفسه لا حاجة به الى مابعده من تمام البيت في افادة المقصود الذى هو ظهور أمر مطمع لمن هو شديد الحاجة ولكن لما تأملنا علمنا ان مقصود الشاعر ان يصل ابتداء مؤنساه طمعا بانتهاء موحش مؤيس ولذلك لا يتم الا بجملة البيت

(فان قلت) فهذا يلزمك فى قولك هو يكدر ويصفو لان الاقتصار على أحد الامرين يبطل غرض القائل لان قصده أن يصف الرجل بأنه يجمع بين الصفتين وان الواحدة منهما لا تدوم (فالجواب) أن بين الموضعين فرقا لان الغرض من البيت أن يثبت ابتداء مطمعا أدي الي انتهاء موحش وتأدية الشيء الي غيره حكم زائد على ذاته وليس لك في قولك يصفو ويكدر أكثر

من الجمع بين الوصفين نم لو قلت يكدر ثم يصفو بخثت بثم التى توجب الثانى مرتبا على الاول كنت صيرت ذلك مثل ماقلناه فى البيت

﴿ الفصل العاشر فيما يظن أنه تشبيه متقيد مع انه تشبيهات ﴾
(مجموعة لاتعلق للبعض بالبعض)

وهو كقول امرئ القيس

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا * لدى وكرها العناب والحشف البالي

فليس لمضامة الرطب من القلوب الي اليابس منها هيئة يقصد ذكرها أو يعني بأمرها ولا لاجتماع الحشف البالي مع العناب ولو فرقت التشبيه فقلت كان الرطب من القلوب عناب وكأن اليابس حشف لم تر أحد التشبيهين موقوفا في الفائدة على الآخر ونظيره في جمع التشبيهات قول المتنبي

بدت قمرا ومالت خوط بان * وفاحت عنبرا ورنت غزالا

فهما تشبيهان كل واحد مستقل بنفسه وليس بينهما امتزاج فيحصل منه شيء واحد

﴿ الفصل الحادى عشر فى تقسيم ثالث لوجه المشابهة ﴾
(بالقريب والغريب وبيان أحكامه)

فالقريب مثل ما اذا أخطرت بالبال استدارة الشمس واستنارتها وقعت المرآة المجلوة فى قلبك وعرفت كونها شبيهة للشمس وكذلك متى نظرت الى الوشى المنشور وطلبت له شبيها خطر في ذهنك الروض الممطور المفترعن أزهاره . المبتسم عن أنواره . واذا نظرت الي السيف الصقيل عند سله

تذكرت لمعان البرق وان كان هذا أقل ظهوراً * وأما الغريب فهو الذي يحتاج في ادراكه الي دقة نظر وقوّة فكر مثل تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل كقوله * والشمس كالمرآة في كف الاشل * وتشبيه البرق بأصبع السارق في قول كشاجم

أرقت أم نمت لضوء بارق * مؤتلق مثل فؤاد الخافق
* كانه أصبع كف سارق *

﴿ الفصل الثاني عشر في اعطاء السبب في كون بعض التشبيهات قريبا والبعض غريبا ﴾

السبب في ذلك أمران (الاول) ان الاحساس لا يعطي التفصيل والتمييز بين جهة الاشتراك وجهة الامتياز فانك اذا أبصرت انسانا لم يفدك ذلك الابصار الا ادراك ذلك الشخص الواحد فأما العلم بكونه مساويا لسائر الحيوانات في الحيوانية ومغايرا لها في الانسانية والتمييز بين جهة الاشتراك وجهة الامتياز فذلك من شأن العقل

وبالجملة فالحس انما يدرك المركب من حيث هو شيء واحد فأما تفصيل تلك الاجزاء بعضها عن البعض وتمييز ما يكون داخلا في حقيقته عما يكون خارجا فذلك انما يتم بالعقل ولان شعور الحس بما هو أشد اجمالا أقدم من شعوره بما هو أشد تفصيلا فانك بالنظر الاول انما يدرك المرئي ادراكا اجماليا ثم تري التفصيل بعد ذلك وهكذا السمع فانك تقف من تفاصيل الصوت بان يعاد عليك حتى تسمعه مرة ثانية على مالم تقف عليه بالسماع الاول . وايضا تدرك من تفصيل طعم المذوق بان تعيده الي اللسان مالم تعرفه في الذوقة الاولي . ومن المعلوم ان بادراك التفصيل

تقع التفاصيل بين راء وراء وسامع وسامع وأما الجمل فتستوي فيها الاقدام وأنت تعلم ان فى ادراكك تفصيل ما تراه وتسمعه ثم تفكرك فى تلك التفاصيل كمن يبتغي الشيء من بين جملة وكمن يميز الشيء مما قد اختلط به وانك حين لا يهمك التفصيل كمن يأخذ الشيء جزافا واذا كان ادراك الجملة قبل ادراك التفصيل وان ادراك التفصيل لا يحصل الا بالكد والطلب لا جرم كان ادراك الجملة أسهل حصولا من ادراك التفصيل

واذا عرفت ذلك فنقول الشيآن اذا كانا مشتركين على الاطلاق لم يكن بالعقل حاجة الى التفصيل والتمييز أعني تمييز جهة الاشتراك عن جهة الامتياز فلا جرم كان ادراك المشابهة سهلا هينا اللهم الا أن يعتبر فيه نوعا آخر من التفصيل مثل ان هذا السواد أصفى من ذلك وهذه الحمرة أقوي من تلك فحينئذ يحتاج بقدر ذلك الى التفكر مثل تشبيه حمرة الخد بحمرة التفاح والورد فاذا ازداد التفصيل غموضا بخصوصيات تدق العبارة عنها احتيج فى ادراك ذلك الى زيادة الفكر كتشبيه سقط النار بعين الديك فان التفاوت بينهما اكثر من التفاوت بين السوادين فى الصفا وعدمه * وبالجملة فادراك الشيء من حيث هو ادراك واحد * وأما ادراك صفاته الذاتية والعرضية فادراكات كثيرة وهي انما تحصل بالتحليل والتقسيم

(والسبب الثاني) وهو أن مما يقتضى بقاء الشيء على الذكر تكرره على الحس وكلما كان أقل تكررا على الحس كان أسرع زوالا عن الذكر واذا كان كذلك كان الشبه المتكرر على الحس حاضرا للذهن من غير طلب وفكرة فلا جرم مالا يحس به الا نادرا كان غريبا * واذا عرفت ذلك فنقول كلما كان التشبيه المتوسط بين الطرفين أميل الى الطرف البعيد كان أغرب وعن

الذهن أبعد وما كان الي الطرف الحاضر أقرب كان بالحضور أولي

﴿ الفصل الثالث عشر في اكتساب وجه المشابهة ﴾

الطريق اليه تمييز مابه المشابهة عما به الامتياز * مثلا من أراد تشبيه الشيء بالشيء في هيئة الحركة وجب أن يطلب الوفاق بين الهيئة والهيئة مجردة عن الجسم وسائر مافيه من اللون وغيره من الاوصاف كما فعل ابن المعتز حيث قال

وكأن البرق مصحف قار * فانطباقا تارة وانفتاحا

فلم ينظر من جميع أوصاف البرق ومعانيه الا الى الهيئة التي تجدها العين منه من انبساط يعقبه انقباض ثم لما بحث عن أصناف الحركات لينظر أيها أشبه بها فأصاب ذلك فيما فعله القارئ بأوراق المصحف من فتحها مرة وتطبيقها أخري ولم يكن حسن حال التشبيه لكونه جامعاً بين المختلفين من جنس بل لحصول الاتفاق التام بينهما من ذلك الوجه فلأجل اجتماع الامرين أعني الاتفاق التام والاختلاف التام كان حسنا بديعاً

ومما يناسب ذلك في كونه جامعاً بين المختلفين أن يحاول الشاعر جعل الشيء سبباً لضده كقولنا أحسن من حيث قصد الاساءة ونفع من حيث أراد الضر كقوله

أعتقني سوء ما صنعت من الـرق فيابردها على كبدي

فصرت عبداً للسوء فيك وما * أحسن سوء قبلي الي أحد

﴿ الباب الثالث في الغرض من التشبيه هذا الغرض اما أن يكون عائداً الى المشبه أو الي المشبه به فلنعقد فيهما فصلين ﴾

﴿ الفصل الاول فى الاغراض العائدة الي المشبه ﴾

الغرض فيه لا يخلو إما أن يكون بيان حكم مجهول أو لا يكون كذلك (فالأول) لا يخلو إما أن يكون الغرض فيه بيان امكان وجوده أو بيان مقدار وجوده * أما بيان الامكان فهو ما كان المدعي يدعى مالا يكون امكانه بينا ويحتاج الى التشبيه لبيان امكانه مثل قوله

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

فانه أراد أن يقول الممدوح فاق الانام بحيث لم يبق بينهم وبينه مشابهة ومقاربة بل صار أصلاً بنفسه وجنساً برأسه وهذا فى الظاهر كالممتنع فانه بعيد أن يتناهي بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى أن يصير كأنه ليس من ذلك النوع فلما قال فان المسك بعض دم الغزال نقد احتج لدعواه لان المسك قد خرج عن صفة الدم وحقيقته حتي لا يعد في جنسه اذ لا يوجد فى الدم شيء من الصفات الشريفة التى هى للمسك * وأما بيان المقدار فهو كما اذا حاولت أن تنفي الفائدة عن فعل انسان وأن تدعي انه لا يحصل منه على طائل فتشبهه فى ذلك بالقابض على الماء فدعوى كون ذلك الفعل غير مفيد ليست دعوي بعيدة * فالتشبيه ههنا لا لبيان امكانه لكن لبيان مقداره لان لخلو الفعل عن الفائدة مراتب مختلفة فى الافراط والتفريط والتوسط فاذا مثل بالمحسوس عرفت مرتبته وعلمت درجته وكذلك اذا قلت فى شيء أسود انه كحنك الغراب لم يكن المقصود الا تعريف مقدار السواد لا تعريف امكان وجوده (والثانى) اذا لم يكن الغرض من التشبيه بيان حكم مجهول فالغرض أحد أمور ثلاثة (الاول) ان

الامور العقلية متأخرة عن الادراكات الحسية في الزمان فلا جرم الف النفس مع الحسيات أتم من الفها مع العقليات فاذا ذكرت المعنى العقلي الجلي ثم عقبته بالتمثيل الحسي فكأنك قد نقلت النفس من المعني الغريب الى القريب (الثاني) ان المعني وان كان معلوما يقينياً الا أن التمثيل بالمحسوس يفيده زيادة قوة كما أخبر الله تعالى عن ابراهيم صلى الله عليه وسلم فى قوله بلى ولكن ليطمئن قلبي يؤكد ما قلناه ان الرجل لو كان على طرف نهر وقت اخباره صاحبه انه لا يحصل من سعيه على شيء فأدخل يده في الماء وقال انظر هل حصل فى كفي من الماء شيء فكذلك أنت في أمرك كان لذلك ضرب من التأثير زائد على القول والنطق بذلك ولذلك لو أردت مثلا أن تضرب مثلا فى تنافي الشيئين فأشرت الي ماء ونار فقلت هذا وذيك هل يجتمعان وجدت لتمثيك من التأثير مالا تجده اذا أخبرت بالقول فقلت هل يجتمع الماء والنار

ويدل على ما ذكرنا انك قد تبالغ في التعبير عن المعني مثل ما قيل فى صفة الليل

في ليل صول* تناهى العرض والطول * كما ليله بالليل موصول

فلا تجد منه من الانس ما تجده من قوله

وليل كظل الرمح قصر طوله * دم الزق عنا واصطفاف المزاهر

مع ان الاول أبلغ فى المبالغة فان ظل الرمح على كل حال متناه وأنت قد أخبرت فى البيت الاول ان ليله بالليل موصول فدل هذا على ان التشبيه بالمشاهد المحسوس يزيد يقيناً (الثالث) ان المتشابهين متى كانت المباعدة بينهما أتم كان التشبيه أحسن فتشبيه العين بالنرجس عامي مشترك والبعد بينهما أقل من البعد بين الثريا وعنقود الكرم المنور واللجام المفضض والوشاح المفصل

لا جرم كان تشبيه الثريا بهذه الاشياء أحسن من تشبيه العين بالنرجس والسبب فيه ان المباعدة متى كانت أتم كان التشبيه أغرب وكان اعجاب النفس بذلك التشبيه أكثر لان مبني الطباع على ان الشيء اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كان شغف النفوس به أكثر

﴿ الفصل الثاني فى الاغراض العائدة الى المشبه به ﴾

وقد يقصد الشاعر على عادة التخييل أن يوهم فى الشيء القاصر عن نظيره انه زائد عليه وحينئذ يجعل الفرع أصلا ويشبه الزائد بذلك الناقص ويكون الغرض بالحقيقة اعلاء شأن ذلك الناقص أي هو بالغ الي حيث صار أصلا للشيء الكامل في ذلك الباب كقوله

وبدا الصباح كأن غرته * وجه الخليفة حين يمتدح

فهذا علي انه جعل وجه الخليفة كأنه أعرف وأشهر وأتم وأكمل في النور والضياء من الصباح فاستقام له ذلك بحكم النية أي جعل الصباح فرعا ووجه الخليفة أصلاً

واعلم ان هذه الدعوى وان أشبهت قولهم لا يدرى أوجهه أنور أم الصبح وغرته أضوأ أم البدر . وقولهم اذا افرطوا نور الصبح يخفي في ضوء جبينه أو نور الشمس مسروق من نور جبينه فان في الطريقة الاولى خلابة وهى انه كانه يستكثر للصباح أن يشبهه بوجه الخليفة ويوهم انه قد احتشد له واجتهد فى طلب تشبيه يفخم به أمره وجهته الساحرة انه يوقع المبالغة في نفسك من حيث لا تشعر بها ويفيدكها من غير ان يظهر ادعاؤه لها لانه وضع كلامه وضع من يقيس على أصل متفق عليه لا ينكره أحد والمعاني اذا وردت

على النفس هذا المورد كان للنفس بذلك ضرب من الابتهاج خاص لانها كالنعمة التي لم تدركها المنة ولما فرغنا من أركان التشبيه فلنشرع الآن في بيان احكامه

الباب الرابع في التشبيه . وفيه سبعة فصول

﴿ الفصل الاول في أن التشبيه ليس من المجاز ﴾

لانه معنى من المعاني وله حروف والفاظ تدل عليه فاذا صرح بذكر الالفاظ الدالة عليه وضعاً كان الكلام حقيقة فاذا قلت زيد كالاسد وهذا الخبر كالشمس في الشهرة وله رأي كالسيف في المضاء لم يكن منك نقل للفظ عن موضوعه فلا يكون مجازا

﴿ الفصل الثاني في التشبيه الذي يصح عكسه والذى لا يصح فيه ذلك ﴾

ان كان الغرض من التشبيه الحاق الناقص بالزائد مبالغة في اثبات الحكم للناقص فهذا يمتنع عكسه وهو كما اذا شبهت شيأ اسود بما هو الاصل في شدة السواد كخافية الغراب والقار امتنع فيه العكس لان تنزيل الزائد منزلة الناقص يضادّ المبالغة في الاثبات * وأما ان كان المقصود هو الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة أو الشكل أو اللون فالعكس مستقيم فيه وهو كتشبيه الصبح بغرة الفرس الأدهم لا لاجل المبالغة في الضياء بل لاجل وقوع منير في مظلم وحصول بياض في سواد مع كون البياض قليلا بالاضافة الي السواد . وكذلك تشبيه الشمس بالمرآة المجلوّة والدينار الخارج من السكة في قول ابن المعتز

وكأن الشمس المنيرة دينا * رجلته حدائد الضراب

حسن مقبول وان عظم التفاوت بينها وبينهما لانك لم تضع التشبيه على مجرد النور وانما قصدت الى مستدير يتلألأ ويلمع ثم خصوص من جنس اللون الموجود في المرآة المجلوّة والدينار المتخلص من حمى السبك كما يوجد في الشمس فاما مقدار النور وأنه زائد أو ناقص والجرم عظيم أو صغير فمما لم يتعرض له

﴿ الفصل الثالث في التشبيه الواقع في الهيئآت التي تقع عليها الحركات ﴾

ان ذلك على وجهين (أحدهما) أن تقترن بغيرها من الاوصاف كالشكل واللون (والثاني) أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فن الاول قول ابن المعتز

(والشمس كالمرآة في كف الاشل)

أرد أن يريك مع الاستدارة والاشراق الحركة التي تراها للشمس اذا أنعمت التأمل ثم ما يحصل في نورها من أجل تلك الحركة وذلك ان للشمس حركة متصلة دائمة ولنورها بسبب ذلك تموج واضطراب ولا يتحصل هذا الشبه الا ان تكون المرآة في يد الاشل لان حركته تدوم وتتصل ويكون منها سرعة وبدوام الحركة يتموج نور المرآة وتلك حال الشمس فانك تري شعاعها كانه يهم بان ينبسط حتي يفيض من جوانبها ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي تراه الي انقباض كانه يجمعه من جوانب الدائرة الي الوسط. ومثل هذا التشبيه وان صوّر في غير المرآة قول المهلبي الوزير *

الشمس من مشرقها قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب

كأنها بوتقة أحميت * يجول فيها ذهب ذائب

وذاك ان الذهب اذا ذاب يتشكل بشكل البوتقه فيستدير ثم اذا كانت

البوتقة على النار فانه يتحرك فيها حركة على الحد الذي وصفت لك وما في طبع الذهب من النعومة وفي اجزائه من شدة الاتصال والتلاحم يمنعه أن يقع فيه غليان كما في الماء فيرتفع وسطه ارتفاعاً شديداً وجملته كأنها تتحرك بحركة واحدة ويكون فيها ماذكرنا من انبساط الي الجوانب ثم انقباض ومنها قوله * كأن فى غدرانها حواجبا * أراد مايبدو في صفحة الماء من اشكال كأنصاف ودوائر صغار ثم انك تراها تمتد امتداداً ينقص من انحنائها وتحد بها وكانها تنتقل من التقوس الي الاستواء وذلك أشبه شئ بالحواجب اذا مدت { والثاني } مايكون فى هيئة الحركة مجردة من كل وصف يقاربها فهنالك أيضاً لابد من اختلاط حركات كثيرة فى جهات مختلفة وكلما كان التفاوت أكثر كان الترتيب في هيئة المتحرك أكثر ومثاله قول الاعشي يصف السفينة وتقاذف الأمواج بها *

بعض السفين بجانبيه كما * ينزو الرباح حلاله كرع

الرباح الفصيل وقيل القرد والكرع ماءالسماء شبه السفينة فى انحدارها وارتفاعها بحركات الفصيل اذا نزى فى الماء فانه يكون له حركات محتلفة فى جهات مختلفة ويكون هنالك تسفل وتصعد على غير ترتيب وهو أشبه شيء بحال السفينة وهيئة حركاتها حين يتدافعها الموج * واعلم ان هذه التشبيهات انما غربت لقلة الاحساس بها وهو السبب الثانى من أسباب الغرابة *

(الفصل الرابع فى التشبيه الواقع فى الهيئآت التى تقع عليها السكنات)

فن لطيف ماجاء فيه قول الأخطل فى صفة مصلوب *

كأنه عاشق قد مد صفحته * يوم الوداع الي توديع مرتحل

أو قائم من نعاس فيه لوثته * مواصل لتمطيه من الكسل

فلطفه بسبب ماجاء فيه من التفصيل ولو قال كانه متمط من نعاس واقتصر عليه كان قريب التناول لان الشبه الى هذا القدر يقع فى نفس الراءى للمصلوب لكونه من باب الجملة فاما على الشرط الذى يفيد به استدامة تلك الهيئة فلا يحضر الا مع التأمل القوى وذلك لحاجته الي أن ينظر الي أمور فيقول هو كالمتمطي يمد ظهره ويديه ثم يعود الي حالة التمطي فيزيد فيه انه مواصل لذلك ثم لما زاد ذلك طلب علته وهو قيام اللوثة والكسل فى القائم من النعاس وهذا أصل فيما يزيد به التفصيل وهو أن يثبت فى الوصف أمراً زائداً على المعلوم المتعارف ثم يطلب له علة وسببا *

﴿ الفصل الخامس فى مراتب التشبيهات في الظهور والخفا ﴾

قد عرفت أن التشبيه المركب قد يكون بالمتخيل الذى لاوجود له فى العين كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرت على رماح من زبرجد

وقد يكون بماله وجود فى الاعيان وهو على قسمين فان الهيئة المعتبرة فى ذلك التركيب اماأن توجد كثيرا أو قليلا ويبين ذلك بالمقابلة فأنت اذا قابلت قوله

وكأن أجرام النجوم طوالعا * درر نثرن على بساط أزرق

بقول ذي الرمة * كأنها فضة قد مسها ذهب * علمت أن الأول أغرب من الثانى لان الناس يرون فى الصناعات فضة أجرى الذهب عليها ولا يكاد يوجد در ينثر على بساط أزرق *

واعلم أن الشيء كلما كان عن الوقوع أبعد كان أغرب وكان التشبيه المستخرج منه أعجب على مابينا . واعلم أن السبب الثاني الذي هو تكرار

الشيء على الحس معنى واحد لايزيد ولا ينقص ولكنه يقوي ويضعف وأما السبب الاول وهو التفصيل فانه في حكم الشيء المتكثر المتضمن لجملة من المعارف والادراكات

(الفصل السادس فى التمثيل)

وقد خصوا التمثيل المنتزع من اجتماع أمور يتقيد البعض بالبعض باسم التمثيل فقد يكون ذلك على حد الاستعارة كقولهم لمن يتردد في الامر أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى والاصل أراك فى ترددك كمن يقدم رجلا ويؤخر أخرى وقد يكون لاعلى حد الاستعارة كما أوردناه من قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية

(الفصل السابع في المثل)

المثل تشبيه سائر وتفسير السائر انه يكثر استعماله على معنى أن الثانى بمنزلة الاول . والامثال لاتغير لان ذكرها على تقدير ان يقال فى الواقعة المعينة انها بمنزلة من قيل له هذا القول فالامثال كلها حكايات لاتغير

﴿ القاعدة الرابعة فى الاستعارة . وفيها ثلاثة أبواب ﴾

(الباب الاول فى حقيقتها وأحكامها . وفيه خمسة عشر فصلا)

الفصل الاول فى حدها

قال على بن عيسي الاستعارة استعمال العبارة لغير ماوضعت له في أصل اللغة . وهذا باطل من وجوه أربعة (الاول) انه يلزم ان يكون كل مجاز لغوي استعارة وقد أبطلناه (الثاني) يلزم أن يكون الاعلام المنقولة من باب المجاز (الثالث) استعمال اللفظ في غير معناه للجهل بذلك يجب أن يكون مجازا

(الرابع) انه لا يتناول الاستعارة التخييلية على ماسيأتي فالاقرب أن يقال الاستعارة ذكر الشي باسم غيره واثبات مالغيره له لاجل المبالغة في التشبيه فقولنا ذكر الشيء باسم غيره احترازعما اذا صرح بذكر المشبه كقولك زيد اسد فانك ماذكرت زيدا باسم الاسد بل ذكرته باسمه الخاص فلا جرم ليس ذلك من الاستعارة . وقولنا واثبات ما لغيره له ذكرناه ليدخل فيه الاستعارات التخييلية . وقولنا لأجل المبالغة فى التشبيه ذكرناه ليتميز به عن المجاز

ولك أيضاً أن تقول الاستعارة عبارة عن جعل الشيء الشيء أو جعل الشيء للشيء لأجل المبالغة في التشبيه فالاول كما اذا قلت لقيت أسدا وتعني الشجاع فقد جعلت الشجاع أسداً فهذا هو جعل الشيء الشيء . والثاني كقوله * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها * فانك أثبت اليد للشمال وغرضك ان تبالغ فى تشبيهه بالقادر في المتصرفية وسيأتي زيادة تحقيق لذلك

(الفصل الثانى فى أن المستعار هو اللفظ أو المعنى)

المشهور ان الاستعارة صفة للفظ وهو باطل بل الحق ان المعنى يعار أولا وبواسطة اللفظ * والذي يدل عليه وجوه سبعة (الاول) انه حيث لا يكون نقل الاسم تابعا لنقل المعنى تقديرا لم يكن ذلك استعارة مثل الاعلام المنقولة فانك اذا سميت انسانا بزيد أو يشكر فانه لا يقال لهذه الاسامي انها مستعارة لان نقلها ليس تبعا لنقل معانيها تقديراً (الثاني) أن العقلاء يجزمون بأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة فان لم يكن نقل الاسم تبعا لنقل المعنى لم يكن فيها مبالغة لانه لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه

(الثالث) انهم اذا جعلوا شجاعة الرجل غير ناقصة عن شجاعة الاسد قالوا هو أسد واذا أرادوا المبالغة فى ذلك نقلوا عن المشبه اسم جنسه فقالوا ليس هو بانسان وانما هو أسد قال تعالى ما هذا بشراً إن هـذا الاّ ملك كريم * وان لم يريدوا أن يخرجوه من جنسه قالوا هو أسـد فى صورة انسان وكل ذلك يدل على ان الاستعارة عبارة عن ادعاء معني الاسم للشيء اذ لو كان عبارة عن محض نقل الاسم اليه لكان محالا أن يقال هو ليس بانسان ولكنه شبيه بالاسد أو يقال هو شبيه بأسد فى صورة انسان (الرابع) أن الاستعارات التخليلية التى تكون مثل قول لبيد * اذ أصبحت بيد الشمال زمامها * ليس فيه نقل لانه ليس المعنى انه شبه شيأ باليد فيمكنك أن تقول لفظ اليد نقل اليه بل استعار له اليد على معنى انه ادعي ثبوت اليد للشمال مبالغة فى اثبات المتصرفية له (الخامس) اذا قلت رأيت أسدا قيل انه جعله أسدا وحكم بثبوت الاسدية له ولا يقال لمن سمى انسانا بالاسد انه صيره أسداً وأثبت له وصف الاسدية (السادس) اطلاق اسم الاسد على الشجاع فى أي لغة كان لأجل الاستعارة طريق مستعمل سائغ واطراد ذلك فى اللغات كلها يدل على ان المستعار معني الاسد لا اسمه (السابع) قوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا فظاهر الآية يدل على أنهم أثبتوا للملائكة صفات الاناث واعتقدوا وجودها فيهم ولأجل هذا الاعتقاد سموهم بالبنات ولا يمكن أن يكون المعني انهم أطلقوا عليهم لفظ الاناث أو لفظ البنات من غير اثبات الانوثة لان الله قال أشهدوا خلقهم فان كانوا لم يزيدوا على اجراء هذا الاسم على الملائكة ولم يعتقدوا اثبات صفة ولم يفعلوا اكثر من أن وضعوا اسما لما كانوا مستحقين الاّ للذم اليسير ولم يكن ذلك القول كفرا منهم وكل

ذلك باطل

(فان قيل) فاجراء اسم الاسد على الرجل اذا كان تابعاً لتقدير ثبوت الاسدية له فاذا قلت رأيت أسداً فصيغة الاسد مستعملة للدلالة على حقيقة الاسدية فـلا يكون المجاز فى صيغة الاسد بل المجاز في تقديرك ثبوت صفة الاسدية للرجل فيكون التصرف ليس فى ازالة صيغة الاسد عن معناها بل في اثبات صفة الأسدية للرجل فيكون التصرف واقعاً في أمر عقليّ لا فى أمر لغويّ فهذا المجاز عقليّ والمجاز في الاثبات على ماذكرتم عقلى فيكون المجاز كله عقلياً وهو باطل *

فالجواب اضطرب رأى الشيخ فى أن هذا المجاز عقلى أم لغوي والذى نصره فى الاسرار انه لغوىّ لأنا وان أجرينا اسم الاسد على الرجل المشبه بالأسد بطريق التأويل ولـكنا على الحقيقة استعملناه فى غير موضعه الأول لانا اذا أجرينا على الرجل اسم الاسد لم نتجاوز فيه أمر الشجاعة فلا ندعي للرجل صورة الاسد وهيئته واسم الاسد موضوع لا للشجاعة وحدها والا لـكان اسم صفة لا اسم جنس بل هو موضوع للبنية المخصوصة فاذا أجرينا اسم الاسد على الرجل تبعاً لثبوت صفة الشجاعة فيه فقد سلبنا الصيغة بعض ماهي مستحقة له في أصل الوضع وهو بنية الاسد وهيكله فيكون هذا ازالة له عما وضع فى الأصل بازائه *

وقال في دلائل الأعجاز قـد كثر فى كلام الناس ان الاستعارة هي لفظة منقولة عن موضعها الاصلى وهو خطأ لانه لما ثبت انك لا تطلق اسم الاسد على الرجل الا بعـد أن تدخـله فى جنس الاسود لم تكن قد نقلت الاسم عما وضع له أولاً لانك انما تكون ناقـلا له اذا لم تقصـد معناه

الأصلي . فاما أن تكون ناقلا له عن معناه مع ارادة معناه فهو محال *

والاقرب هو الاول أما أولاً فلانه في الدلائل سلم ان الاستعارة داخلة تحت المجاز وسلم ان المجاز يستدعي النقل فيلزمه قطعاً اعتبار النقل في الاستعارة وأما ثانياً فلما بينا ان صيغة الاسد لا تفيد الشجاعة فقط والا لم يكن اسم جنس بل الشجاعة مع البنية والهيئة واذا جعلته مستعاراً فلم تفد به البنية

واستدل في الاسرار على انه ليس المقصود من الاستعارة اثبات معنى اللفظ للمستعار له بان قال ان هذا كذب وهو على الله محال والاستعارات كثيرة في القرآن فدل على انه لا بد له من النقل * ولمعارض ان يعارض ذلك بالمجاز في الاثبات فانه وارد في القرآن مع انه عقلي ولا يلزم منه الكذب فكذلك هنا

﴿ الفصل الثالث فيما يظن به انه استعارة ولا يكون ﴾

الاسم اذا قصد اجراؤه على غير ما هو له لمشابهة بينهما فاما أن يسقط ذكر المشبه أولا يسقط . فان اسقط فهو استعارة بالاتفاق كقولك رأيت أسداً ووردت بحراً . وان لم يسقط فلا يخلو اما أن تذكر الصيغة الدالة على المشابهة أولا تذكر . فان ذكرتها فهو ليس من الاستعارة بالاتفاق كقولهم زيد كالاسد أو كانه الاسد أو يشبه الاسد أو مثل الاسد . وأما ان لم يذكر مثل قولهم زيد أسد وهند بدر فهنا اختلفوا في كونه استعارة * والحق انه ليس من الاستعارة لوجوه ثلاثة (الاول) ان الاسم في دلالته على مدلوله كالهيئآت الدالة على الاحوال فكما انك لو سلبت عن السوقي كل ما يدل على كونه سوقياً وألبسته زيّ الملوك وصيرته بحيث ان كل من رآه يتوهم انه

هو الملك كنت قد أعرته ولو انك تركت عليه بعض ما يدل على كونه سوقيا كنت لم تعره هيئة الملك لان المقصود من هيئة الملك حصول المهابة في النفوس وذلك لا يحصل مع بقاء ما يدل على كونه سوقيا فكذلك هاهنا اذا قلت زيد أسد فقد تركت عليه شيأ يدل على انه ليس بأسد فلا جرم لا تحصل المبالغة المطلوبة فلا تكون الاعارة والاستعارة حاصلة (الثاني) وهو أن شرط المستعار ان يحصل للمستعير منافعه على الحد الذي يحصل للمالك فان كان ثوبا يلبسه كما يلبسه المالك حتي ان الرائى اذا رآه معه لم يميز بينه وبين المالك ثم اذا قلت زيد أسد علم انك أردت أن تخبر عن الشخص المعلوم واذا قلت لقيت أسدا اعتقد انك علقت اللقاء بواحد من هذا الجنس واذا كان كذلك فقولك رأيت أسدا يفيد باطلاقه انك قصدت الجنس المعلوم فقد وقع الاسم من الشجاعة موقعه من الحيوان المخصوص فقد انتفع المستعار له بالمستعار مثل المستعار منه . وأما قولك زيد أسد فلم يقع ذلك الموقع من حيث ان ذكره باسمه يمنع من أن يصير الاسم متناولا له على حدّنا وله موضوعه الاول فكان بمنزلة أن يعير الرجل شيأ ويمنعه من الانتفاع به (الثالث) وهو أن الاثبات والنفي في الخبر يتوجهان الي الخبر لا الى المبتدأ فاذا قلت زيد أسد فالاثبات يتوجه الى اثبات الاسدية والتصريح بذكر زيد يمنع عن ان المقصود اثبات حقيقة الاسدية له فحينئذ يتعين ان يكون المراد منه اثبات صفة من صفات الاسدية فأما اذا لم تجعله خبرا لكن اما فاعلا كقولك لقيني أسد أو مفعولا كقولك رأيت أسدا أو مضافا اليه أو مجرورا كقولك مررت باسد لم يتوجه الاثبات فى هذه المواضع الى كونه أسدا بل الي اسناد غيره اليه

فظهر الفرق بينه وبين ما اذا ذكر المشبه صريحا . ولما ظهر الفرق بينها في المعني فالاولي أن يخص كل واحد باسم على حدة . وهذا البحث لفظي يكيفه هذا القدر الذي أوردناه

ثم اعلم انا اذا فرعنا علي ان التصريح بالتشبيه لا ينافي الاستعارة فلنا فيه تفصيل فانك تارة تقول زيد أسد فتجعل المشبه به نكرة . وتارة تقول هو الاسد فتجعل المشبه به معرفة واطلاق اسم الاستعارة على القسم الاول أقرب لانه خرج بالتنكير عن أن يحسن ادخال حرف التشبيه عليه فلو قلنا هو كاسد وهو كبحر كان كلاما نازلا غير مقبول لكنه وان كان لا يحسن فيه الكاف يحسن فيه كأن تقول زيد كانه أسد ولكن ذلك لا يدفع التفاوت المذكور وان كان ضعيفاً

﴿ الفصل الرابع فيما يصح دخول الاستعارة فيه ﴾

(اعلم) أن الاسم اما أن يكون الاسم العلم * أو الاسم المشتق * أو اسم الجنس * فأما أسماء الاعلام فالاستعارة لاتدخل فيها لان المشابهة بين الاصل والفرع معتبرة في الاستعارة وهي غير معتبرة في الاعلام * وأما الاسماء المشتقة فالاستعارة لا تدخل فيها دخولا أولياً ولنحقق ذلك في الفعل أولا فنقول

الفعل شأنه الدلالة على ثبوت المصدر لشيء في زمان معين فالاستعارة تقع أولا في المصدر وبواسطة ذلك في الفعل فاذا قلت نطقت الحال بكذا فهذا انما صح لانك وجدت الحال مشابهة للنطق في الدلالة على الشيء فلا جرم استعير اسم النطق لتلك الحال فالاستعارة أولا واقعة في المصدر وبواسطته

في الفعل فاذاً الاستعارة في الحقيقة ليست الا في المصدر * واذا عرفت ذلك تبين لك أن الأسماء المشتقة أيضاً كذلك فان الاسم المشتق هو الذي يدل على ثبوت المشتق منه لشيء مع عدم الدلالة على زمان ذلك الثبوت فظهر منه ان الاستعارة انما تقع وقوعا أوليا في أسماء الاجناس

(الفصل الخامس في كيفية وقوع الامر المستعار)

لما ثبت ان التصريح بذكر المشبه ينافي الاستعارة ظهر ان لفظ المستعار لا يمكن وقوعه موقع الخبر ولا ما يجري مجراه كالحال في قوله تعالى «ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا» فالعيد ليس بمستعار على ماظنه بعضهم لوقوعه موقع الخبر . وقوله تعالى «وسراجا منيرا» فالسراج ليس بمستعار لكونه حالا جاء بعد تمام الكلام . بل يكون اما فاعلا كقولك لقيت أسدا أو مجرورا كقولك مررت بأسد أو مبتدا كقولك الاسد مقدام وبالجملة يجب أن يكون أصلا في الحديث عنه

(الفصل السادس في أقسام كون الفعل مستعاراً)

انه وان لم يكن دخول الاستعارة في الفعل دخولا أوليا الا انها داخلة فيه لانه لا يلزم من نفي الدخول الاولي نفي مطلق الدخول فنقول كون الفعل مستعارا تارة يكون من جهة فاعله كقولهم نطقت الحال بكذا . وتارة من جهة مفعوله كقول عبد الله بن المعتز

جمع الحق لنا في امام * قتل البخل وأحيا السماحا

فقتل وأحيا انما صارا مستعارين بان عديا الى البخل والسماح ولو قال قتل الاعداء وأحيا الاحباء لم يكن هناك استعارة وتارة من جهة مفعوله

كقول الحريري

وأقري المسامع اما نطـقت بيانا يقود الحرون الشموسا

وتارة من جهة أحد مفعوليه كقوله

نقريهم لهذميات نقدّ بها * ما كان خاط عليهم كل زراد

وتارة من جهة الفاعل والمفعول كقوله تعالي (يكادالبرق يخطف أبصارهم)

﴿ الفصل السابع فى الفرق بين الاستعارة الاصلية والاسـتعارة التبعية ﴾

قد عرفت أن الاستعارة الاصلية انمـا تـكون فى أسماء الاجناس وهى اذا أطلقت تـكون مترددة بين الاصل والفرع ولا تخصص بأحدها قطعاً الا بقرينةزائدة حالية أومقالية * وأما ان كان فعلا أو صفة فان أسند الى القدر المشترك بين الأصل والفرع بقي الابهام كقولك أنار هذا الشيءفانه مشترك بين ذي النور وبين البيان والعلم * وأما اذا أسند الي ما به يتميز الاصل عن الفرع فتميزت الاستعارة عن الحقيقة كقوله تعالي(واشتعل الرأس شيباً)

﴿ الفصل الثامن في الفرق بين الاستعارة والتشبيه ﴾

ظن بعضهم انه لا فرق بينهما وهو باطل لان الشبه حكم اضافي لا يوجد الا بين شيئين واذا قلت رأيت أسدا لم تذكر شيأ آخر حتى تشبهه بالاسـد فظهر ان هذا ليس من التشبيه فى شيء بل الغرض المطلوب منه المبالغـة فى التشبيه ولـكن غرض الشي ليس هو عين الشيء * وأيضاً فـكما ان التشبيه مطلوب من الاستعارة فـكذلك الايجاز مطلوب منها ألا تري أنك اذاقلت رأيت أسدا فقد أفدت انك رأيت رجلا شبيها بالاسد فى شجاعته فان ذلك الشبه على أتم ما يكون فقد نابت تلك اللفظة مناب هـذا الـكلام الطويل

فالتشبيه اذاً أحد غرضي الاستعارة فكما لا يجوز أن يقال الاستعارة من باب الايجاز فكذلك لا يجوز أن يقال انها من باب التشبيه

﴿ الفصل التاسع في انه ليس من صحة الاستعارة حسن التصريح بالتشبيه ﴾
﴿ وكلما قربت المشابهة بين الشيئين كان التصريح بالتشبيه قبيحاً ﴾

وذلك في نحو النور اذا استعير للعلم والايمان أو الظلمة اذا استعيرت للكفر والجهل وهذا النحو لتمكنه وقربه من الحقيقة صاركأنه حقيقة فلا يحسن لذلك أن تقول العلم كالنور والجهل كأنه ظلمة ولا يكاد يقول الرجل ان أوقعته في شبهة كأنك أوقعتني في ظلمة بل يقول أوقعتني في ظلمة وكذلك الاكثر على الالسن أن تقول فهمت المسألة فانشرح لي صدري وحصل في قلبي نور ولا تقول كأن نورا حصل في قلبي

وبالجملة فكلما كان وقوع الشبه أخفي كان التصريح بالشبه أحسن ويخرج منه ان الاستعارة لا تحسن الا حيث كان التشبيه متقررا بين الناس ظاهرا فأما ما يكون خفيا يستخرجه الشاعر أو غيره بذهنه فلا بد فيه من التصريح بالتشبيه والا كان تكليفاً بعلم الغيب . ولما كان التمثيل كما بينا شبهامنتزعا من مجموع أمور امتنع دخول الاستعارة في أكثر أنواعه . فقوله صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة فلو حاولت الاستعارة وقلت رأيت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة في معنى رأيت انسانا أو الابل المائة التي لا تجد فيها راحلة وتريد الناس كما قلت رأيت أسدا على معني رأيت رجلا كالاسد . وكذا في قوله صلى الله عليه وسلم مثل المومن كمثل النخلة أو مثل الخامة فقلت رأيت نخلة أو خامة كنت كما قال سيبويه ملغزا تاركا

لكلام الناس

﴿ الفصل العاشر فى زيادة تقرير لما قلنا ﴾

من شأن الاستعارة أنك كلما زدت التشبيه اخفاء ازدادت الاستعارة حسنا حتى انها تكون الطف واوقع اذا الف الكلام تأليفا وان أردت الافصاح بالتشبيه خرجت الى ما يعافه الناس مثاله قول ابن المعتز

أثمرت أغصان راحته * لجناة الحسن عنابا

فلو أردت ان تظهر التشبيه احتجت الي أن تقول أثمرت أصابع يده التى هي كالاغصان لطالبي الحسن شبيه العناب من اطرافها المخصوصة وهذا مما لا يخفي غثاثته ومن أجله كان موقع العناب فى هذا البيت أحسن منه فى قوله * وعضت على العناب بالبرد *

لان التشبيه فيه لا يقبح هذا القبح المفرط لانك لو قلت وعضت على اطراف أصابع كالعناب بثغر كالبرد كان شيأ يتكلم به وان كان رذلا

﴿ الفصل الحادى عشر فيما تزاد به الاستعارة حسنا ﴾

ومما هو أصل فى هذا الباب أن يجمع بين عدة من الاستعارات قصداً لالحاق الشكل بالشكل ليتم التشبيه فيما تريد كقول أمرئ القيس

وليل كموج البحر أرخي سدوله * عليّ بأنواع الهموم ليبتلى

فقلت له لما تمطي بصلبه * وأردف أعجازاً وناء بكلكل

لما جعل لليل صلباً قد تمطى به ثنى ذلك فجعل له أعجازاً قد أردف بها الصلب وثلث فجعل له كلكلا قد ناء به فاستوفى جملة أركان الشخص وراعي ما يراه الناظر من جوانبه جميعاً

﴿ الفصل الثاني عشر في ترشيح الاستعارة وتجريدها ﴾

المعتبر في الاستعارة اما جانب المستعار وهو أن تراعي جانبه وتوليه مايستدعيه وتضم اليه ما يقتضيه . أو جانب المستعار له فالأول هوالترشيح كقول كثير *

رمتني بسهم ريشه الكحل لم يضر * ظواهر جلدي وهوفي القلب جارح

وقول النابغة *

وصدر أزاح الليل عازب همه * تضاعفت الأحزان من كل جانب

المستعار في كل واحد منهما وهو الرمي والازاحة منظور اليه في لفظي السهم والعازب . وأما الثاني فهو التجريد كقوله تعالي (فأذاقها الله لباس الجوع والخوف)وكقول زهير

لدى أسد شاكي السلاح مقذف * له لبد اظفاره لم تقلم

لو نظر الى المستعار هنا لقيل فكساها لباس الجوع ولقال زهير لدي أسد وافي المخالب أو دامي البراثن

﴿ الفصل الثالث عشر في الاستعارة بالكناية ﴾

هذا انما يكون اذا لم يصرح بذكر المستعار بل ذكر بعض لوازمه تنبيهاً به عليه كقول أبي ذؤيب

واذا المنية أنشبت أظفارها * ألفيت كل تميمة لاتنفع

فكانه حاول استعارة السبع للمنية لكنه لم يصرح بها بل ذكرلوازمها تنبيهاً بها على المقصود *

﴿ الفصل الرابع عشر في انه كيف تنزل الاستعارة منزلة الحقيقة ﴾

انهم قد يستعيرون الوصف المحسوس للشيء المعقول ويجعلون كأن تلك الصفة ثابتة لذلك الشيء في الحقيقة وكأن الاستعارة لم توجد أصلا *

مثاله استعارتهم العلوّ لزيادة الرجل على غيره في الفضل والقدر والسلطان ثم وضعهم الكلام وضع من يذكر علواً مكانياً كقول أبي تمام *

ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء

فلولا قصده أن ينسي التشبيه ويرفعه بجهده ويصمم على انكاره وجحده ويجعله صاعداً في السماء صعودا مكانيا لما كان لهذا الكلام وجه

وهذا الحكم اذا استعاروا اسم الشيء لغيره من نحو شمس أو بدر أو بحر أو أسد فانهم يبلغون الى حيث يعتقد انه ليس هناك استعارة مثاله

قامت تظللني من الشمس * نفس أعز عليّ من نفسي

قامت تظللني ومن عجب * شمس تظللني من الشمس

فلولا أنه أنسي نفسه ان هنا استعارة ومجازا من القول لما كان لهذا العجب معنى

واعلم ان مدار هذا النوع على التعجب وهو والى أمره . وصانع سحره . وصاحب سره . ومع ذلك قد يجيء على عكس مذهب التعجب كقوله

لا تعجبوا من بلى غلالته * قد زرّ أزراره على القمر

قد عمد كما ترى الى شيء هو خاصية القمر ثم يقول ان قومنا أنكروا بلى الكتان بسرعة فهو ينهاهم عن ذلك التعجب ويقول أما ترونه وقد زرّ أزراره على القمر ومن شأن القمر ذلك وهذا انما يتم بالحكم الجزم بكونه قمرا لانه لو اعترف انه ليس بقمر لكنه يشبه القمر بطل كلامه

﴿ الفصل الخامس عشر في الاستعارة الحسنة والقبيحة ﴾

حسن الاستعارة انما يكون اذا تضمنت المبالغة في التشبيه مع الايجاز كقول أبي تمام

لاتسقني ماء الملام فانني * صب قد استعذبت ما بكاءي

فقوله ماء الملام ليس فيه بيان بل قوله لاتلمني وهو حقيقة أو جزمنه وأبين وأقبح منه قوله

نضجت أعمارهم قبل نضج التين والعنب

فليس فيه وجه من وجوه الحسن

ومما يليق بذلك قول القائل * أيا من رمي قلبي بسهم فانفذا

فقوله فانفذا استعارة حسنة وكذلك لو قال بدل فانفذا فاقصدا . فأما لو قال بدله فأولجا أو فأدخلا لكانت استعارة قبيحة لان اللائق بهذا الموضع ان يبالغ في الوصف بالسهولة وتحقيق الاصابة وقوله فاقصدا يفيد تحقيق الاصابة وقوله فانفذا تحقيق السرعة والسهولة وليست الاوصاف الاخر كذلك

واعلم أن الاستعارة قد تكون عامية وقد تكون غريبة ومدار الامر فيها على التشبيه فمن الاستعارات العامية قولك لقيت أسدا ووردت بحراً وشاهدت بدرا

ومن الاستعارات الخاصة قوله * وسالت بأعناق المطيّ الأباطح

أراد انها سارت سيرا حثيثا في غاية السرعة وكانت السرعة في لين وسلاسة حتى كأنها كانت سيولا وقعت في تلك الاباطح فجرت السيول بها

الباب الثاني في أقسام الاستعارة

اعلم أن الاستعارة تارة تعتمد نفس التشبيه وتارة لوازمه (فالاول)

ما اذا اشترك شيآن في وصف واحدهما أنقص من الآخر فيعطي الناقص اسم الزائد مبالغة فى تحقيق ذلك الوصف له كقولك رأيت أسدا وأنت تعنى رجلا شجاعا وعنت لنا ظبية وأنت تريد امرأة (وأما الثانى) فعند ما تكون جهة الاشتراك وصفا انما يثبت كماله في المستعار منه بواسطة شيء آخر فيثبت ذلك الشيء للمستعار له مبالغة فى اثبات ذلك المشترك كقوله

وغداة ريح قد كشفت وقرة * قد أصبحت بيد الشمال زمامها

فالشمال فى تصريف الغداة على حكم طبيعتها كالحيوان المتصرف الا أن تصرف الحيوان انما يكون باليد فى أكثر الامر فتكون اليد كالآلة التى بها تكمل القوة على التصرف ولما كان الغرض اثبات وصف المتصرفية وذلك مما لا يكمل الا عند ثبوت اليد لا جرم أثبت اليد للريح تحقيقا للغرض وكذلك قوله

اذا هزه في عظم قرن تهللت * نواجذ أفواه المنايا الضواحك

لما شبه المنايا عند هزه السيف بالسرور وكمال الفرح انما يظهر بالضحك الذي تتهلل فيه النواجذ لا جرم أثبت الضحك مع تهلل النواجذ تحقيقاً للوصف المقصود

والدليل على ما قلناه انه ليس للشمال شيء ينقل اليه اسم اليد ولا للمنايا ما ينقل اليه اسم النواجذ * ومن هذا الباب قولهم فلان مرخي العنان ملقي الزمام فانه ليس هناك شيء يجرى اسم العنان عليه بل المقصود انتزاع الشبه في حال ما يرخي عنانه فتأمل ما ذكرناه فى الفرق فانهم طولوا فيه وما أدركوا كنهه

واعلم أن أكثر الآيات التي يتعلق بها أهل التشبيه من هذا الجنس مثل قوله ولتصنع على عيني . وقوله (واصنع الفلك بأعيننا) وفي معرفة هذا الاصل خلاص عن تلك الاشكالات * واذا عرفت ذلك فنقول

القسم الأول على أربعة أقسام فانه إما أن يستعار المحسوس للمحسوس أو للمعقول أو يستعار المعقول للمعقول أو للمحسوس . فالقسم الأول على قسمين أيضاً . فانه إما أن يكون الاشتراك فى الذات والاختلاف في الصفات . واما أن يكون بالعكس فالأول مثل أن تكون حقيقة تتفاوت آحادها فى الفضيلة والنقص والقوة والضعف فينقل اللفظ الموضوع للأكمل فى ذلك النوع الى الانقص * مثاله استعارة الطيران لغير ذى الجناح فى السرعة فان من المعلوم ان الطيران والعدو يشتركان في الحقيقة وهى الحركة المكانية ولكن الطيران أسرع من العدو فلما تساويا فى الحقيقة واختلفا في القوة والضعف لاجرم نقلوا اسم الكامل في السرعة الى الناقص فيها فسموا العدو طيرانا *

وقد يقع فى هذا الجنس مايظن انه مستعار ولا يكون كذلك وذلك اذا كانت جهة الاختلاف خارجة عن مفهوم الاسم كقوله *

وفي يدك السيف الذي امتنعت به * صفاة الهوي من أن ترق فتخرقا

فالظاهر ان الخرق حقيقة في الثوب مجاز فى الصفاة ولكن التحقيق يأباه لان الشق يستعمل فى موضع الخرق فيقال شققت الثوب والشق عيب فى الثوب وهذه اطلاقات على وجه الحقيقة فلما قام الشق مقام الخرق وجب أن يقوم الخرق مقام الشق ظاهراً والا لكان للخرق مفهوم سوي مفهوم الشق فيكون لفظ الخرق مشتركا بينهما وهو خلاف الاصل فثبت أن الخرق والشق

لفظان مترادافان فلما كان الشق حقيقة فى الصفات كان الخرق مرادفا له حقيقة أيضاً فيه * ثم لو قلت خرق الحشمة لم يكن من الحقيقة فى شيء لانه ليس هنالك شق فبهذا الطريق عرفنا ان الخرق ليس اسما للتفريق من حيث انه حاصل فى الثوب بل هذه الخصوصية خارجة عن مفهوم لفظ الخرق .
ولما كانت الخصوصية التي بها يتميز ويفرق اجزاء الحجر بعضها عن بعض عن تفرق اجزاء الثوب غير داخلة فى مفهوم الخرق كان استعمال الخرق في الموضعين حقيقة . ولو قدرنا دخول تلك الخصوصية فى اسم الخرق كان استعماله فى الحجر على طريق الاستعارة *

فهذا هو القانون فى هذا الباب بعد أن لا تطابق في المثال هذا كله اذا كان الاشتراك فى الحقيقة والاختلاف فى العوارض والصفات * وأما اذا كان بالعكس وهو أن يكون الاشتراك في الصفات والاختلاف في الحقيقة فمثل قولهم رأيت شمساً وتريد انسانا يتهلل وجهه كالشمس فهنا الانسان مخالف في الحقيقة للشمس ومشارك لها فى الوصف

(القسم الثاني) وهو استعارة اسم شيء معقول لشيء معقول فهذا أيضاً انما يكون فى أمرين يشتركان في وصف عدمي أو ثبوتي وأحدهما بذلك الوصف أولي وفيه اكمل فينزل الناقص منزلة الكامل * ثم ان المشتركين اما أن يكونا متعاندين أو لا يكونا كذلك * فان تعاندا فاما أن يكون التعاند بالثبوت أو الانتفاء أو بالتضاد * مثال الاول استعارة اسم المعدوم للموجود أو الموجود للمعدوم * أما الاول فعند مالا يحصل من ذلك الموجود فائدة مطلوبة فيكون ذلك الموجود مشاركا للمعدوم في عدم الفائدة لكن المعدوم بذلك أولى فيستعار لذلك الموجود اسم المعدوم * وأما الثاني فعند ما تكون

الآثار المطلوبة من الشيء باقية بعد عدم الشيء فيكون ذلك المعدوم مشاركاً للموجود بتلك الفوائد لكن الموجود أولي بذلك منه فيستعار لذلك المعدوم اسم الموجود

وأما اذا كان التعاند بالتضاد حقيقة كان أو ظاهرا فمثاله تشبيه الجاهل بالميت لان المقصود من الحياة الادراك والعقل فاذا عدما فقد عدمت الآثار المطلوبة من الحياة فتصير تلك الحياة مساوية للموت فى عدم الفائدة المطلوبة والموت أولى بذلك فينزل منزلته * ثم الضدان ان كانا قابلين للأشد والأنقص استعير للأنقص فى أحد الطرفين اسم الأزيد في الطرف الآخر بشرط تساوي التشبيه * مثلا كل من كان أقل علما وأضعف قوّة كان لأن يستعار له اسم الميت أولى * ولما كان الادراك أقدم من الفعل فى كونه خاصية للحيوان لا جرم كان الاقل علما أولى باسم الميت أو الجماد من الاقل قوّة وكما أن الامر فى جانب النقصان كذلك كان الاكثر علما أولي باسم الحياة بل الاشرف علما أولى بذلك وعليه قوله تعالى أومن كان ميتاً فأحييناه

هذا اذا كانا متقابلين أما اذا لم يكن كذلك فهو ان يكون موجودان يشتركان فى وصف معقول الا ان ذلك الوصف باحدهما أولى فينزل الناقص منزلة الكامل مثل قولهم فلان لقى الموت اذا كان قد لقى شيأ من الشدائد لانها مشاركة للموت فى المكروهية لكن الموت أولي بها فتنزل تلك الشدائد منزلة الموت لاشتراكهما في المكروهية

القسم الثالث وهو ان يستعار للمعقول اسم المحسوس وهو كاستعارة النور الذى هو محسوس بالبصر للحجة واستعارة القسطاس المدرك للعدل

القسم الرابع وهو استعارة اسم المعقول للمحسوس وهو غير جائز الا على

التأويل المذكور في باب التشبيه

﴿ الباب الثالث في إيراد بعض ما جاء في القرآن من الاستعارات ﴾
﴿ وتخريجها على الاصول . وفيه ستة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في استعارة اسم المحسوس للمحسوس ﴾
(بسبب المشاركة في وصف محسوس)

فنها قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه النار والمستعار له الشيب والجامع هوالانبساط ولكنه في النار أقوي

واعلم ان الناس قصروا وجه الشرف في هذه الآية على الاستعارة وليس الامر كذلك بل فيها وجه آخر أكمل من الاستعارة وهو انه سلك بالكلام طريق ما أسند الفعل فيه الى الشيء وهو لشيء آخر بينه وبين الاول تعلق فيرفع به ماأسند اليه ويؤتي بالذي الفعل له في المعني منصوبا بعده مبينا ان ذلك الاسناد الى ذلك الاول انما كان من أجل هذا الثاني ولما بينهما من الاتصال كقولهم طاب نفساً وتصبب عرقا واشباهها مما تجد الفعل فيه منقولا عن الشيء الى ما ذلك الشيء من سببه فانا نعلم ان اشتعل للشيب فى المعنى وان كان للرأس في اللفظ كما أن طاب للنفس وتصبب للعرق وان أسند الي ما أسند اليه * والدليل على ان شرف هذه الآية بسبب ذلك أنا لو تركنا هذا الطريق واسندنا الفعل الي الشيب صريحا فقلنا اشتعل شيب الراس أو الشيب فى الرأس لا يبقي ذلك الحسن

فان قلت فما السبب فى ان كان اشتعل اذا استعير للشيب على هذا الوجه كان له هذا الفضل . فنقول السبب فيه أن يفيد مع لمعان الشيب فى

الراس انه شمل وشاع وأخذ من نواحيه وعم جملته حتي لم يبق من السواد شيء أو الا القليل . فهذه الفائدة مما لا يحصل اذا قيل اشتعل الشيب فى الراس بل لا يوجب اللفظ اكثر من ظهور الشيب فيه

بيانه انك تقول اشتعل البيت نارا فيكون المعنى ان النار قد وقعت فيه وقوع الشمول وتقول اشتعلت النار فى البيت فلا يفيد اكثر من اصابتها جانبا منه . ومثاله من التنزيل قوله تعالي (وفجرنا الارض عيونا) فالتفجير للعيون فى المعنى ولكنه أوقع في اللفظ على الارض ليفيد أن الارض بالكلية قد صارت عيونا

واعلم أن فى الآية فائدة أخري وهى تعريف الراس بالألف واللام وافادة معنى الاضافة من غير اضافة وهو أحد ما أوجب المزية ولو قيل اشتعل راسى لذهب بعض الحسن . ومن هذا الباب قوله تعالي (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض) أصل الموج لحركة الماء فاستعمل لحركتهم على سبيل الاستعارة وقوله (والصبح اذا تنفس) استعار التنفس للظهور

﴿ الفصل الثانى فى استعارة المحسوس للمحسوس لشبه عقلى ﴾

فمنها قوله تعالي (اذ أرسلنا عليهم الريح العقيم) المستعار له الريح والمستعار منه المرور والجامع المنع من ظهور النتيجة والاثر . وقوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار منه ظهور المسلوخ عن جلدته والجامع أمر عقلى وهو ترتب أحدهما على الآخر . وقوله جعلناها حصيدا أصل الحصيد للنبات والجامع الهلاك وهو وصف معقول . وقوله (حصيدا خامدين) أصل الخمود للنار . وقوله (وانه فى أم الكتاب) وهو أفصح من أن يقال في أصل الكتاب

﴿ الفصل الثالث فى استعارة المحسوس للمعقول ﴾

منها قوله تعالى(بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه)فالقذف والدمغ مستعاران * وقوله(مستهم البأساء والضراء وزلزلوا)فلفظة زلزلوا أبلغ من كل لفظ كان يعبر به عن غلظ مانالهم * وقوله(ربنا أفرغ علينا صبراً)أفرغ مستعار وقوله(ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا الاّ بحبل من الله وحبل من الناس) وقوله(فنبذوه وراء ظهورهم) وقوله(واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا) كل خوض أتى الله به فى القرآن فلفظه مستعار من الخوض في الماء * وقوله (فاصدع بما تؤمر) استعارة لبيانه عما أوحى اليه بظهور مافي الزجاجة عند انصداعها * وقوله(أفمن أسس بنيانه على تقوى)البنيان مستعار وأصله للحيطان وقوله(ويبغونها عوجاً)العوج مستعار * وقوله(لتخرج الناس من الظلمات الى النور)كل مافى القرآن من ذكر الظلمات والنور فهو مستعار * وقوله(فجعلناه هباء منثوراً) وقوله(ألم تر انهم في كل واد يهيمون) الوادى ههنا مستعار وكذلك الهيمان وهو على غاية الافصاح * وقوله(قالتا أتينا طائعين)جعل للسموات والارض قولا وطاعة * وقوله(ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط)

﴿ الفصل الرابع في استعارة المعقول للمعقول ﴾

قوله تعالى (من بعثنا من مرقدنا) استعار الرقاد للموت وهما أمران معقولان والجامع عدم ظهور الافعال * وقوله(ولما سكت عن موسي الغضب) والسكوت والزوال وصفان معقولان

﴿ الفصل الخامس فى استعارة المعقول للمحسوس ﴾

قوله تعالى ﴿ (انا لما طغى الماء) المستعار منه المتكبر والمستعار له الماء والجامع لهما الاستعلاء المضر * وقوله (بريح صرصر عاتية) فالعتو ههنا مستعار * وقوله (تكاد تميز من الغيظ) فلفظ الغيظ مستعار * وكذا فى قوله (سمعوا لها تغيظاً وزفيراً) * وقوله (وجعلنا آية النهار مبصرة) وهو أفصح من مضيئة * وقوله (حتى تضع الحرب أوزارها)

﴿ الفصل السادس في الاستعارة التخييلية ﴾

أكثر الآيات التي يتمسك بها أهل التشبيه من هذا الجنس * وأيضاً قوله تعالى (واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) اثبات الجناح للذل استعارة تخييلية * وقوله (سنفرغ لكم أيها الثقلان) * وقوله (ذرني ومن خلقت وحيداً)

﴿ القاعدة الخامسة فى الكناية * وفيها فصول ثلاثة ﴾

﴿ الفصل الاول في حقيقة الكناية ﴾

(اعلم) أن اللفظة اذا أطلقت وكان الغرض الاصلى غير معناها فلا يخلو إما أن يكون معناها مقصودا أيضاً ليكون دالاً على ذلك الغرض الاصلى وإما أن لا يكون كذلك * فالاول هو الكناية * والثانى هو المجاز

ومثال الكناية قولهم فلان طويل النجاد كثير الرماد فقولنا طويل النجاد استعمل لا لان الغرض الاصلى معناه بل ما يلزمه من طول القامة وهكذا القول فى المثال الآخر فهذا هو الكناية فى المثبت

فأما الكناية في الاثبات فهي ما اذا حاولوا اثبات معنى من المعاني لشيء فيتركون التصريح باثباته له ويثبتونه لما له به تعلق كقوله

انّ السماحة والمروءة والندي * فى قبة ضربت على ابن الحشرج

لما أراد اثبات هذه المعاني للممدوح لم يصرح بها بل عدل الي ما تري من الكناية فجعلها فى قبة ضربت عليه * ومنه قولهم

(المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه) وكل ذلك توصل الي اثبات المجد والكرم للممدوح بجعلها في ثوبه المشتمل عليه ومثاله فى جانب النفى قول من يصف امرأة بالعفة

تبيت بمنجاة من اللؤم بيتها * اذا ما بيوت بالملامة حلت

فتوصل الي نفي اللوم عنها بأن نفاه عن بيتها * واعلم انه قد يجتمع في البيت الواحد كنايتان الغرض منهما واحد ولكن لا تكون احداهما فى حكم النظير للاخرى كقوله

وما يك فىّ من عيب فانى * جبان الكلب مهزول الفصيل

فقوله جبان الكلب ليس نظيرا لقوله مهزول الفصيل بل كل واحد منهما أصل بنفسه

﴿ الفصل الثانى فى ان الكناية ليست من المجاز ﴾

وبيانه أن الكناية عبارة عن أن تذكر لفظة وتفيد بمعناها معني ثانيا هو المقصود واذا كنت تفيد المقصود بمعنى اللفظ وجب أن يكون معناه معتبرا واذا كان معتبرا فما نقلت اللفظة عن موضوعها فلا يكون مجازا

مثاله اذا قلت كثير الرماد فانت تريد أن تجعل حقيقة كثرة الرماد دليلا على كونه جوادا فانت قد استعملت هذه الالفاظ فى معانيها الاصلية ولكن غرضك فى افادة كونه كثير الرماد معني ثان يلزم الاول وهو الجود واذا

وجب فى الكناية اعتبار معانيها الاصلية لم تكن مجازا أصلا

﴿ الفصل الثالث فى ترجيح الكناية على التصريح ﴾
(وترجيح الاستعارة على التصريح بالتشبيه)

يجب ان تعلم قبل الخوض فى المقصود انّ مزية الاستعارة على التشبيه ليست في المثبت بل فى طريق الاثبات فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا يشبه الاسد في نفس الأسد فان التصورات لا تقبل الشدة والضعف والكمال والنقص وانما القابل لذلك هو الاثبات والاسناد فانك لما قلت رأيت أسدا أفدت تأكيدا وتشديدا في اثبات مساواة الأسد لذلك الرجل فيما يظهر منه * اذا تكلمنا في علم البلاغة فليس لنا مع معاني الكلمة المفردة شغل وانما قصدنا الي الأحكام الحادثة بالتركيب والتأليف

واذ قد تنبهت لهذه الدقيقة فاعلم أن السبب في كون الكناية أبلغ من الافصاح هو ان الكناية ذكر الشيء بواسطة ذكر لوازمه ووجود اللازم يدل على وجود الملزوم ومعلوم أن ذكر الشيء مع دليله أوقع فى النفوس من ذكر الشيء لا مع دليله فلاجل ذلك كانت الكناية أبلغ هذا ما قاله الشيخ . وهو عندي ضعيف لوجهين (الاول) انك اذا قلت فلان طويل النجاد فطول النجاد مشكوك فيه كما أن طول القامة مشكوك فيه وليس احدهما أظهر عند العقل من الآخر حتى يستدل بالاعرف على الاخفي اللهم الا اذا جعلنا الطريق الى معرفة طول النجاد الحس ولكنه أيضا كان فى معرفة طول القامة فظهر ضعف هذه العلة (الثاني) وهو أن الاستدلال باللازم على الملزوم طريقة باطلة فان الحياة لازمة للعلم ولا يمكن الاستدلال بوجود

الحياة على وجوده فبطل ماقاله

وأما الاستعارة فسبب مزيتها على التشبيه انك اذا قلت رأيت رجلا يشبه الأسد عند ما حاولت وصفه بالشجاعة فانك أثبت شجاعته بواسطة مقدمتين كل واحدة منهما مشكوك فيها . بيانه ان تقدير الكلام فلان يشبه الأسد وكل من شابه الأسد فهو شجاع . فالمقدمة الاولي مشكوك فيها . وأما المقدمة الثانية فهي أيضاً مشكوك فيها لانه ليس كل من شابه الأسد فقد بلغ في القوة نهايتها . وأما اذا قلت رأيت أسدا فقولك رأيت أسدا مقدمة مشكوك فيها ولكن المقدمة الثانية وهي ان الاسد قوي شجاع يقينية وظاهر ان الشك كلما كان أقل في المقدمات المنتجة كانت الدعوى من القبول أقرب فلهذا السبب المتكلف كانت الاستعارة أوقع في النفوس من التصريح بالتشبيه . والتمثيل على حد الاستعارة وحكمه ماذكرناه . تمت الجملة الاولي

الجملة الثانية في النظم . وهي مشتملة على ستة أبواب

﴿ الباب الاول في حقيقة النظم . وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول في أن النظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلم ﴾

انه وان سبقت منا اشارة خفيفة الي حقيقة النظم الا انا نريد هنا أن نستقصي في البحث عنه . قال الشيخ الامام العلماء أطبقوا على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره وأن لافضل مع عدمه ولو بلغ الكلام في غرابة معناه الى ما بلغ فلا بد من بيان حقيقته فنقول

ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ويعمل على قوانينه وأصوله وذلك أن تنظر في وجوه كل باب وفروقه فتنظر في الخبر

الي الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق ومنطلق زيد وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق . وفي الشرط والجزاء الي الوجوه التي تراها في قولك ان تخرج أخرج وإن خرجت خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج ان خرجت وأنا ان خرجت خارج . وفي الحال الي الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعا وجاني يسرع وجاءني وهو يسرع أو هو مسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع وقد يسرع فتعرف لكل واحد موضعه وتجيء به حيث ينبغي وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعني فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن تجيء بما في نفي الحال وبلا اذا أردت نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين أن يكون وبين أن لا يكون وباذا فيما علم انه كائن . وتنظر في الجمل فتعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم تعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل . وينصرف في ذلك التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام وفي الحذف والتكرار . والاضمار والاظهار فتصيب بكل ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ماينبغي له . واذا استقريت لم تجد شيئاً من الخطأ أو الصواب في النظم الا لأن المعنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه أو أزيل عن موضعه أو استعمل في غير ماينبغي له

وعلى ذلك يدل انهم لما وصفوا قول الفرزدق

وما مثله في الناس الا مملكا * أبو أمه حي أبوه يقاربه

وقول المتنبي

الطيب أنت اذا أصابك طيبه * والماء أنت اذا اغتسلت الغاسل

وقول أبي تمام

ثانيه في كبد السماء ولم يكن * كاثنين ثان اذ هما في الغار

بفساد النظم وسوء التأليف لم يكن ذلك الا لخطئهم فى التقديم والتأخير والحذف والاضمار واقدامهم على مالا يمكن تصحيحه بالاصول النحوية الا بحيل دقيقة واذا كان فساد النظم بسبب ترك العمل بقوانين النحو وجب أن يكون العمل بقوانينه معتبراً فى صحة النظم وذلك هو المطلوب

ومما يقنع فى ذلك انك اذا نظرت الى قول ابراهيم بن العباس

فلو اذنبا دهر وانكر صاحب * وسلط اعداء وغاب نصير

تكون عن الاهواز داري بنجوة * ولكن مقادير جرت وأمور

واني لارجو بعد هذا محمدا * لافضل ما يرجى أخ ووزير

لم تجد لما فيه من الرونق والطلاوة والحسن والحلاوة شيأ الا من أجل تقديمه الظرف الذى هو اذنبا على عامله الذي هو تكون وأن لم يقل فلو تكون عن الاهواز داري بنجوة اذنبا دهر ثم ان قال تكون ولم يقل كان ثم نكر الدهر ولم يقل فلو اذنبا الدهر ثم ساق هذا التنكير فى جميع ما أتي به من بعده ثم أن قال وانكر صاحب ولم يقل وانكرت صاحبا فليس فى البيتين الاولين شىء غير الذى عددته لك وكل ذلك من معانى النحو كما ترى

واعلم أنه وان كان مدار النظم على الوجوه والفروق التى ذكرناها فالمزية ليست واجبة لها في أنفسها ولكن تعرض بسبب تلك المعاني والاغراض التى يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض فليس اذا راقك

التنكير فى دهر من قوله إذنبا دهر وجب أن يروقك أبدا ولا اذا استحسنت لفظ ما لم يسم فاعله في قولك وأنكر صاحب وجب أن تستحسنه أبدا بل ليس الحسن والمزية الا بحسب الموضع الذى تريده وتؤمه وسبيل هذه المعانى سبيل الاصباغ التي تعمل منها النقوش فكما ان الرجل قد يهتدي الى اصباغ متناسبة فى اجناسها ومقاديرها ومواقعها وكيفية امتزاجها ليكون نقشه فى غاية الحسن والتناسب وقد لا يهتدي الآخر الي ذلك. كذلك حال المتكلم فى توخيه معاني النحو

﴿ الفصل الثاني في زيادة تحقيق لما قلناه على القانون العلمي الكلى ﴾

قد عرفت ان البلاغة لا تحصل بسبب العلم بمفهومات الالفاظ مثل أن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير التراخي وثم له مع التراخي وان لكذا واذا لكذا بل بسبب العلم بالمواضع التى تليق بها معانى هذه الحروف حتي يضع المتكلم كل واحد منها فى الموضع الأليق به وانؤكد الآن ذلك زيادة تأكيد فنقول

ان النظم لا يحصل في الكلمة الواحدة بل فى كلمات يضم البعض الى البعض وذلك النظم يعتبر فيه أحوال المفردات وأحوال انضمام بعضها الي بعض . فاما أحوال المفردات فلا يخلو اما أن يعتبر حال دلالة تلك الالفاظ أو حال دلالة أحوالها من حركاتها وسكناتها وذلك هو الاعراب . وهذه أقسام ثلاثة ليس لها رابع والنظم الكامل انما يحصل اذا اختير من هذه الامور الثلاثة فى كل موضع ما هو الأليق الاوفق واذا عرفت ذلك ثبت أن معارضة الكلام الفصيح انما تكون بالاتيان بكلام يشبهه الكلام فى الاول

في مواقع مفرداتها وفي اتصال بعضها بالبعض فيما يرجع الي الدلالة على الغرض المطلوب وقد شبهوا ذلك بنسج الديباج وصوغ السوار وفي الحقيقة بينهما فرق فانه يتصور أن يعمل احدهم ديباجا ويجيء الآخر فيعمل ديباجا مثل الاول من جميع الوجوه حتي لا يفصل الرائي بينهما وهذا لا يتصور في الكلام فانه لا سبيل الى ان يجيء الى معنى بيت من الشعر أو فصل من النثر فيؤديه بعينه بعبارة أخري حتى يكون المفهوم من هذا هو المفهوم من الاول ولا يخالفه بوجه من الوجوه مع كونه معارضه بل يكون ذلك ترجمة

ولا يغرنك قول الناس ان الشاعر أخذ المعني من شاعر آخر فان هذا تسامح منهم والمراد ان المعني المدلول عليه بالدلالة المعنوية واحد فاما ان يكون المدلول عليه بالدلالة الوضعية واحدا فذلك لا يكون الا الترجمة

﴿ الفصل الثالث في أقسام النظم ﴾

اعلم ان الجمل الكثيرة ان نظمت نظما واحدا فلا يخلو إما أن يتعلق البعض بالبعض أو لا يتعلق فان لم يتعلق البعض بالبعض لم يحتج واضع ذلك النظام الي فكر وروية في استخراج ذلك النظم بل هو مثل من عمد الي اللآلى نخرطها في سلك * ومثاله قول الجاحظ «جنبك الله الشبهة . وعصمك من الحيرة . وجعل بينك وبين المعرفة سببا» وقول النابغة لبعض الملوك «والله لقفاك خير من وجهه . ولشمالك خير من يمينه . ولأخمصك خير من رأسه . ولخطأك خير من صوابه . ولعيك خير من كلامه . ولخدمك خير من قومه» وقال بعض البلغاء في وصف اللسان «اللسان أداة يظهر بها حسن البيان .

وظاهر يخبر عن الضمير . وشاهد ينبئك عن غائب . وحاكم يفصل به الخطاب وواعظ ينهى عن القبيح . ومزين يدعو الي الحسن . وزارع يحرث المودة . وحاصد يحصد الضغينة . وملهٍ يؤنق الاسماع »

وهذا الضرب من النظم لا يستحق الفضيلة الا بسلامة معناه . وسلاسة ألفاظه اذ ليس فيه معني دقيق لا يدرك الا بثاقب الرأى ودقيق النظر

واعلم انه ربما يظن بالكلام انه من هذا الجنس ولا يكون. مثل ان تنظر الي قوله

سالت عليه شعاب الحي حين دعا * انصاره بوجوه كالدنانير

فليس الحسن هنا لمجرد الاستعارة بل لما في الكلام من التقديم والتأخير فان شككت فاعمد الي الجارين والظرف فأزل كلا منهما عن مكانه الذي وضعه الشاعر فقل سالت شعاب الحي بوجوه كالدنانير عليه حين دعا انصاره فانه يذهب الحسن والحلاوة

وأما القسم الثاني وهو الذى تكون الجمل المذكورة متعلقا بعضها بالبعض وهناك تظهر قوة الطبع وجودة القريحة واستقامة الذهن وكلما كان اجزاء الكلام أقوي ارتباطا وأشد التحاماً كان أدخل في الفصاحة وهو مثل ما أنشدنا من قول بشار

كأنّ مثار النقع فوق رؤسنا * وأسيافنا ليل تهاوي كواكبه

ثم ليس لهذا الباب قانون يحفظ فانه يجيء على وجوه شتي ونحن نشير هنا الي بعض الوجوه المعتبرة فى ذلك

فالوجه الاول المطابقة وهو الجمع بين المتضادين في الكلام مع مراعاة التقابل حتي لا يضم الاسم الى الفعل كقوله تعالي (فليضحكوا قليلا وليبكوا

كثيراً) وقوله (وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود) وقوله (سواء منكم من أسرّ القول ومن جهر به ومن هو مستخف بالليل وسارب بالنهار) وقوله (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير انك على كل شيء قدير تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل وتخرج الحيّ من الميت وتخرج الميت من الحيّ وترزق من تشاء بغير حساب)

الوجه الثانى المقابلة وهى أن تجمع بين شيئين متوافقين وبين ضديهما ثم اذا شرطتهما بشرط وجب أن تشرط ضديهما بضد ذلك الشرط كقوله تعالى (فأما من أعطي واتقي وصدّق بالحسنى فسنيسره لليسرى وأما من بخل واستغني وكذب بالحسنى فسنيسره للعسري) فلما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده وهو التعسير مشتركا بين أضداد تلك الامور وهو المنع والاستغناء والتكذيب

الوجه الثالث أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء كقول البحتري

اذا ما نهى الناهي فلج به الهوي * أصاخت الي الواشى فلج بها الهجر

وقريب منه قوله

فبينا المرء فى علياء أهوى * ومنحط اتيح له اعتلاء

وبينا نعمة اذ حال بؤس * وبؤس اذ تعقبه الثراء

الوجه الرابع وهو الاعتراض وهو أن يدرج فى الكلام ما يتم الغرض دونه فمنه مذموم كقوله

وما يشفي صداع الرأس مثل الصارم المضب

ووسط كقول امريء القيس

ألا هل أتاها والحوادث جمة * بأن امرئ القيس بن تملك يبقرا

ولطيف وهو الذي يكسو المعني جمالا كقوله تعالي (فلا أقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقرآن كريم) وقوله (وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء)

(الوجه الخامس) الالتفات قيل انه العدول عن الغيبة الى الخطاب أو على العكس . فالاول قوله تعالى (مالك يوم الدين اياك نعبد) والثانى قوله تعالي (حتي اذا كنتم في الفلك وجرين بهم) وقيل هو تعقيب الكلام بجملة تامة ملاقية اياه في المعني ليكون تتميما له على جهة المثل أو غيره كقوله تعالى (قل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) وقوله (ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم)

الوجه السادس الاقتباس من القرآن وهو أن تدرج كلة من القرآن أو آية منه في الكلام تزيينا لنظامه . وتفخيما لشأنه كما قال بعضهم . ياقوم اصبروا عن المحرمات . وصابروا على المفروضات . ورابطوا بالمراقبات . واتقوا الله في الخلوات ترفع لكم حينئذ الدرجات

الوجه السابع التلميح وهو ان يشار في فحوى الكلام الى مثل سائر أو شعر نادر أو قصة مشهورة من غير أن يذكر كقوله

المستغيث بعمرو عند كربته * كالمستغيث من الرمضاء بالنار

الوجه الثامن ارسال المثلين وهو عبارة عن الجمع بين المثلين كقوله

الاكل شيء ماخلا الله باطل * وكل نعيم لامحالة زائل

الوجه التاسع اللف والنشر وهو ان تلف شيئين ثم ترمي بتفسيرهما جملة ثقة بان السامع يرد الي كل واحد منهما ماله كقوله تعالي (ومن رحمته جعل

لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله)ويقرب منه أن يذكر لفظا يتوهم أنه يحتاج الي البيان فيقيده مع تفسيره كقوله تعالى (يوم يأت لا تكلم نفس الا باذنه فنهم شقي وسعيد فاما الذين شقوا ففي النار)الآية (وأما الذين سعدوا ففي الجنة)الآية

الوجه العاشر التعديد وهو ايقاع الاعداد من الاسماء المفردة فى النثر والنظم على سياق واحد فان روعي فيه ازدواج أو تجنيس أو مطابقة أو مقابلة أو نحوها فذلك فى غاية الحسن . مثاله قولهم . فلان اليه الحل والعقد والقبول والرد . والامر والنهي . والاثبات والنفي * ومن النظم قول المتنبي

الخيل والليل والبيداء تعرفني * والطعن والضرب والقرطاس والقلم

الوجه الحادى عشر تنسيق الصفات كقوله تعالى (هو الله الذى لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر)وقوله تعالى (ياأيها النبي انا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً الي الله باذنه وسراجاً منيراً) وقوله (ولا تطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم مناع للخير معتد أثيم عتل بعد ذلك زنيم)

الوجه الثاني عشر الايهام وهو ان يكون للفظ معنيان أحدهما قريب والآخر غريب فالسامع يسبق فهمه الي القريب مع أن المراد هو ذلك البعيد وهذا انما يحسن اذا كان الغرض تصوير ذلك المعنى البعيد بالمعني الظاهر وأكثر المتشابهات من هذا الجنس ومنه قوله تعالي (والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه)

الوجه الثالث عشر مراعاة النظير وهو عبارة عن جمع الامور المتناسبة كقوله

أأخا الفوارس لو رأيت مواقفي * والخيل من تحت الفوارس تنحط
لقرأت منها ما تخط يد الوغي * والبيض تشكل والأسنة تنقط

الوجه الرابع عشر الموجه وهو أن يمدح بشيء يقتضي المدح بشيء آخر كقول المتنبي

جمعت من الأعمار ما لوحويته * لهنئت الدنيا بأنك خالد

فأول البيت مدح بالشجاعة وآخره بعلو الدرجة

الوجه الخامس عشر المحتمل للضدين وهو أن يكون الكلام محتملا للمدح والذم احتمالا متساويا كمن قال لرجل أعور

خاط لي عمرو قباء * ليت عينيه سواء

الوجه السادس عشر تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو كقولهم هم بحار العلم الا انهم جبال الحلم ومن النظم قول البديع الهمذاني

هو البدر الا انه البحر زاخرا * سوي أنه الضرغام لكنه الوبل

الوجه السابع عشر تجاهل العارف مثاله من التنزيل قوله تعالي (وانا أوايا كم لعلى هدي أو في ضلال مبين) ومن النظم قول المتنبي

أريقك أم ماء الغمامة أم خمر * بفيّ برود وهو في كبدي جمر

الوجه الثامن عشر في السؤال والجواب كقول الباخرزى

قد قلت هجرتني فما ذا العلة * صدت وتمايلت وقالت قله

الوجه التاسع عشر الاغراق في الصفة كقول امرىء القيس

من القاصرات الطرف لودب محول * من الذر فوق الأتب منها لأثرا

وقول المتنبي

كفي بجسمي نحولا أنني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترني

الوجه العشرون في الجمع والتفريق والتقسيم . أما الجمع المفرد فهو ادخال جزئين تحت كلي واحد مظهراً كان أو مضمراً كقوله

فأحوالى وصدغك والليالى * ظلام فى ظلام فى ظلام

وأما التفريق المفرد فكقوله

ما نوال الغمام وقت ربيع * كنوال الامير وقت سخاء

فنوال الامير بدرة عين * ونوال الغمام قطرة ماء

وأما التقسيم المفرد فهو أن تذكر قسمة ذات جزئين أو اكثر ثم تضيف الى كل واحد من الاقسام ما يليق به كقوله

اديبان من بلخ لا يأكلا * ن اذا صحبا المرء غير الكبد

فهذا طويل كظل القنا * ة وهذا قصير كظل الوتد

واما الجمع مع التفريق فهو أن يشبه شيئين بشيء واحد ثم يفرق بين وجهي الاشتباه كقوله

فوجهك كالنار فى ضوءها * وقلبي كالنار فى حرها

شبه وجه المعشوق وقلبه بالنار ثم فرق بين وجهي المشابهة بان الاول فى اللمعان والحسن والثاني فى الحر * وأما الجمع مع التقسيم فاما أن تجمع أمور كثيرة تحت حكم ثم تقسم بعد ذلك أو تقسم ثم تجمع مثال الاول قول المتنبي

الدهر معتذر والسيف منتظر * وأرضهم لك مصطاف ومرتبع

للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا * والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

فجمع في البيت الاول أرض العدو وما فيها من كونها خالصة للممدوح وفى البيت الثانى ذكر التقسيم * ومثال الثانى قول حسان

قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم * أو حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا

سجية تلك منهم غير محدثة * ان الخلائق فاعلم شرها البدع

وأما الجمع مع التفريق والتقسيم فكقول الحاتمي

ومن قيد المعبود قيد عبده * وذلك باد وهو خاف على القلب

فقيدك من نصر وقيدي من الاسى * وذاك على رجل وهذا على القلب

الوجه الحادي والعشرون في المتزلزل وهو أن تدرج في الكلام لفظة لو غير اعرابها لا نتقل المعني الي ضدها مثل قولنا ولّد الله عيسي من العذراء البتول بالتشديد وهو حق ولو ذكر بالتخفيف صار كفرا

الوجه الثاني والعشرون في التعجب كقوله

أيا شمعا يضيء بلا انطفاء * ويابدرا يلوح بلا محاق

فانت البدر ما معنى انتقاصي * وأنت الشمع ماسبب احتراقي

الوجه الثالث والعشرون في حسن التعليل وهو ان يذكر وصفان أحدهما لعلة الآخر ويكون الغرض ذكرهما جميعا كقوله

فان غادر الغدران في صحن وجنتي * فلا غرو منه لم يزل وابلا يهمي

وقد اقتصرنا على هذا القدر من الامور التي تربط الجمل بعضها بالبعض وان كان مابقي اكثر مما أوردناه

الباب الثاني في التقديم والتأخير * وفيه أحد عشر فصلا

الفصل الاول في فائدة التقديم والتأخير

اعلم أن الشيء اذا قدم على غيره فاما أن يكون في النية مؤخرا وهو كخبر المبتدأ اذا قدم عليه والمفعول اذا قدم على الفاعل . واما أن لا يكون على نية التأخير ولكن على أن ينقل الشيء من حكم الى حكم آخر مثل أن تجيء

الي اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم مرة هذا على ذلك وأخري ذاك على هذ امثل ما تصنعه بزيد والمنطلق حيث تقول تارة زيد المنطلق وأخرى المنطلق زيد

وقال سيبويه عند ماذكر الفاعل والمفعول كأنهم يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم . والنحاة مثلوا ذلك بان الناس اذا تعلق غرضهم بقتل انسان خارجي ولم يتعلق غرضهم بصدوره عن شخص معين فاذا قتل ثم أراد أحد أن يخبر عن ذلك فانه يقدم ذكر المقتول الخارجي فيقول قتل الخارجي زيد ولا يقول قتل زيد الخارجي لان الغرض متعلق باضافة القتل الي الخارجي لا بصدوره عن زيد . وأما اذا كان رجل يبعد في الاعتقادات اقدامه على القتل فاذا صدر عنه القتل وأراد المخبر ان يخبر بذلك قدم ذكر القاتل لان موضع التعجب صدور القتل من ذلك الشخص لا وقوعه على المفعول . فهذا كلام جملي في فائدة التقديم والتأخير ولكن لا بد من شرح ما يهم تقديمه وما لا يهم في مسائل النفي والاثبات والاستفهام

﴿ الفصل الثاني في التقديم والتأخير في الاستفهام ﴾

اعلم أنك اذا بدأت بالفعل فقلت أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها كان الشك فى الفعل وكان الغرض من الاستفهام معرفة وجوده واذا بدأت بالاسم فقلت أأنت بنيت هذه الدار كان الشك فى الفاعل من هو لا في وجود الفعل وان قلت أأنت بنيت الدار والغرض معرفة وجودها اختل الكلام فانه انما يقال أأنت بنيت هذه الدار اذا كان البناء مشاهداً فشككت في

الباني . فاما اذا لم يكن موجودا فكيف يقع الشك فى بانيه . وكذلك اذا قلت أبنيت هذه الدار أقلت هذا الشعر قلت ماليس لقائل ان يقول في الشيء المشاهد الذى هو نصب عينيك أموجود أم لا

واعلم ان الاستفهام قد يجيء للتقرير تارة وللانكار أخري والحال فيهما ما ذكرناه * فاما التقرير فاذا قلت أأنت فعلت ذاك كان غرضك أن يقر بانه الفاعل كقوله تعالي حكاية عن قوم نمرود أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم فلا شبهة انه ليس غرضهم ان يقر لهم بوجود كسر الاصنام ولكن بان يقر بان ذلك كان منه لا من غيره (فان قلت) أليس اذا قال أفعلت فالغرض ان يقر بان الفعل كان منه لا بانه كان على الجملة فاى فرق بين الحالين (فنقول) اذا قال أفعلت فهو يقرره بالفعل من غير أن يردد الفعل بينه وبين غيره واذا قال أأنت فعلت كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره ولم يكن منه تردد فى نفس الفعل

واعلم أن الهمزة فيما ذكرناه تفيد تقريراً للفعل بانه كان وانكارا له لم كان وتوبيخا لفاعله عليه أما الانكار فكقوله تعالى (أفاصفاكم ربكم بالبنين) وقوله (أصطفي البنات على البنين) فالانكار هنا فى نفس الفعل وأما اذا قدم الاسم ففيه يتوجه الانكار الي الفاعل كقولك لمن انتحل شعرا أأنت قلت هذا الشعر كذبت لست تحسن شعرا مثله فانكرت أن يكون القائل هو ولم تنكر الشعر

(فان قيل) قوله تعالى (آالله أذن لكم) المقصود انكار أصل الاذن لا انكار انه من غير الله فاضافوه الي الله فلم لم تتصل همزة الاستفهام بالفعل (قلنا) هذا كقوله تعالي (قل آالذكرين حرم أم الانثيين) تقديره لو وجد

التحريم لسكان الحرم اما هذا واما ذاك ثم يستدل ببطلان القسمين على بطلان أصل التحريم ومثله قولك للرجل الذي يدعى أمرا وأنت تنكره متى كان هذا في ليل أو نهار ولما لم يوجد فيهما ثبت انه ليس بموجود أصلا فكذلك القول في الآية فى انها نفى لاصل الاذن بنفى أقسامه وذلك أبلغ فى النفي

﴿ الفصل الثالث فى دخول الاستفهام على المضارع ﴾

واذ قد بينا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم والفعل ماض فينبغي أن ننظر فيه والفعل المضارع فاذا قلت أتفعل وأنت تفعل احتمل وجهين الاول انكار وجود الفعل كقوله تعالى (أنلزمكموها وأنتم لها كارهون) ليس المعنى انا لسنا بمثابة من يجيء منه هذا الالزام وان غيرنا يفعل ذلك جل الله وتعالى بل المعني انكار أصل الالزام وقوله * أيقتلني والمشرفى مضاجعي * ليس المعني انه ليس يجيء منه أن يقتل مثلى لانه قال والمشرفى مضاجعى فذكر ما يكون منعا من الفعل والمنع انما يحتاج اليه مع من يتصور صدور الفعل منه (الثاني) الاستقباح كقولك للرجل الذى يركب الخطر أتخرج فى هذا الوقت أتذهب فى غير الطريق أتضر بنفسك * أما اذا بدأت بالاسم فلم يكن المراد توجيه الانكار الي وجود ذلك الفعل بل الي صدوره عن ذلك الفاعل اما للمبالغة فى الاستحقار كقولك لمن تستحقره أأنت تمنعني أأنت تضربني * أو للمبالغة فى التعظيم كقوله أهو يسأل الناس أهو يمنعهم حقوقهم أو للمبالغة فى بيان الخساسة كقوله أهو يسمح بمثل هذا أهو يرتاح للجميل

واعلم أن الاستفهام بمعنى الانكار حاصله راجع الي تنبيه السامع على

وجه فساد ذلك الشيء حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع عنه فعلى هذا لا تقرر بالمحال الا على سبيل أن يقال له انك في دعواك ما ادعيت بمنزلة من يدعي هذا المحال . فمن ذلك قوله تعالى (أفأنت تسمع الصم أو تهدى العمى) فليس اسماع الصم مما يدعيه أحد فيكون ذلك للانكار وانما المعني فيه تنزيل حال من يحاول اسماعهم منزلة من يحاول اسماع الاصم . والمعني في تقديم الاسم حيث لم يقل أفتسمع الصم هوان يقال للنبي صلي الله عليه وسلم أأنت خصوصاً قد أوتيت أن تسمع الصم وان يجعل ظنه انه يستطيع اسماعهم بمثابة من ظن لنفسه قدرة على اسماع الصم

واعلم أن حال المفعول فيما ذكرنا كحال الفاعل فاذا قدمنا المفعول توجه الانكار الى كونه بمثابة أن يوقع به مثل ذلك الفعل فاذا قلت أزيداً تضرب كنت قد أنكرت أن يكون زيد بمثابة أن يضرب ولهذا قدم غير في قوله تعالي (قل أغير الله أتخذ ولياً) (قل أغير الله تدعون) المعنى أغير الله بمثابة أن يتخذ ولياً وقوله (فقالوا أبشراً منا واحداً نتبعه) من هذا الجنس لأنهم بنوا كفرهم على أن البشر ليس بمثابة أن يتبع ويطاع

واعلم أن صيغة المستقبل امان تكون للحال أو للاستقبال وفى كلا القسمين اما أن يكون الاسم مقدما أو الفعل فان كان للحال وكان الاسم مقدما اقتضى شبهاما اقتضاه فى الماضى من مطالبته بالاقرار بكونه فاعلا له أو بالانكار لذلك . فمثال الاول قوله تعالى (أفأنت تكره الناس) ومثال الثانى قوله تعالى (أهم يقسمون رحمت ربك)



﴿ الفصل الرابع في التقديم والتأخير في النفي ﴾

النفي اذا أدخلته على الفعل فقلت ماضربت زيدا كنت نفيت فعلا لم يثبت له مفعول لانك نفيت عن نفسك ضربا واقعا بزيد وذلك لا يقتضي كونه مضروبا بل ربما لا يكون مضروبا أصلا . واذا أدخلته على الاسم كقولك ماأنا ضربت زيدا لم تقله الا وزيد مضروب وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب

ويدل على هذا الفرق وجوه ثلاثة (الاول) انك اذا قلت ما أنا وحدي قلت ذلك الشعر كله وجب أن يكون الشعر مقولا على القطع ويكون ذلك النفي متوجها الى انه ليس هو القائل لكل ذلك (الثاني) انه يصح أن تقول ما ضربت زيدا ولا ضربه أحد من الناس ولا يصح أن تقول ما أنا ضربت زيدا ولا ضربه أحد من الناس (الثالث) أنك تقول ماضربت الا زيدا فيكون كلاما مستقيما ولو قلت ماأنا ضربت الا زيدا كان لغوا من القول لان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديمك ضميرك وايلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما متدافعان

وهذا الفرق بعينه يجيء في تقديم المفعول وتأخيره فاذا قلت ماضربت زيدا فقدمت الفعل كان المعنى انك نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك من غير تعرض لبيان كونك ضاربا لغيره واذا قلت مازيدا ضربت كان المعنى ان ضربا منك وقع على انسان فظن ان ذلك الانسان هو زيد فنفيت أن يكون إياه * والذي يزيده وضوحا أن لك أن تقول ماضربت زيدا ولا أحدا من الناس لك ذلك في الوجه الثاني فلو قلت مازيدا ضربت ولا أحدا من الناس م به بدا على مامضى في الفاعل

واعلم ان حكم الجار والمجرور فى جميع ماذكرنا حكم المنصوب فاذا قلت ماأمرتك بهـذا فقد نفيت عن نفسك أمره بذلك ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر * واذا قلت ما بهـذا الامر أمرتك كنت قد أمرته بشيء غيره . وأقول يشبه أن يكون حكم الشيخ بانه اذا اتصل النفى بالاسم دل على ثبوت أصل الفعل من باب دليل الخطاب

﴿ الفصل السادس فى التقديم والتأخير فى الخبر المثبت ﴾

والذي ذكرناه فى الاستفهام والنفى قائم في الخبر المثبت فاذا قدمت الاسم فقلت زيد قد فعل وأنا فعلت اقتضى أن يكون القصد الى الفاعل . وقولى القصد الى الفاعل يقتضي وجهين (الاول) أن يكون الغرض تخصيص ذلك الفعل بذلك الفاعل كقولك أنا كتبت فى معنى الامر الفلانى وأنا شفعت فى بابه والمراد أن تدعى الانفراد بذلك وترد على من زعم انه كان ذلك من غيرك (الثاني) أن لا يكون المقصود هو التخصيص بل لاجل ان تقديم ذكر المحدث عنه بحديث آكد لاثبات ذلك الفعل له مثل قولهم هو يعطى الجزيل فلا تريد الحصر بل ان تحقق على السامع أن اعطاء الجزيل دأبه وتمكن هـذا الحديث فى نفس المستمع وتقرره عليـه . ومثله قوله تعالي (والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيأ وهم يخلقون) ليس المراد تخصيص المخلوقيـة بهم وقوله تعـالى (واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهـم قد خرجوا به) وقول الشاعر عميرة

هما يلبسان المجد أحسن لبسة * شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

والدليل على ما قلناه انك لما ذكرت الاسم المحدث عنه فالاسم لا يؤتى

معرى عن العوامل الاّ لحديث قد ينوي اسناده اليه واذا كان كذلك فاذا قلت عبد الله فقد أشعرت بأنك تريد الحديث عنه فيحصل شوق الى معرفة ذلك فاذا أفدته ذلك قبله الذهن قبول العاشق لمشوقه فيكون ذلك أبلغ في التحقيق ونفي الشبهة

ومن هنا تعلم الفخامة في قوله تعالى (فانها لا تعمي الابصار) وان فيه ما ليس في قولهم فان الابصار لا تعمى وكذلك السبيل في كل كلام فيه ضمير قصة كقوله تعالى (انه لا يفلح الكافرون) فانه يفيد من القوّة في نفي الفلاح ما لا يفيده قولنا ان الكافرين لا يفلحون

ومما يحقق ما قلناه قول الرجل لمن يعده ويضمن له أنا أعطيك أنا اكفيك أنا أقوم بهذا الامر وذلك اذا كان من شأن من يعده ويضمن له أن يعترضه الشك في وفائه بوعده ولذلك يكثر في المدح كقولك أنت تعطي الجزيل بل أنت تجود حين لا يجود أحد * ويزيدك بيانا انه اذا كان الفعل مما لا يشك فيه ولا ينكر بحال لم يجز الابتداء بالاسم فاذا أخبرت بالخروج مثلا عن رجل عادته أن يخرج في كل غداة قلت قد خرج ولم تحتج أن تقول هو قد خرج لانه لما لم يشك السامع في ذلك لاجرم لا يحتاج الى تحقيقه

ومن المواضع التي لا تستقيم الا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى (ان وليي الله الذي نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين) وقوله تعالى (وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون) فانه لا يخفي على من له ذوق انه لو جيء بذلك الفعل غير مبني على الاسم فقيل انّ وليي الله الذي نزل الكتاب ويتولى الصالحين وقيل وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فيوزعون لوجد المعنى زائلا عن صورته الشريفة

﴿ الفصل السادس في التقديم والتأخير في الخبر المنفي ﴾

فاذا قلت أنت لاتحسن هـذا كان أبلغ من أن تقول لاتحسن هـذا ويكون الكلام الاول مع من هو أشد اعجابا بنفسه واكثر دعوي في أنه يحسن ولو قلت لاتحسن أنت لم يكن الكلام بهذه القوة . وعليه جاء قوله تعالي (والذين هم بربهم لا يشركون) فانه يفيد من التأكيد في نفي الاشراك عنهم مالو قيل والذين لا يشركون بربهم أو بربهم لا يشركون لم يفد ذلك . وكذا قوله تعالي (لقد حق القول على اكثرهم فهم لا يؤمنون) وقوله تعالى (فعميت عليهم الانباء يومئذ فهم لا يتساءلون) وقوله تعالي (إن شرّ الدوابّ عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون)

﴿ الفصل السابع فيما يكون فيه تقديم الاسم كاللازم ﴾

وهو كمثل وغير في نحو قول المتنبي

مثلك يثني الحزن عن صوبه * ويستردّ الدمع عن غربه

وقول الناس مثلك يرعى الحق والحرمة . وكقول الذي قال له الحجاج لأحملنك على الادهم يريد القيد فقال ومثل الامير يحمل على الادهم والاشهب * وما أشبه ذلك مما لا يقصد فيه الي انسان سوي الذى أضيف اليه والمعني أن من كان مثله في الحال والصفة كان من مقتضي القياس أن يفعل ما ذكر

وكذا حكم غير اذا سلك به هذا المسلك فقيل غيري يفعل ذلك على معنى اني لا أفعله لا أن يومي بغير الي انسان فيخبر عنه بانه يفعل كقول المتنبي

غيري باكثر هذا الناس ينخدع

أي أني لست ممن ينخدع ويغتر ولو لم يقدم المثل والغير لم يستقم المعنى

فانك لو قلت يثنى الحزن عن صوبه مثلك ويرعى الحق والحرمة مثلك ويحمل على الادهم والاشهب مثل الامير . وينخدع غيرى بهذا الناس رأيت اللفظ نابيا عن معناه . والطبع يأبى أن يرضاه

واعلم ان الاستفهام استخبار وهو طلب الخبر من المخاطب فاذا اختلفت الحال في تقديم الفعل على الاسم وتأخيره عنه فى الاستفهام وجب أيضاً أن يختلف فى الخبر فاذا كان معنى قولك أزيد قام غير معنى قولك أقام زيد وجب أن يختلف ذلك أيضا في الخبر

﴿ الفصل الثامن فى تقديم النكرة على الفعل وتأخيرها عنه ﴾

فاذا قلت أجاءك رجل كان المقصود انه هل وجد المجيء من أحد . واذا قلت أرجل جاءك كان المقصود معرفة جنس من جاءه ويكون هذا منك اذا كنت قد علمت انه قد أتاه آت * واذا عرفت حكم النكرة فى الاستفهام فابن عليه حكم الخبر فاذا قلت رجل جاءني لم يصح الا أن تريد ان تعلم المخاطب أن الذي جاءك رجل لا امرأة ويكون كلامك مع من قد عرف انه قد أتاك آت فان لم ترد ذلك كان الواجب ان تقول جاءنى رجل فتقدم الفعل وكذلك ان قلت رجل طويل جاءنى لم يستقم حتى تقدر السامع انه ظن انه أتاك قصير * ومنه قولهم شرّ أهرّ ذا ناب انما قدم فيه شر لان المراد ان تعلم ان الذي اهر ذا ناب من جنس الشر لا من جنس الخير

﴿ الفصل التاسع فى تقديم حرف السلب على صيغة العموم وتأخيره عنها ﴾

فاذا قدمت صيغة العموم على السلب وقلت كل كذا لم أفعله كان النفى

نفيا عاما ويناقضه الاثبات الخاص حتي لو قلت كل ذالم أفعله وفعلت بعضه تناقض وأما اذا قدمت السلب على الكل فكان النفي نفيا للعموم وهو لا ينافي الاثبات الخاص فاذا قلت لم أفعل كل كذا بل بعضه استقام وعلى هذا يظهر الفرق بين الرفع والنصب في بيت أبي النجم

قد أصبحت أم الخيار تدعي * علىّ ذنبا كله لم أصنع

فلو رفعت كله كان النفي عاما واستقام غرض الشاعر في تنزيه نفسه عن جملة الذنوب ولو نصبته كان النفي نفيا للعموم وهو لا ينافي اثباته لبعض الذنوب فلا يتم غرضه

واعلم أن الشيخ جزم بان نفي العموم يقتضي خصوص الاثبات فقوله لم أفعله كله يقتضي أن يكون فاعلا لبعضه وليس الامر كذلك الا عند من يقول بدليل الخطاب بل الحق ان نفي العموم كما لا يقتضي عموم النفي لا يقتضي خصوص الاثبات

﴿ الفصل العاشر في تقديم بعض المفعولات على البعض ﴾

من هذا الباب قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) فاذا قدمت الشركاء أفاد انه ما كان ينبغي أن يكون لله شركاء لا من الجن ولا من غير الجن . واذا أخرت فقلت جعلوا الجن شركاء لم يفد ذلك المقصود ولم يكن فيه شيء أكثر من الاخبار عنهم بانهم عبدوا الجن مع الله فأما انكار المعبود الثاني على الاطلاق فلا يكون في اللفظ دليل عليه مع تأخير الشركاء * وذلك ان التقدير في التقديم هو ان شركاء مفعول أول لجعل ولله في موضع المفعول الثاني ويكون الجن على تقدير آخر وهو كأنه قيل فمن جعلوا شركاء لله فقيل

الجن * واذا كان كذلك وقع الانكار على جعل الشريك لله على الاطلاق من غير اختصاص شيء دون شيء وحصل منه أن جعل الشريك من غير الجن قد دخل في الانكار كما دخل جعله من الجن لان الصفة اذا ذكرت مجردة غير مجراة على شيء كان الذي تعلق بها من النفي عاما في كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة فاذا قلت ما في الدار كريم كنت نفيت الكينونة في الدار عن كل من يكون الكرم صفة له وحكم الانكار أبدا حكم النفي فاذا أخر فقيل وجعلوا الجن شركاء لله كان الجن مفعولا أول والشركاء مفعولا ثانيا فيكون الشركاء مخصوصا غير مطلق لاستحالة أن يجري الخبر على الجن ثم يكون عاما فيهم وفي غيرهم فيبقى احتمال أن يكون المقصود بالانكار جعل الجن شركاء لا جعل غيرهم تعالي الله عن ذلك فحينئذ يحتاج في نفي هذا الاحتمال الي أن يقال وجعلوا الجن شركاء لله وما ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غيرهم

﴿ الفصل الحادي عشر في استيفاء أقسام التقديم والتأخير ﴾

قال عليّ بن عيسي النقل في الكلام بالتقديم والتأخير يحسن من وجوه ستة (الاول) أن تكون الحاجة الي ذكره أشد والي العلم به أهم كما قال سيبويه وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذلك كقولهم قطع اللص الامير (الثاني) أن يكون التأخير أليق بما اتصل من الكلام كقوله تعالي (وتغشى وجوههم النار) فهذا أليق بما بعده وهو قوله (ان الله سريع الحساب) وهو أشكل بما قبله أيضا لان قبله مقرنين في الاصفاد (الثالث) أن يكون الاول أعرف من الثاني وذلك في الاخبار والصفات فالاخبار كقولك زيد قائم

ينبغى أن يبتدأ بذكر زيد لتطلع النفس بذكر ما يعرف الى الاخبار عنه بما
لا يعرف فتقع الفائدة حينئذ على حقها وفى مرتبتها وذلك كقولك زيد قائم
فهذا أصل الكلام فى كل خبر الاّ الافعال كقولك قام زيد فانه خص بالتقديم
لقوة تعلقه بالمخبر عنه اذ كان لا يخلو منه

وأقول هاهنا بحث لابد منه وهو أن لقائل أن يقول الفاعل ذات والفعل
صفة والذات متقدم على الصفة في الرتبة ولانهم زعموا أن الفاعل جزؤ
من الفعل والجزؤ قبل الكل واذا استحق التقديم في المعنى وجب أن يستحق
فى اللفظ

والجواب ان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت معنى لشيء غير معين فى
زمان معين فالاسناد كالجزء الذاتى لمفهوم الفعل والاسناد أمر اضافى والعقل
اذا حصل له الشعور بالاضافة فلو توقف هنالك ولم ينتقل الى ما اليه الاسناد
كانت الاضافة مستقلة بالمعلومية وهو محال . وان انتقل الى ما أسند اليه
الفعل فذلك الشيء هو الفاعل فاذاً من ضرورة الاسناد فهم المسند اليه واذا
وجب هذا الترتيب فى الذهن وجب أيضاً فى الالفاظ لان دلالة الألفاظ على
ماثبت فى النفس لا على ما فى الخارج فهذا هو التحقيق فى هذا الباب

قال وأما الصفات فيجب أن يقدم فيها الاعرف كقولك زيد الطويل
فزيد أعرف من الطويل (والرابع) تقديم الحروف التى لها صدر الكلام
كحروف الاستفهام وحروف النفى

أقول تحقيقه من القول ان الاستفهام طلب فهم الشيء وطلب فهمان
كذا طلب حالة اضافية والعقل اذا أدرك الحال الاضافية فاما ان يقف فيكون
الاضافة استقلالا فى المعلومية وهو محال أو ينتقل الى ما تلك الاضافة

متعلقة به واذا وجب انتقال العقل من الاضافة الى معروضها وجب أن يكون في اللفظ كذلك وهو أن ينتقل من اللفظة الدالة على تلك الحالة النسبية الى اللفظ الدال على ما تعلقت به النسبة فلهذا وجب تقديم الاستفهام وسائر ما يتضمنه على الكلام (الخامس) تقديم الكل على جزئياته *أقول لان الشيء كلما كان اكثر كلية كان أعرف عند العقل ولذلك كان الوجود أعرف الامور لكونه أعمها فان أحدا لا يشك في حصول الوجود واذا كان العلم الاولي بحصول الوجود حاصلا فأن يكون العلم بحقيقته أوليا أولي (السادس) تقديم الدليل على المدلول فهذه الوجوه متعينة للتقديم

وأما المتعين للتأخير فثمانية أمور (الاول) تمام الاسم كالصلة والمضاف اليه وتمام الشيء لا يتقدمه (الثاني) التوابع للاسماء والتابع لا يتقدم المتبوع (الثالث) الفاعل لا يتقدم الفعل لما بينا (الرابع) تقديم المضمر على المظهر أقول لذلك أربع أحوال (الاول) أن يكون المضمر مقدما في اللفظ مؤخرا في المعنى وذلك اذا قدم المنصوب على المرفوع لفظاً كقوله ضرب غلامه زيد وهو جائز (الثاني) أن يكون المضمر مؤخرا في اللفظ مقدما في المعنى وهو أيضاً جائز كقوله تعالى « واذ ابتلى ابراهيم ربه » (الثالث) أن يكون المضمر متأخراً لفظاً ومعنى ولا شبهة في جوازه (الرابع) أن يكون متقدما لفظا ومعنى كما اذا قدم المرفوع مع الضمير العائد الى المنصوب عليه وهو غير جائز كقولك ضرب غلامه زيدا (والخامس) اذا أوجب اللبس كقولك ضرب هذا ذاك فلا يجوز فيه التقديم والتأخير ويجوز ضرب هذا زيد لعدم اللبس (السادس) الحروف التي لها صدر الكلام نحو رب وما النافية لا تتأخر (السابع) مالم يكن له قوة في العمل كالفعل وهو الصفة المشبهة والتمييز وما

عمل فيه حرف وما عمل فيه معنى (فالاول) كقولك هو حسن وجها وكريم أبا (والثاني) كقولك تصبب عرقا وعشرون درهما (والثالث) كقولك ان زيداً قائم وذهبت الى عمرو والرابع كقولك هذا زيد قائما وفي الدار زيد جالساً (الثامن) ما فصل فيه بين العامل والمعمول بما ليس منه كقولك كانت زيداً الحمى تأخذه والله أعلم

﴿ الباب الثالث فى الفصل والوصل . وفيه خمسة فصول ﴾

﴿ الفصل الاول فى ضبط معاقد هذا الباب ﴾

هـذا الموضع أعظم أركان البـلاغة حتي ان بعضهم حدها بأنها معرفة الفصل والوصل فلا بد من تحقيق القول فيه فنقول.فائدة العطف التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه ثم من الحروف العاطفة مالا يفيد الا هذا القدر وهو الواو.ومنها مايفيد مع ذلك فائدة زائدة مثل الفاء وثم فانهما يفيد ان الترتيب أما الفـاء فمن غـير التراخي وأما ثم فمـع التراخى * وأوفانه يفيـد الـتردد * وغرضنا هاهنا متعلق بالبحث عمـا لا يفيد الا الاشتراك فنقول

العطف إما في المفردات أو فى الجمـل.أما فى المفردات فانه يقتضى التشريك فى الاعراب وأما فى الجمل فالجمـلة إما ان تـكون قوتها قوة المفرد كقولك مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح فقد اشركت بين الجملتين فى الاعراب وهو الجر بكونهما صفة للنكرة ليستدل به على التشريك في المعنى وهو كون كل واحد منهما تقييدا للموصوف تخصيصاً له

وأما الجمل التي لا تكون قوتها قوة المفردات فلا يخلو إما أن يكون معني احدي الجملتين لذاته متعلقا بمعنى الجملة الاخري أو لا يكون* فان لم يكن فاما ان يكون

بين الجملتين مناسبة أو لا يكون فالاقسام لا تزيد على هذه الثلاثة

فالقسم الاول ان يكون إحدى الجملتين كالتوكيد للجملة الاخرى أو كالصفة لها على ما سيأتى أمثلتها فلا يجوز ادخال العاطف عليه لان الصفة او التوكيد متعلقان بالموصوف والمؤكد لذاتيهما فلما كان التعلق الذاتي حاصلا استغني عن لفظ يدل على ذلك التعلق

والقسم الثانى وهو أن لا يكون بين الجملتين مناسبة أصلا فهنا يجب ترك العاطف أيضا لان العطف للتشريك فحيث يكون لا مشاركة أصلا استحال العطف ومن هنا عابوا أبا تمام فى قوله

لا والذى هو عالم ان النوى * مرّ وأن ابا الحسين كريم

فانه لما لم يكن بين مرارة النوى وبين كرم أبي الحسين مناسبة لم يجز ذكر العاطف

وأما اذا لم يتعلق إحدى الجملتين بالاخري تعلقاً ذاتيا ولكن بينهما مناسبة فهنا يجب ذكر العاطف ثم لا يخلو اما أن يكون المحدث عنه في الجملة شيئين أو شيئا واحداً فان تعدد فلا يخلو اما أن تكون المناسبة بين الشيئين اللذين أخبر عنهما فقط أو بين اللذين أخبر بهما فقط أو تكون حاصلة من الجملتين جميعا وهذا هو المعتبر فى ادخال العاطف فلو قلت زيد طويل والخليفة قصير عند ما لا يكون لحديث زيد تعلق بحديث الخليفة اختل

ولو قلت زيد طويل وعمرو شاعر اختل لفظا * لانه لا مناسبة بين طول القامة وبين الشعر * بل الواجب حصول المناسبة من الجملتين جميعا * ثم ان المناسبة بين الامرين اللذين حدث بهما قد تكون لكونهما متشابهين أو قد تكون لكونهما متضادين تضادا على الخصوص * فالاول مثل قولك

زيد كاتب وعمرو ناثر والثاني في قولك زيد طويل وعمرو قصير * فاما اذا كان المحدث عنه في الجملتين واحدا فكقولك فلان يقول ويفعل ويضر وينفع ويأمر وينهي ويسيء ويحسن واشباه ذلك فادخال العاطف هنا كالضروري

لانك اذا قلت يضر وينفع كنت قد أفدت بالواو انك جعلته فاعلا لهما ولو تركت العاطف وقلت انه يضر ينفع لم يجب ذلك بل قد يجوز أن يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له ثم اذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلة ازداد الاشتباك والاشتراك حتي لا يتصور تقدير افراد احدهما عن الآخر مثل قولك العجب انك أحسنت واسأت والعجب من أن تنهى عن شيء وتأتى مثله فانه لا يشتبه على عاقل أن المعني جعل الفعلين في حكم فعل واحد ومثله قوله

لا تطمعوا أن تهينونا ونكرمكم * أو ان نكف الاذى عنكم وتؤذونا

المعنى لا تطمعوا أن تروا اكراما يوجد مع اهانتكم ويجامعها في الحصول

﴿ الفصل الثاني في أمثلة ما يترك فيه العاطف ﴾

(لشدة اتصال احدى الجملتين بالاخرى)

قد ذكرنا أن هذا انما يكون اذا كانت احدي الجملتين مؤكدة للتي قبلها أو صفة لها مثال التأكيد قوله تعالى (ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه) فقوله لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب بمنزلة أن يقول هو ذلك الكتاب

وكذلك قوله تعالي (ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم الي قوله ولهم عذاب عظيم) فقوله لا يؤمنون تأكيد لقوله سواء عليهم أأنذرتهم أم

تنذرهم وقوله ختم الله على قلوبهم تأكيد ثان أبلغ من الاول

وكذلك قوله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا) ولم يقل ويخادعون الله لان هذه المخادعة ليست شيأ غير قولهم آمنا مع أنهم غير مؤمنين

وكذلك قوله تعالي (واذ القوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلو الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن) لان معني قولهم انا معكم انا لم نؤمن وقولهم انما نحن مستهزؤن متضمن له وكذلك قوله (واذا تتلى عليه آياتنا ولي مستكبراً كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقراً) لم يقل وكأن في أذنيه وقراً لان المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقرهو المقصود من التشبيه بمن لم يسمع الا أن الثاني أبلغ لان حال من لا يصلح السمع منه أبلغ في عدم الانتفاع بالكلام من حال من يصح عليه ذلك ولا يسمعه وكذلك قوله تعالي (ماهذا بشراً إن هذا الا ملك كريم) قوله ان هذا الا ملك كريم يحتمل أن يكون توكيداً لقوله ما هذا بشراً من وجهين وأن يكون صفة له من وجه واحد

فاحد وجهي التوكيد ان المرتفع عن البشرية يجب أن يكون ملكا فاثبات الملكية تأكيد للترفع عن البشرية

(والثاني) أن الناس اذا شاهدوا في الانسان من الخلق الحسن والخلق الجميل ما تعجبوا عنده قالوا ما هذا بشراً كأن غرضهم أن يقولوا انه ملك واذا كان المراد من قولهم ما هذا بشراً انه ملك كريم وكان ذلك مفهوما قبل التصريح به كان التصريح به تاكيداً

وأما الوجه الذي هو فيه شبيه بالصفة فهو ان اخراجه عن جنس البشرية

يتضمن لا محالة دخوله تحت جنس آخر وجمله مثلا كما يكون تعيينا لذلك الجنس وتمييزاً له عن غيره

ومما جاء فيه الاثبات بان والا على هذا الحدّ قوله تعالى « وما علمناه الشعر وما ينبغي له ان هو الاّ ذكر وقرآن مبين » وقوله تعالي « وما ينطق عن الهوى . ان هو الاّ وحي يوحي » ألا ترى ان الاثبات فى الآيتين جميعا تأكيد لنفى مانفي لان الاثبات ان ما علمه الله لنبيه ذكر وقرآن وذلك تأكيد وتثبيت لنفى أن يكون ذلك شعرا

﴿الفصل الثالث فيما يظن أنه من هذا الباب وليس منه﴾

اعلم انك قد ترى الجملة حالها مع ماقبلها حال مايقتضي العطف ثم انه يجب فيها ترك العطف لامر عرض وأفاد انقطاعها عما قبلها كقوله تعالي (الله يستهزئ بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون) فالظاهر يقتضي أن يكون معطوفا على قوله انما نحن مستهزؤن كما جاء معطوفا فى قوله (يخادعون الله وهو خادعهم) وقوله (ومكروا ومكر الله) ولكن الفرق ان قوله انما نحن مستهزؤن حكاية عنهم وليس بخبر عن الله تعالي وقوله الله يستهزئ بهم خبر عن الله تعالي أنه يجازيهم عن كفرهم ويستهزئ بهم فلو عطف عليه لخرج عن كونه خبرا عن الله وصار خبرا عنهم وأن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم ان الله يستهزئ بهم وليس كذلك الحال فى قوله يخادعون الله وهو خادعهم ومكروا ومكر الله لان كل واحد من الجملتين خبر عن الله تعالى وكذلك قوله تعالي (واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض قالوا انما نحن مصلحون ألا انهم هم المفسدون) انما جاء انهم هم المفسدون مستأنفا بألا لانه خبر عن الله تعالى

بأنهم كذلك والذى قبله من قوله انما نحن مصلحون حكاية عنهم فلو عطف لزم أن يكون خبرا عن اليهود ووصفا منهم لأنفسهم بأنهم المفسدون

وكذلك قوله تعالى (واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا انهم هم السفهاء) فلو عطف انهم هم السفهاء على ماقبله لصار ذلك خبرا عنهم عن أنفسهم أنهم هم السفهاء بعد ان زعموا انهم انما لم يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء وفيه شيء أخر وهو ان الحكاية عنهم بأنهم قالوا كيت وكيت يشوق السامعين الى العلم بمصير أمرهم وما يصنع بهم حتى سألوا أنهم لما قالوا ذلك فماذا فعل بهم فقوله الله يستهزئ بهم جواب عن ذلك السؤال المقدر وحينئذ يجب أن يؤتي به غير معطوف على ماقبله وستعرف كيفية هذا النوع من الاضمار في باب الحذف والاضمار

﴿الفصل الرابع في عطف الجمل على الجمل﴾

اعلم انك تارة تعطف جملة على جملة وأخرى تعمد الى جملتين أو جمل فتعطف بعضها على بعض ثم تعطف بعد ذلك مجموعا من جمل على مجموع آخر ويجب ان تجعل ماتصنع فى الشرط والجزاء أصلا فى هذا الموضع وذلك انك تري جملتين قد عطفت احداهما على الاخري ثم جعلتا بمجموعهما شرطا كقوله تعالى (ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم به بريئا فقد احتمل بهتانا واثما مبينا) فالشرط مجموع الجملتين وقوله تعالى (ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) فالحكم غير متعلق بالهجرة على الانفراد بل بها مع ان يدركه الموت عليها

واعلم ان جملة الجملتين فى هذا جملة واحدة كجملة المفردين جملة ثم جملة

صفة أو خبرا أو حالا كقولك زيد قائم غلامه ومررت برجل أبوه كريم وجاني زيد يعدو به فرسه فكما ان الخبر والصفة والحال نفس الجملة لا شيء من أجزائها فكذلك الشرط مجموع الجملتين لا احداها واذا عرفت ذلك في الشرط والجزاء فاعرفه في العطف فانه لافرق

مثاله قوله تعالي (وما كنت بجانب الغربى اذ قضينا الى موسي الامر وما كنت من الشاهدين الي قوله ولكنا كنا مرسلين) فلو جعلت كل جملة معطوفة على ما يليها لزم أن يكون وما كنت ثاويا معطوفاً على فتطاول عليهم العمر وذلك يقتضي دخوله في معنى لكن فيصير كانه قيل ولكنك ما كنت ثاويا ولما بطل ذلك ثبت انه عطف مجموع وما كنت ثاويا الي قوله مرسلين على مجموع وما كنت بجانب الغربى الي قوله العمر (فان قلت) فهلا قدرت ان تعطف وما كنت ثاويا على وما كنت من الشاهدين دون ان تزعم انه معطوف عليه مضموما اليه مابعده الى قوله العمر (فنقول) ان قدرنا ذلك وجب ان ننوى تقديمه على ولكنا انشأنا قرونا وان يكون الترتيب وما كنت بجانب الغربى اذ قضينا الى موسى الامر وما كنت من الشاهدين وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنا كنا مرسلين وفي ذلك ازالة لكن عن موضعها لان سبيل لكن سبيل الا فكما لا يجوز ان تقول جانى القوم وخرج أصحابك الا زيدا أو الا عمراً فتجعل الا زيدا استثناء من جاني القوم والا عمرا من خرج أصحابك كذلك لا يجوز ان تصنع مثل ذلك بلكن فتقول ما جاءني زيد وما خرج بكر لكن عمراً حاضر ولكن أخاك خارج واذا كان تقديرك الذى زعمت يؤدى الى هذا الممتنع كان خطأً

واعلم أن الحال اذا كان جملة فقد يجيء مع الواو تارة وبدون الواو أخرى

ولاجل ذلك يليق الحاق هذا البحث بهذا الحال

﴿ الفصل الخامس فى تفصيل الحال وتمييز ما يستدعي ﴾
(الواو عما لا يستدعي الواو)

اعلم أن الشيء اذا وقع خبرا عن شيء آخر فاما أن يكون المخبر به جزأ من الجملة واما أن لا يكون. القسم الاول قد استقصيناه فيه والقسم الثاني لا بد وان يكون زيادة فى خبر آخر سابق وهو الحال مثل قولك جاءنى زيد راكبا فالحال خبر في الحقيقة الا ترى انك أثبت الركوب فى قولك جاني زيد راكبا الا أن الفرق انك جئت به لتزيد معني في إخبارك عنه بالمجيء وهو ان تجعله بهذه الهيئة فى مجيئه ولم تجرد الاخبار لاثبات الركوب ولم تباشره لذلك بل بدأت فأثبت المجيء ثم وصلت به الركوب فالتبس به الاثبات على سبيل التبع لغيره وأما فى الخبر المطلق وهوالجملة الاسمية أوالفعلية فانك أثبت المعني اثباتا جردته له من غير واسطة شيء آخر واذ قد عرفت ذلك فنقول

الحال إما ان يكون مفرداً أو جملة والقصد هنا الي الجملة وهي على ثلاثة أقسام. جملة لا تصح فيها الواو. وأخرى لا تصح الا مع الواو. والثالثة يصح أن يجاء فيها بالواو وان لا يجاء بالواو

فاما ما لا يصح فيها الواو فهي التى يكون الفعل الواقع فى صدرها يمكن أن يضم الى الاولي فى اثبات واحد مثل قولك جاءنى زيد يسرع فانه بمنزلة قولك جاءنى مسرعا فى انك تثبت مجيئا فيه اسراع وتصل أحد الفعلين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا وتريد ان تقول جاءني كذلك وبهذه الهيئة

وأما مالا يصح الا مع الواو فهى التي لا يمكن ضمها الي الفصل الاول في الاثبات مثل قولك جاءني زيد وغلامه يسعي بين يديه فانك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا ثانيا بسعى الغلام بين يديه ولما كان ذلك خبرا مستأنفا احتيج الى مايربط الجملة الثانية بالاولي فجيء بالواو لتكون عاطفة وتسميتهم لها واو حال لا ينافي كونها عاطفة كما أن الفاء في جواب الشرط لا تنافي دلالتها على الجزاء افادتها للعطف

ثم اعلم ان الجملة اذا كانت من مبتدإ وخبر فالمبتدأ اما أن يكون ضميراً لذي الحال أولا يكون فان كان ضميراً لذى الحال لم يصلح بغير الواو تقول جاءني زيد وهو راكب ولو تركتها لم يجر لانك اذا جئت بضمير ذي الحال كان بمنزلة ان تعيد اسمه صريحا فتقول جاءنى زيد وزيد يسرع واعادة ذكره تقتضى استئناف الخبر عنه بانه يسرع لانك ان لم تفعل ذلك تركت المبتدأ الذى هو ضمير زيد ضائعا واذا جعلته خبرا عن المبتدإ الثاني امتنع جعله تماما للخبر الاول والا لكان في محل الرفع والنصب معا لكونه حالا للاول وخبرا عن الثاني وذلك باطل

واعلم ان هذا الكلام يوجب أن لا تجيء جملة من المبتدأ والخبر حالا الا مع الواو كقولهم

* كلمته فوه الي فيّ * وكقوله * وجدته حاضراه الجود والكرم * وانما صح الاول بغير واو لان التقدير كلمته مشافهاً له والثانى انما صح لان تقديم الخبر الذى هو حاضراه يجعله كأنه قال وجدته حاضرا عنده الجود والكرم وليست التقديرات عزيزة فى كلامهم ويدل على ان مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالا بغير الواو على خلاف الاصل قلته وندوره مع احتمال ان ما جاء منه

فانما جاء على ارادة الواو فهذا هو الكلام في المبتدا * وأما الخبر فان كان ظرفا وكان مقدما على المبتدأ كقولنا* عليه سيف وفي يده سوط * وكقول بشار *
* خرجت مع البازي على سواد * كثر في مثل هذه الجملة مجيئها بغير الواو والسبب فيه ان ذلك الظرف فى تقدير اسم الفاعل * فقوله
* خرجت مع البازي على سواد * تقديره باقيًا على سواد فسواد ارتفع باسم الفاعل اعتمد على ذي الحال فعمل عمل الفعل واذا عاد الامر الي هذا كانت الحال فى ترك الواو ظاهرة لكونه من القسم الاول والله الموفق

الباب الرابع فى الحذف والاضمار والايجاز * وفيه خمسة فصول

﴿ الفصل الاول في حذف المفعولات ﴾

اعلم أن الافعال المتعدية قد يكون لها مفعولات معينة وقد لا يكون والذي لا يكون له مفعول معين فحاله كحال غير المتعدى فى انك لا ترى له مفعولا لفظًا وتقديرًا وهو كقولهم فلان يحل ويعقد ويأمر وينهي ويضر وينفع * والمقصود فى جميع ذلك اثبات المعني في نفسه للشيء من غير أن تتعرض لحديث المفعول حتي كأنك قلت صار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وعليه قوله تعالي (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) المعني هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص الى معلوم * وكذا قوله تعالي (وأنه هو أضحك وأبكى) الي قوله (وأنه هو أغنى وأقنى) والمعني هو الذي منه الاحياء والاماتة والاغناء والاقناء

وبالجملة فمتي كان الغرض بيان حال الفاعل فقط فالفعل لا يعدي هناك لان تعديته تنقص الغرض ألا ترى انك لو قلت هو يعطي الدنانير كان

المعنى بيان جنس ماتناوله الاعطاء نفسه لا بيان كونه معطيا

والقسم الثاني وهو أن يكون له مفعول معلوم الا انه يحذف من اللفظ وذلك لاغراض ثلاثة (الاول) أن يكون المقصود فيه أيضا بيان حال الفاعل لا بيان المفعول كقول طفيل لبني جعفر بن كلاب

جزى الله عنا جعفراً حين أزلقت * بنا نعلنا في الواطئين فزلت

أبوا أن يملونا ولو أن أمنا * تلاقي الذي يلقون منا لملت

فهم خلطونا بالنفوس وألجأوا * الى حجرات أدفأت وأظلت

فقد حذف المفعول المعين في أربعة مواضع . قوله لملت وألجأوا الى حجرات وأدفأت وأظلت لان الاصل لملتنا وألجأونا الى حجرات أدفأتنا وأظلتنا الا أنه كالمتناسي حتى كأن لاقصد الي مفعول وكأن الفعل أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه كما يكون اذا قلت قد ملّ فلان تريد أن تقول حصل له الاملال من غير أن تخص شيأ بل لاتزيد علي ان تجعل الملال من صفته

واعلم ان لك في قوله لملت فائد زائدة وهي ان من حكم مثله فى كل أم أن تملّ وتسأم وان المشقة قد بلغت فيه الى حد يعلم ان الام تمل له الابن مع مافى طباع الامهات من الصبر على المكاره فى مصالح الاولاد وهو ان قال أمنا كان المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ولو قال لملتنا لم يفد العموم وانه بحيث تمل كل أم من كل ابن وكذلك قوله الي حجرات أدفأت وأظلت لان المعني أنها حجرات من شان مثلها أن يدفئ ويظل أى هي بالصفة التي اذا كان البيت عليها أدفأ وأظل ولا يجيء هذا المعني مع اظهار المفعول

والضابط انه متى كانت العناية متوفرة على مجرد اثبات الفعل لا على أن يعلم المفعول فالاولى أن يحذف المفعول وعليه قوله تعالي (ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون الآية) ففيها حذف المفعول في أربعة مواضع اذالمعنى وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم ومواشيهم وامرأتين تذودان غنمهما وقالتا لانسقي غنمنا فسقى لهما غنمهما . والسبب ماقلنا من ان المقصود أنه كان من الناس في تلك الحالة سقي ومن المرأتين ذود وانهما قالتا لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء وانه كان من موسى صلى الله عليه وسلم بعد ذلك سقي فأما ما كان المسقي غنما كان أو ابلا فخارج عن الغرض وموهم خلافه لأنه لو قيل ووجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود ابل بل من حيث هو ذود غنم حتى لو كان مكان الغنم ابل لم ينكر كما انك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا المنع لامن حيث هو منع بل من حيث هو منع أخ

والغرض الثاني في حذف المفعول المبين ان يكون المقصود ذكره لكنك تحذفه لايهام انك لا تقصد ذكره كقول البحتري

شجو حساده وغيظ عداه * ان يري مبصر ويسمع واع

المعنى لامحالة ان يرى مبصر محاسنه ويسمع واع أخباره ولكنه تغافل عن ذلك لأنه اراد ان يقول ان فضائله يكفي فيها ان يقع عليها بصر ويعيها سمع حتي يعلم أنه المنفرد بالفضائل وانه الشخص الذي ليس لأحد أن ينازعه فيها فليس شيء أشجى لهم من علمهم بأن هنا مبصرا وسامعا * الغرض الثالث ان يحذف لكونه جليا كقولهم أصغيت اليه وهم يريدون اذني . وأغضيت عليه والمعني جفني

﴿ الفصل الثاني فى الاضمار على شريطة التفسير ﴾

وذلك مثل قولهم اكرمنى واكرمت عبد الله أردت اكرمنى عبد الله واكرمت عبد الله ثم تركت ذكره استغناء بذكره في الثانى * ومما يشبه ذلك مجيء المشيئة بعدلو وبعد حرف الجزاء هكذا موقوفة غير معداة الي شيء كقوله تعالي (ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) وقوله (ولو شاء لهداكم أجمعين) التقدير ولو شاء الله ان يجمعهم علي الهدي لجمعهم ولو شاء الله أن يهديكم لهداكم الا أن البلاغة في أن يجاء به هكذا محذوفا

واعلم أنه متي كان مفعول المشيئة أمرا عظيما أو بديعاً غريباً كان الاولي ذكره والا فالحذف أولي مثال الاول قوله

ولو شئت ان أبكي دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

لما كانت مشيئة الانسان ان يبكى دما أمرا عظيما عجيبا كان الاولي التصريح به . ومثال الثانى قولك لو شئت خرجت ولو شئت قمت . وقوله تعالى (فان يشاء الله يختم على قلبك)

واعلم ان هذا الذى ذكرنا ليس بصريح اكرمني واكرمت عبد الله ولكنه يشبهه فى انه انما حذف مفعول المشيئة لان الذي يأتي فى جواب لو واخواتها يدل عليه

﴿ الفصل الثالث في انه قد يترك الكناية الي التصريح لما فيه من زيادة الفخامة ﴾

من النادر فيه قول البحترى

قد طلبنا فلم نجد لك في السو * دد والمجد والمكارم مثلا

المعني قد طلبنا لك مثلا ثم حذف لان هذا المدح انما يتم بنفي المثل وأما الطلب

فبالشيء الذي يذكر ليبني الغرض عليه واذا كان كذلك فلو قال قد طلبنا لك مثلا في السودد والمجد فلم نجده لكان قد ترك أن يوقع نفي الجود على صريح لفظ المثال واوقعه علي ضميره. ومعلوم ان الكناية لا تبلغ مبلغ الصريح *وعليه جاء قوله تعالى (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) وقوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) فانه لو ترك الاظهار الى الاضمار فقيل وبالحق أنزلناه وبه نزل وقل هو الله أحد وهو الصمد لم يكن فيه من الفخامة ما فيه الآن

﴿ الفصل الرابع في حذف المبتدإ ﴾

أورد الشيخ الامام أبياتا كثيرة حذف فيها المبتدأ وحكم بحسن ذلك الحذف ولم يذكر علته ويشبه أن يكون السبب هو انه بلغ فى استحقاق الوصف بما جعل وصفا له الي حيث يعلم بالضرورة ان ذلك الوصف ليس الا له سواء كان فى نفسه كذلك أو بحسب دعوي الشاعر علي طريق المبالغة واذا كان كذلك كان ذكره يبطل المبالغة فلهذا قال الشيخ ما من اسم حذف في الحال التى ينبغي ان يحذف الا وحذفه احسن من ذكره

ومن هذا الباب قوله تعالى (سورة أنزلناها) ومن باب حذف الخبر قوله تعالي (طاعة وقول معروف) أي طاعة وقول معروف أمثل ويمكن أن يجعل ذلك أيضا من حذف المبتدإ

ومن مشكلات هذا الباب قراءة من قرأ «وقالت اليهود عزير بن الله» باسقاط التنوين صورة ومعني. ثم تارة يضمرون المبتدأ هكذا وقالت اليهود هو عزير بن الله وتارة الخبر هكذا وقالت اليهود عزير بن الله معبودنا وهذا الأخير خطأ لانك قد عرفت انه اذا أخبر عن مبتدأ موصوف بخبر فالتكذيب

ينصرف الى الخبر وتبقى الصفة على أصل الثبوت فلو قلنا الابن صفته لزم
اخراجه عن موضع النفي الى موضع الاثبات تعالى الله عنه

والذي يمكن أن يقال في تصحيح هذه القراءة هو أن الغرض ليس الا
الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في رسوخ الاعتقاد في هذا الشرك الى حيث
كانوا يذكرون عزيراً هذا الذكر كما اذا حاولت أن تصف قوما بالغلو في تعظيم
صاحبهم فانك تقول اني أراهم قد اعتقدوا فيه أمراً عظيما فأبداً يقولون زيد
الأمير * وهذا التأويل انما يستقيم اذا لم يقدر خبرا معينا ولكن يريد انهم
كانوا لا يخبرون عنه بخبر الا كان ذكرهم له هكذا

ومن المشكلات أيضاً قوله تعالي (ولا تلقوا بأيديكم الي التهلكة
« ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيراً لكم » ذهبوا في رفع ثلاثة الى أنه خبر لمبتدأ
محذوف والمعني ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة وهو أيضا باطل لانه يلزم انصراف
التكذيب الى الخبر فقط كما بيناه فاذا قلنا ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة كنا قد
نفينا أن تكون هذه الآلهة ثلاثة ولم ننف أن تكون آلهة جل الله عن
ذلك * والوجه أن يقال الثلاثة صفة مبتدإ لا خبر مبتدإ والتقدير ولا تقولوا
لنا آلهة ثلاثة ثم حذف الخبر الذي هو لنا حذفه من لا اله الا الله فبقي ولا
تقولوا آلهة ثلاثة ثم حذف الموصوف الذى هو آلهة فبقي ولا تقولوا ثلاثة

والفرق بين ذلك وبين ما قالوا انه اذا قيل لا تقولوا آلهتنا ثلاثة ففيه
اعتراف بوجود الآلهة ونفي لكونها ثلاثة * واذا قيل لا تقولوا لنا آلهة
ثلاثة لا يلزم اثبات أصل الآلهة لانه يصح أن يقال لا تقولوا في الوجود
آلهة ثلاثة ولا الهان فصح الفرق

واعلم ان القدح في التأويل الاول انما يصح لنا على القول بدليل الخطاب

﴿ الفصل الخامس في الايجاز ﴾

وحده انه العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف من غير اخلال * ومنه قوله تعالي (ولكم في القصاص حياة) وكان الناس يضربون المثل بقولهم القتل أنفى للقتل استحسانا له فلما جاءت الآية تركوا ذلك

ووجه الفرق من وجوه سبعة . الاول ان قوله القتل أنفى للقتل في ظاهره تناقض لانه جعل حقيقة الشيء منافية لنفسه. ولئن قيل ان المراد منه ان كل واحد من أفراد هذا النوع ينفي غيره فهو أيضا على عمومه خطأ لان القتل ظلما ليس أنفى للقتل قصاصا بل أدعي له وانما يصح اذا خصص فقيل القتل قصاصا أنفى للقتل ظلما فيصير كلاما طويلا مع ان هذه التقييدات باسرها حاصلة في الآية . والثاني أن القتل قصاصا لاينفي القتل ظلما من حيث انه قتل بل من حيث انه قصاص وهذه الجملة غير معتبرة فى كلامهم . الثالث ان حصول الحياة هو المقصود الاصلي ونفي القتل انما يراد لحصول الحياة والتنصيص على الغرض الاصلي أولي من التنصيص على غيره . الرابع ان التكرير عيب وهو موجود فى كلامهم دون الآية . الخامس ان حروف القصاص حياة عشرة وحروف كلامهم أربعة عشر . السادس انه ليس في قولهم القتل انفى للقتل كلمة يجتمع فيها حرفان متلاصقان متحركان الا فى موضع واحد بل ليس فيها الا أسباب خفيفة متوالية وقد عرفت ان ذلك مما ينقص من سلاسة الكلمة وجريانها على اللسان بخلاف قوله فى القصاص حياة . السابع ان الدافع لصدور القتل عن الانسان كراهته لذلك وصارفه القوى عنه حتى انه ربما يعلم انه لو قتل قتل ثم لايرتدع اما طمعا منه في

الثواب أو الذكر الجميل واذا كان كذلك فليس انفي الاشياء للقتل هو القتل بل الانفى لذلك هو الصارف القوي وقوله في القصاص حياة لم يجعل مقتضيا للحياة على الاطلاق بل لحياة منكرة والسبب فيه ان شرعية القصاص تكون رادعة عن الاقدام على القتل غالبا وان لم يكن دائما

واعلم أن في هذا التنكير فائدة أخري لطيفة وهو أن الانسان اذا علم انه لو قتل قتل ارتدع بذلك عن القتل فسلم صاحبه فصار حياة هذا الموهوم قتله في المستقبل مستفادة بالقصاص وصار كانه قد حي في باقي عمره به ولذلك وجب التنكير وامتنع التعريف من جهة أن التعريف يقتضى ان تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها وليس الامر كذلك . ومثله قوله تعالي (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) ولم يقل على الحياة وفائدة التنكير أن الحريص لا بد وأن يكون حيا وحرصه لا يكون على الحياة الماضية أو الراهنة بل على الحياة المستقبلة ولما لم يكن الحرص متعلقا بالحياة على الاطلاق بل بالحياة فى بعض الاحوال لا جرم حسن التنكير

واعلم ان للتنكير في قوله تعالي (في القصاص حياة) فائدة أخري وهي ان الرجل لا يرتدع بالقصاص حتي يكون له رادع الى القتل لكن من الجائز ان لا يكون للانسان عدو فيقصد قتله حتي يمنعه خوف القصاص وحينئذ لا تكون حياة ذلك الانسان لاجل الخوف من القصاص ولما دخل الخصوص في هذه القضية وجب أن يقال حياة ولا يقال الحياة كما وجب أن يقال شفاء ولا يقال الشفاء فى قوله تعالي (يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس) حين لم يكن شفاء للجميع

ومن حسن الايجاز قوله تعالي (يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو)

وقوله تعالي (وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها) فالغرض فيها المبالغة في وصف الله بالقدرة عليهم مع حسن وصفه وقلة الفاظه في تحصيل هذا المعنى .ومن ذلك قوله تعالى (ان يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس)

الباب الخامس في المباحث المتعلقة
بانّ وانما . وفيه ثلاثة عشر فصلا

الفصل الاول في مواقع إنّ وفوائدها

وهي أربعة . الاولي انها تربط الجملة الثانية بالاولى وبسببها يحصل التأليف بينهما حتى كانّ الكلامين قد أفرغا إفراغا واحدا ولو اسقطها كان الثاني نابيا عن الاول كقول بشار

بكرا صاحبيّ قبل الهجير * ان ذاك النجاح في التبكير

ولو قلت بكرا صاحبي قبل الهجير فذاك النجاح في التبكير بطلت المناسبة التي كانت حاصلة والالفة التي كانت موجودة . وهذا الضرب كثير في التنزيل كقوله تعالى (يا أيها الناس اتقوا ربكم انّ زلزلة الساعة شيء عظيم) وقوله أقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر ان ذلك من عزم الامور) وقوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصلّ عليهم انّ صلاتك سكن لهم) * ومن أبين ذلك قوله تعالي ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون) . وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله تعالى(وماأبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء الا ما رحم ربي ان ربي غفور رحيم) واشباه ذلك كثيرة

واعلم انك متى أسقطت ان من الجملة التي أدخلتها عليها فان كانت الجملة

الثانية انما تذكر لاظهار فائدة ما قبلها احتيج فيها الى الفاء والا فلا مثال الاول قوله * انّ ذاك النجاح فى التبكير * فالغرض منه أنه يبين المعني فى قوله بكرا وان يحتج لنفسه فى الامر بالتبكير وكذلك قوله تعالى (ان زلزلة الساعة شيء عظيم) بيان للمعني فى قوله (يا أيها الناس اتقوا ربكم) وكذا قوله ان صلاتك سكن لهم بيان للمعني فى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالدعاء لهم * ومثال ما لا يكون كذلك قوله تعالى (ان المتقين فى مقام أمين) وقبله (ان هذا ما كنتم به تمترون)

ومعلوم انك لو قلت ان هذا ما كنتم به تمترون فالمتقون فى جنات وعيون لم يكن كلاما تاما . وكذا قوله ان الذين سبقت لهم منا الحسنى لم تجد لادخالك الفاء فيه وجها . وكذا قوله (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة) جملة الذين آمنوا اسم ان وما بعده معطوف عليه وقوله ان الله يفصل بينهم يوم القيامة جملة فى موضع الخبر ودخول الفاء فيها محال لان الخبر لا يعطف على المبتدأ . ومثله (ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع أجر من أحسن عملا)

الفائدة الثانية انك ترى لضمير الامر والشان فى الجملة الشرطية معها من الحسن واللطف ما لا تراه اذا هي لم تدخل عليه كقوله تعالى (انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين) وقوله انه من يحادد الله (وقوله انه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب) وقوله (انه لا يفلح الكافرون) وقوله (فانها لا تعمى الابصار) (فان قلت) أوليس قد جاء ضمير الامر والشان مبتدأ به من غير ان في قوله تعالى (قل هو الله أحد) (فنقول) الدعوى

نها لا تجيء في الجملة الشرطية الا مع انّ وأيضاً قيل في قل هو الله أحد
ن هو ليس بضمير الامر والشان

الفائدة الثالثة أنها تهيئ النكرة وتصلحها لأن يحدث عنها كقوله *
ن شواء ونشوة* خبب البازل الامون * فترى حسنها وصحة المعنى معها ولو
خبثت بها من غير ان فقلت شواء ونشوة لم يكن كلاما

واعلم انه لوكانت النكرة موصوفة كانت لذلك أصلح كقوله

ان دهرا يلم شملي بسعدي * لزمان يهم بالاحسان

يس يخفى انه وان كان يستقيم ان يقول دهر يلم شملي بسعدى ودهر صالح
لا أنه ليس الحالان سواء

الفائدة الرابعة انها اذا كانت في الجملة فقد تغنى عن الخبر تقول ان مالا وان
لدا أي ان لهم مالا فالمضمر هو لهم ويقول الرجل للرجل الناس إلب عليكم
هل لكم أحد فيقول ان زيدا وان عمرا أي لنا قال الاعشى

انّ محلا وانّ مرتحلا * وانّ في السفر اذ مضوا مهلا

لو أسقطت ان لم يجز حذف الخبر فان قلت مال وعدد ومحل ومرتحل لم
قل شيأ مفيدا

(الفصل الثاني) في حكاية قول المبرد في أن روي ابن الانباري ان الكندى
لمتفلسف ركب الي المبرد وقال اني أجد في كلام العرب حشوا فقال المبرد في أي
وضع فقال أجد العرب يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم
م يقولون ان عبد الله لقائم والمعنى واحد فقال المبرد بل المعانى مختلفة
لاختلاف الالفاظ فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه . وقولهم ان عبدالله
قائم جواب عن سؤال سائل . وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار

منكر لقيامه فما أحار المتفلسف جواباً

واحتج الشيخ لصحة قوله بانها انما تذكر جوابا لسؤال سائل بأن قال انا رأيناهم قد ألزموها الجملة من المبتدأ والخبر اذا كانت جوابا للقسم نحو والله ان زيداً منطلق ويدل عليه من التنزيل قوله تعالى (ويسألونك عن ذي القرنين قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض) وكقوله في أول السورة (نحن نقص عليك نبأهم بالحق انهم فتية آمنوا بربهم) وقوله (فان عصوك فقل اني بريء الآية) وقوله (اني نهيت أن أعبد الذين تدعون من دون الله) وقوله (اني أنا النذير المبين) واشباه ذلك مما يعلم أنه يدل على أمر النبي صلي الله عليه وسلم بأن يجيب الكفار في بعض ماجادلوا وناظروا فيه وعليه قوله تعالي (فأتيا فرعون فقولا انا رسول رب العالمين) الآية والمعني فأتياه فاذا قال لكما ماشأنكما فقولا انا رسول رب العالمين وقوله (وقال موسى يافرعون اني رسول من رب العالمين) وكذلك قوله في قصة السحرة (انا الي ربنا منقلبون) اذ من الظاهر انه جواب فرعون عن قوله آمنتم له قبل أن آذن لكم

ثم قال الشيخ والتحقيق انها للتأكيد واذا كان جواب الخبر بامر ليس للمخاطب ظن في خلافه فلا يحتاج هناك الى ان وانما يحتاج اليها اذا كان للسامع ظن في الخلاف ولذلك تراها تزداد حسنا اذا كان الخبر بامر بعيد مثله كقول أبي نواس

عليك باليأس من الناس * ان غني نفسك في الياس

فانما حسن موقعها لان الغالب ان الناس لايحملون أنفسهم على اليأس

ومن لطيف مواقعها أن يدعي على المخاطب ظن لم يظنه ولكن يراد

أن يقال حالك والذي صنعت يقتضي أن تكون قد ظننت ذلك كقوله

جاءشقيق عارضا رمحه * ان بني عمك فيهم رماح

أي مجيئه هكذا مدلا بنفسه وشجاعته دليل على اعتقاده انه لا يقوم له أحد حتي ظن انه ليس مع أحد منا رمح يدفعه به فثبت انه جواب سائل يظن في المسئول عنه انه على خلاف مايذكره المجيب

وأما جعلها مجموعة مع اللام جوابا للمنكر في قولك ان زيدا لقائم فجيد لانه اذا كان الكلام مع المنكر كانت الحاجة الى التاكيد أشد . وكما يحتمل أن يكون الانكار مع السامع يحتمل أيضاً أن يكون من الحاضرين

واعلم انها قد تجيء اذا ظن المتكلم في الذي وجد أنه لا يوجد مثل قولك للشيء الذي يراه المخاطب ويسمعه ان كان من الامر ماتري وانه كان مني احسان فقابلني بالسوء فكانك ترد على نفسك ظنك الذي ظننت وتبين الخطأ في الذي توهمت وعليه قوله تعالي حكاية عن مريم (قالت رب اني وضعتها أنثي والله أعلم بما وضعت) وكذلك قوله حكاية عن نوح صلي الله عليه وسلم (قال رب ان قومي كذبون)

﴿ الفصل الثالث في مواضع استعمال انما ﴾

اعلم ان موضوع انما على أن يجيء الخبر في أمر لايدفع المخاطب صحته أو ماينزل هذه المنزلة * مثال الاول قوله تعالى (انما يستجيب الذين يسمعون) وقوله (انما تنذر من اتبع الذكر) وقوله (انما أنت منذر من يخشاها) كل ذلك تذكير بامر معلوم لان كل واحد يعلم انه لايستجيب الا من يعلم ويسمع مايقال له وكذلك الانذار انما يؤثر مع من يؤمن بالله .

ومثال الثاني قول الشاعر

انما مصعب شهاب من اللـــه تجلت عن وجهه الظلماء

ادعى فى كون الممدوح بهذه الصفة انه أمر معلوم للكل على عادتهم اذا مدحوا أن يدعوا أنهم ماذكروا الممدوح الا بما لاينكره أحـد . ومنه قوله تعالى حكاية عن اليهود (واذا قيل لهم لاتفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون) المعنى انهـم يدعون أن كونهم مصلحين أمر ظاهر معلوم ولذلك أكد الامر فى تكذيبهم والرد عليهم فجمع بين ألا التى للتنبيه وان التى هي للتأكيد فقال (ألا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون)

﴿ الفصل الرابع في الخبر بالنفي والاثبات ﴾

وهو نحو قولهم ما هو الا كذاب وان هو الا كذاب انما يستعمل فى الامر الذي ينكره المخاطب أوما ينزل هذه المنزلة واذا كان كذلك فلا يصح استعمال هذه العبارة فى الامر الظاهر فلا تقول للرجل الذي ترققه على أخيه وتنبهه للذي يجب عليه من صلة الرحم ما هو الا أخوك * فأما نحو انما مصعب شهاب فيصلح ما مصعب الا شهاب لان ذلك ليس أمرا بينا فى نفسـه بل بحسب دعوى الشاعر فجاز استعمال ذلك فيه ولكنه يخرج المدح حينئذ عن أن يكون على حد المبالغة من حيث لا تكون قد ادعيت فيه كونه معلوما بينا * واذا عرفت ذلك فنقول

مثال الأول اذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت ما هو الا زيد لم تقله الا وصاحبك يتوهم انه غير زيد ويجدّ في انكار انه زيد * ومثال الثاني قوله عز وجل (ان أنتم الا بشر مثلنا) فالبشرية معلومة لكن جاء الكلام

بان والا دون انما لان الكفار جعلوا الرسل كأنهم بادعائهم النبوّة قد أخرجوا أنفسهم عن أن يكونوا بشرا مثلهم ولما كان كذلك أخرج اللفظ مخرجه عند ما يراد اثبات أمر يدفعه المخاطب ويدعي خلافه ثم جاء الجواب من الرسل الذي هو قوله (قالت لهم رسلهم ان نحن الا بشر مثلكم) بان والا لأن حكم من ادعي عليه خصمه الخلاف في أمر هو لا يخالف فيه أن يعيد كلام الخصم على وجهه ويحكيه كما هو فاذا قلت للرجل من شأنك كيت وكيت فيقول نعم من شأني كيت وكيت ولكن لا يلزمني من أجل ذلك ما ظننت انه يلزمني فالرسل كأنهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم فكما قلتم ولسنا ننكر ذلك ولا نجهله ولكن ذلك لا يمنعنا أن يكون الله قد منّ علينا واكرمنا بالرسالة

وأما قوله سبحانه (قل انما أنا بشر مثلكم) فجاء بانما لانه ابتداء كلام قد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يبلغه اليهم ويقوله معهم ولما لم يكن جوابا لكلام سابق كما في الآية الاولى لا جرم جاء بانما * وكذلك قوله (ماأنت بمسمع من في القبور ان أنت الاّ نذير) انما جاء بالنفي والاثبات لانه لما قال وما أنت بمسمع من في القبور كان المعني فيه أن يقال للنبي صلى الله عليه وسلم انك لاتستطيع أن تحول قلوبهم عما هي من الاباء ولا تملك أن توقع الايمان في نفوسهم مع اصرارهم على كفرهم * والاليق بهذا الخطاب أن يجعل المخاطب به بمنزلة من ظن انه يملك ذلك ولا يعلم انه ليس في وسعه الا الانذار والتحذير فاخرج اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من يشك فقيل ان أنت الا نذير * ومثله قوله سبحانه (قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضراً الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لا ستكثرت من الخير وما مسني

السوء إن أنا الا نذير)

﴿ الفصل الخامس في فائدة انما وذكر العبارات التي تقرب ﴾
« فائدتها منها ووجه الفرق بينهما »

(فائدة) هذا الحرف تخصيص الحكم بالمذكور « ويستعمل في هذا التخصيص عبارات ثلاث (الاولى) جاءني زيد لا عمرو (الثانية) انما جاءني زيد (الثالثة) ماجاءني الا زيد ومعانيها متقاربة

والفرق بين العبارتين الاولين ان قولك انما جاءني زيد يعقل عنه ايجاب الفعل ونفيه عن غيره دفعة واحدة وليس الامر كذلك في جاءني زيد لاعمرو انما تقوله اذا لم يكن شبهة في انه جاء جاء وانه ليس هناك جائيان وانما الشبهة في ان ذلك الجائي الواحد زيد أو عمرو فتقول جاءني زيد لاعمرو أي ذلك الواحد الذي عرفت انه جاءني فهو زيد لاعمرو فدلالته الاولية ليست على نفي الشريك بل على اثبات التخصيص وأما نفي الشريك فيعلم منه على طريق اللزوم وهذا بعينه هو المفهوم من قولك انما جاءني زيد لانه اذا عرف أنه جاءك انسان واحد فقط ثم ظن أن ذلك الجائي عمرو فتقول انما جاءني زيد ويكون غرضك تخصيص ذلك المجيء بزيد وليس الغرض مطلق نفي الشريك

وأما اذا قلت ماجاءني الا زيد فاعلم انها باصل الوضع تفيد نفي الشريك ولكنها قد تقام مقام انما في افادة التخصيص مثل قولك للرجل الذي يرتجى انك قلت قولا ثم قلت بخلافه ماقلت الآن الا ماقلته قبل وعليه قوله تعالى (ماقلت لهم الا ماأمرتني به) ليس المعني اني لم أزد على

ماأمرتنى به شيأ ولكن المعني لم أدع ماأمرتني به أن أقوله لهم * والذى يدل على انها موضوعة فى الاصل لنفي الشريك أنه لايصح أن يقال ما زيد الا قائم لاقاعد . ويصح أن يقال انما زيد قائم لاقاعد . وليس السبب فيه الا أن قولك مازيد الاقائم يفيد انك نفيت عنه كل صفة تنافي القيام فيندرج فيه نفي القعود فاذا قلت بعده لا قاعد كان تكرارا وهو غير جائز لان لاالعاطفة موضوعة لان ينفي بها ماأوجب للاول لالأن يعاد نفي مانفى أولا

وأما صيغة انما فهى بأصل وضعها تدل على تخصيص الحكم بالمذكور وأما نفي الشركة فليس ذلك نفس مفهومها بل لازما من لوازمها * وليس حال مايدل عليه النفي بوضعه كحال مايدل عليه بطريق اللزوم فان قولنا زيد هو الجائي يفيدنا ان هذا المجيء لم يكن من غيره ثم لا يمنع ذلك من أن تجيء فيه بلا العاطفة حتي تقول زيد هو الجاءى لاعمرو فثبت أن قولنا ماجاءني الا زيد دلالته على نفى التشريك أقوي من دلالته على اثبات التخصيص وان قولك انما جاءني زيد دلالته علي اثبات الاختصاص أقوي من دلالته على نفي التشريك

واعلم ان حكم غير حكم الاّ فاذا قلت ماجاءنى غير زيد احتمل ان يكون المراد نفي أن يكون قد جاء معه انسان آخر وان يكون المراد تخصيص الحكم بالمذكور

﴿ الفصل السادس فى حكم الجملة المشتملة على المنصوب ﴾
(اذا دخلت فيها صيغتا ما والا)

اذا دخلت صيغتاما والا على الجملة المشتملة على المنصوب كان المقصود

بالذكر حكم ما اتصل بالا متأخرا عنه * ثم الا اما ان يكون متقدما على المرفوع والمنصوب معا أو على احدهما . فان كان متقدما على أحدهما فأما المرفوع كقولك ماضرب عمرا الا زيد فيكون المرفوع هو المقصود بالذكر. أوعلى المنصوب كقولك ماضرب زيد الا عمرا فيكون المنصوب هو المقصود بالذكر وذلك لان الفاعل والمفعول لابد وان يكون ذكر أحدهما أهم من ذكر الآخر ولا بد وان يكون ذلك الأهم ماتعلق به الا اذا أخرت الفاعل والمفعول جميعاً عن الا فالاختصاص بالذكر لما يلي الا منهما فاذا قلت ماضرب الا عمرو زيدا كان الاختصاص حينئذ للفاعل وكأنك قلت الضارب عمرو لاغير . واذا قلت ماضرب الا زيدا عمرو كان الاختصاص للمفعول وكان المعني انك قلت المضروب زيد لاغيره

واعلم ان تقديم الا على المرفوع والمنصوب نادر والسبب فيه انك اذا قلت ماضرب زيدا الا عمرو كان غرضك بيان اختصاص عمرو بضرب زيد لا بالضرب على الاطلاق وذلك يقتضي ان يتعدى الفعل الي المفعول قبل ذكر الفاعل لأن السامع لا يعلم ان مرادك تخصيص الفاعل بالفعل المعدي الي ذلك المفعول الا اذا صرح بذلك التعدي فاذا ذكرته غير معدى فقلت ما ضرب الا عمرو كان المعنى يقع فى نفس السامع انك أردت أن تخصه بالضرب المطلق وانه ليس هنا مضروب الا وضاربه عمرو

(الفصل السابع فى ان حكم المفعولين ما ذكرناه)

تقول لم اكس الا زيدا جبة فيكون المعني انه خص زيدا من بين الناس بكسوة الجبة . وان قلت لم اكس الا جبة زيدا كان المعني انه خص الجبة من

اصناف الكسوة وكذلك الحكم حيث يكون بدل أحد المفعولين جار ومجرور كقول الحميرى

لو خير المنبر فرسانه * ما اختار الا منكم فارسا

الاختصاص فى منكم دون فارسا ولو قلت ما اختار الا فارسا منكم صار الاختصاص فى فارسا

﴿ الفصل الثامن فى حكم المبتدإ والخبر أيضاً ﴾

تقول ما زيد الا قائم فيكون المراد تخصيص القيام من بين سائر الاوصاف المنافية للقيام التى يتوهم كون زيد عليها بدلا عن القيام مثل الجلوس والاضطجاع والاتكاء . وتقول ما قائم الا زيد فيكون المراد تخصيص زيد بالقيام دون من حضرك من سائر الاشخاص

﴿ الفصل التاسع فى تحقيق هذه الاحكام فى انما ﴾

كما عرفت ان الاختصاص مع الا يقع فى المتأخر سوا كان فاعلا أو مفعولا فكذلك الاختصاص في انما يقع فى المتأخر فاذا قلت انما ضرب زيدا عمرو كان الاختصاص فى الضارب واذا قلت انما ضرب عمرو زيدا كان الاختصاص فى المضروب . وعليه قوله تعالي (انما يخشى الله من عباده العلماء) فانه لما كان الغرض بيان المرفوع وهو أن الخاشين هم العلماء لا جرم تأخر عن المنصوب ولو أخر المنصوب لصار المقصود بيان المخشي منه ويتغير المعني وظاهر أن الاول أهم وعليه قول الفرزدق أيضا

انا الذائد الحامي الذمار وانما * يدافع عن احسابهم أنا أو مثلى

لان غرضه ان يخص المدافع بانه هو لا غيره لا المدافع عنه . ولو قال انما

أدافع عن احسابهم توجه التخصيص الي المدافع عنه ويصير كما اذا قال وما أدافع الا عن احسابهم والله أعلم

﴿ الفصل العاشر في أن حكم المبتدإ والخبر بعد انما كذلك ﴾

ان تركت الخبر في موضعه فلم تقدمه على المبتدإ لكان الاختصاص له وان قدمته على المبتدأ صار الاختصاص الذى كان له للمبتدأ تقول انما هذا لك فيكون الاختصاص في لك بدلالة أنك تقول انما هو لك لا لغيرك وتقول انما لك هذا فيكون الاختصاص فى هذا بدلالة انك تقول انما لك هذا لا ذاك وعليه قول الله تعالى (فانما عليك البلاغ وعلينا الحساب) وقوله (انما السبيل على الذين يستأذنونك) فان من الظاهر ان الاختصاص فى الآية الاولي للمبتدإ الذى هو البلاغ والحساب دون الخبر الذي هو عليك وعلينا * وفي الآية الثانية في الخبر الذي هو على الذين يستأذنونك لا على المبتدإ الذى هو السبيل

﴿ الفصل الحادي عشر فى حكم آخر من أحكام انما ﴾

اذا كان الفعل بعدها فعلا لا يصح الا من المذكور كالتذكر الذى يعلم أنه لا يكون الا من أولى الالباب لم يحسن العطف بلا فيه كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ويصح من غيره فلا يحسن أن تقول انما يتذكر أولو الالباب لا الجهال كما يحسن أن تقول انما يجيئنى زيد لا عمرو ثم ان النفي فيما يجى فيه النفي يتقدم تارة ويتأخر أخرى مثال التأخير ما تراه فى قولك انما يجيءُ زيد لا عمرو وقوله تعالى (انما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر) ومثال التقديم

الثاني)وهو أن كون القرآن مشتملا على المحكم والمتشابه يقتضي ان الناظر فيه والمتدبر له اذا ظفر بما ظاهره التشبيه وبما يدل على التوحيد ان ينظر في أدلة العقول ليميز بين المحكم والمتشابه * الثالث انه عند النظر في ذلك ربما ذاكر العلماء وتعرف منهم ما أشكل عليه وما دعا الي ذلك أولي مما يقتضي العدول عنهم لأن مذاكرتهم تكشف عن الحق (الرابع) ان كونه كذلك أبعد عن طريقة التقليد الى طريقة النظر لانه اذا وجد القرآن مختلفا لم يكن بأن يقلد المحكم أولي من المتشابه فيخرج الي الرجوع الى الدلالة ولو كان الجميع محكما لكان أقرب الي الاشكال على ظاهره (الخامس)انه سبحانه علم ان الصلاح ان يزداد نظرهم وتأملهم ويتعبوا في معرفة الحق خواطرهم

﴿ الفصل الثالث ﴾

(في الجواب عما قاله بعض الملحدين من ان في القرآن تناقضاً)

اعلم ان الكلامين انما يتناقضان اذا تضمن أحدهما نفي ماأثبته الآخر أو اثبات ماينفيه وقد علمنا أنه ليس في كتاب الله تعالى ماهذه حاله فان ادعي مدع ما هذا حاله بينا فساد قوله ومتى قال في القرآن مايقتضي ظاهره التناقض لكن يحتمل غيره قيل يجوز أن يكون المراد مالا يتناقض لان قوله تعالي (الله نور السموات والأرض) اذا احتمل ان يكون المراد به المنور فكيف يحكم بكونه مناقضاً مثل نوره بل يجب ان يستدل بقوله مثل نوره على أن المراد بالأول هو المنور . ومتى قال القائل في قوله ليس كمثله شيء انه يتناقض لأن دخول الكاف عليه يقتضي اثبات المثل والنفي يقتضي ضده قلنا له الواحد منا اذا أراد أن يؤكد المثل في الاثبات والنفي ادخل فيه الكاف فيقول ليس كمثل

د مربوبا وترك عبادة ربه *وقوله تعالى (ان شانئك) فيه خمس فوائد *
لاولي) عال الامر بالاقبال على شانئه وترك الاحتفال بشانئه على سبيل
ستئناف الذي هو جنس حسن الموقع وقد كثرت في التنزيل مواقعه *
ثانية) ويتجه ان تجعلها جملة للاعتراض مرسلة ارسال الحكمة لخاتمة
غراض كقوله تعالى (ان خير من استأجرت القوي الامين) وعني بالشانئ
عاص بن وائل (الثالثة) انما ذكره بصفته لا باسمه ليتناول من كان فى
ل حاله فى كيده لدين الحق (الرابعة) صدر الجملة بحرف التوكيد وفيه انه
يتوجه بقيله الى الصدق.ولم يقصد به الافصاح عن الحق.ولم ينطق الاعن
شنئان الذى هو قريب البغي والحسد. وعن البغضاء التي هى نتيجة الغيظ
لحرد.ولذلك وسمه بما ينبيء عن المقت الاشد (الخامسة) جعل الخبر معرفة ليتم
تر للعدو الشاني ء حتي كأنه الجمهور.الذي يقال له الصنبور*ثم هذه السورة مع
لو مطلعها.وتمام مقطعها.واتصافها مما هو طراز الامر كله من مجيئها
شحونة بالنكت الجلائل.مكتنزة بالمحاسن غير القلائل فهي خالية من تصنع
ن يتناول التنكيت.وتعمل من يتعاطى التبكيت

﴿ الفصل الثانى ﴾

فى وجه الحكم فى المتشابهات ذكر القاضى فى ذلك خمسة أوجه
الاول) ان المتشابه اذا كان مقرونا بالمحكم كان ادعى لسائر أهل المذاهب
ى النظر فى القرآن لانهم متي ظنوا وجود ماينصرون به أقاويلهم كان نظرهم
ه أقوى فيكون ذلك داعية للحق الي انشراح الصدور وللمبطل الي أن
أمل كثيرا فيزول عن باطله وان كان جميعه محكما لم يكن يحصل هذا (الوجه

يوسوس لغنى في دفع ماله اليه وهو يقدر على الامتناع فان دفعه اليه فليس ذلك لقوة كيد الفقير لكن لضعف رأي المالك (ومنها) ما ادعاه من تناقض قوله تعالى (ولقد خلقنا السموات والارض وما بينهما فى ستة أيام) وقوله (قل أئنكم لتكفرون بالذى خلق الارض في يومين وتجعلون له انداداً ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها الي قوله فقضاهن سبع سموات في يومين) وزعم ان ذلك إذا عد زاد على الستة لانه ذكر أنه خلق الارض في يومين وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام وقضاهن سبع سموات في يومين وذلك يبلغ ثمانية أيام * أجاب الشيخ انه تعالى اراد بقوله قل أئنكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين الى قوله وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام مع اليومين المتقدمين ولم يرد بذكر الاربعة غير ماتقدم ذكره وهذا كما يقول الفصيح سرت من البصرة الى بغداد في أربعة أيام وجزت الي الكوفة في أربعة عشر يوما ولا يريد سوي العشرة بل يريد مع العشرة ثم قال تعالى (فقضاهن سبع سموات في يومين) وأراد سوي الاربعة وهذا اذا حصل لم يكن مخالفا لقوله تعالي خلق السموات والارض وما بينهما فى ستة أيام قال ومنها قوله تعالي (الذي خلق لكم مافي الارض جميعا ثم استوى الي السماء فسواهن سبع سموات) وقوله (أأنتم أشد خلقا أم السماء بناها رفع سمكها فسواها وأغطش ليلها وأخرج ضحاها والارض بعد ذلك دحاها) فزعم أن الآية الاولي تقتضى أن يكون خلق الارض قبل خلق السموات وفى الثانية يوجب أن خلق السموات قبل خلق الارض أجاب الشيخ أنه تعالي أخبر أن الارض بعد ذلك دحاها وقد كان خلقها من قبل فانما أراد بقوله دحاها انه بسطها فقد كان تعالى خلقها مبسوطة قبل خلق السماء ثم بسطها بعد خلق السماء فهذا القدر كاف اه

زيد جواد ولا شجاع فيكون ابلغ من حذف الكاف وهو يبين أن الوجه الذى به طعنوا في القرآن مما يعظم شأنه* وقد ذكر ابن الراوندي آيات زعم انها متناقضة والشيخ أجاب عنها فلنذكر بعض ذلك ليستدل به على جهل المعترض وركاكة عقله زعم ان قوله تعالى (وما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم) مناقض لقوله (وجعلنا على قلوبهم اكنة أن يفقهوه وفى آذانهم وقرا) وقوله (أولئك الذين طبع الله على قلوبهم)

فأجاب الشيخ بأن المراد بالعلم فى الآية الاولي القرآن والادلة دون العلم فى نفسه لانه تعالي أطلق العلم ولم يقيده وقد تسمى الحجة علما والكتاب علما يقال علم أبي حنيفة وعلم الشافعى واذا احتمل ذلك زال التناقض

(ومنها) ان قوله تعالي (ومن يضلل الله فماله من ولى من بعده) ينقض قوله تعالي (الذين لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم) فاحدي الآيتين يقتضي ان لا ولي للكفار والثانية تقتضى أن لهم ولياً وأجاب الشيخ بان قوله فماله من ولي المراد به فى الآخرة عند اضلال الله لهم بالعقوبة وأراد بقوله (فهو وليهم اليوم) فى الدنيا وتقييده بذكر اليوم يدل على ذلك وأيضاً ان كان المراد في وقت واحد لم يتناقض لان المراد فما لهم من ولى ينفع ويضر وكون الشيطان لهم لا يقتضى أن ينفع ويضر (ومنها) ما ادعاه من أن قوله (ان كيد الشيطان كان ضعيفا) ينقض قوله (استحوذ عليهم الشيطان فانساهم ذكر الله) وقوله (وزين لهم الشيطان أعمالهم فصدهم عن السبيل) فزعم ان من يستحوذ عليه ويعلى قلبه ويصده عن دينه كيف يكون ضعيفاً. أجاب الشيخ أن المراد ان كون كيد الشيطان ضعيفاً انه لا يقدر على أن يضر وانما يوسوس ويدعو فقط فان اتبع لحقت المضرة والا فحاله على ما كان فهو بمنزلة من يدعو الي [illegible] فيه أقوى فيكون ذلك داعيه يدعو الي [illegible]

[illegible]

يه على جهل المعترض وسخافة عقله وقلة تأمله

﴿الفصل الرابع في بيان فساد طعنهم في القرآن من جهة التكرار والتطويل﴾

اعلم ان عادة الفصحاء جارية بأنهم يكررون القصة الواحدة في مواضع لأغراض مختلفة تتجدد في المواضع وذلك من الفضائل لا من المعائب وانما يعاب التكرار اذا كان في الموضع الواحد والله تعالى انما أنزل القرآن على رسوله في ثلاث وعشرين سنة حالا بعد حال وقد علم من حاله انه كان يضيق صدره لما ناله من الكفار فكان تعالى يسليه بما ينزله عليه من أقاصيص من تقدم من الأنبياء ويعيد ذكره بحسب ما يعلمه من الصلاح ولهذا قال سبحانه (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك) وأيضاً فلان ظهور الفصاحة ومزيتها في القصة الواحدة اذا أعيدت أبلغ منها في القصص المتغايرة فهذا هو الفائدة فيما تكرر من كتاب الله من قصة موسى وفرعون وسائر الانبياء وأما ما تكرر في سورة الرحمن من قوله (فبأي آلاء ربكما تكذبان) فليس بتكرار لانه سبحانه ذكر نعمة بعد نعمة وعقب كل نعمة بهذا القول وانما عنى بالتنبيه الجن والانس ومعلوم ان الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى وان كان اللفظ واحدا

(فان قيل) فقد ذكر تعالى في سورة الرحمن ما ليس من النعم وعقبه بهذا القول لانه قال (هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون يطوفون بينها وبين حميم آن) ثم قال (يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران) وذلك يطعن فيما قلتم فنقول له ان جهنم والعذاب وان [illegible] لهم وعرضه ... آلاء الله فان ذكره تعالى لها ووصفه لها على ...

عن المعاصي . والترغيب في الطاعات من الآلاء والنعم . فأما ماذكره تعالى في
اعادة قوله (ويل يومئذ للمكذبين) قال انه ذكر ذلك عند قصص مختلفة فـ
يعد تكرارا لأنه أراد بما ذكره أولاً ويل يومئذ للمكذبين بهذا القصة ثم لما
اعاد قصة أخري ذكر مثله على هذا الحد ولما اختلفت الفائدة خرج عن أن
يكون تكرارا *واما سورة الكافرين فليس فيها تكرار لأن المراد به لا أعبد
ماتعبدون اليوم والمراد بقوله ولا أنتم عابدون ما أعبد أنكم غير عابدين
لما أعبد اليوم وأراد بقوله ولا أنا عابد ماعبدتم أي غير عابد ماعبدتموه فيما
سلف لأنهم كانوا يعبدون في المستقبل من الحجارة والأوثان غير ما عبدو
من قبل وعنى بقوله ولا أنتم عابدون ما أعبد انكم لاتعبدون ما أعبده بعد
اليوم وانما أنزل تعالي ذلك لأن قوما من الكفار قالوا لرسول الله صلى الله
عليه وسلم اعبد مانعبد نحن اليوم سنة حتي نعبد ماتعبده أنت اليوم سنة وهكذا
في كل سنة حتى نشترك في العبادة على هذا السبيل فأنزل الله هذه السورة
جوابا ولا يصح في الخطاب اذا قصدت هذا الوجه الا أن تورد هذا على الحد
وليس المعتبر تكرار اللفظ لانا نعلم ان الحروف والكلمات متكررة في كل
الكلام وانما المعتبر بالأغراض والمقاصد فربما كان التشبيه في اللفظ غير مكرر
في المعني وربما كان المتباين في اللفظ متكررا في المعنى فهذا آخر ما أردنا ايراده
في هذا الكتاب ولنختم الكتاب حامدين لله ومصلين على رسوله محمد
المصطفي وآله الطاهرين والحمد لله رب العالمين

تم طبع هذا الكتاب الجليل في ٢ شعبان المبارك سنة ١٣١٧ هجريه

ههنا مستعارة من معنى التسبيب لمنيين (أحدهما) جعل الانعام الكثير سببا للقيام بشكر المنعم وعبادته (وثانيهما) جعله سببا لترك المبالاة بقول العدو فان سبب نزول السورة ان العاص بن وائل قال ان محمد اصنبور (١) فشق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله هذه السورة (الثانية) قصده باللامين التعريض بدين العاص واشباهه ممن كانت عبادته ونحره لغير الله وتثبيت قدمى رسول الله صلى الله عليه وسلم على الصراط المستقيم. واخلاصه العبادة لوجهه الكريم (الثالثة) أشار بهاتين العبادتين الى نوعى العبادات أعنى بهما الاعمال البدنية التي الصلاة امامها. والمالية التي نحر البدن سنامها (الرابعة) التنبيه على ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الاختصاص بالصلاة حيث جعلت لعينيه قرة ونحر البدن التي كانت همته فيه قوية * روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه اهدى مائة بدنة فيها جمل لأبي جهل في أنفه برة من ذهب (الخامسة) حذف اللام الاخري لدلالته عليها بالاولي (السادسة) مراعاة حق التسجيع الذى هو من جملة صنعة البديع اذا ساقه قائله مساقا مطبوعا. ولم يكن متكلفا ولا مصنوعا. (السابعة) انه قال لربك وفيه حسنان. وروده على طريق الالتفات. التي هي أم من الامهات. وصرف الكلام عن لفظ المضمر الى لفظ المظهر وفيه اظهار لكبرياء شانه. وابانة لعزة سلطانه. ومنه أخذ الخلفاء قولهم يأمرك أمير المؤمنين بكذا * وعن عمر رضى الله عنه انه حين خطب الازدية الي أهلها قال خطب اليكم سيد شباب قريش مروان بن الحكم وسيد أهل المشرق جرير بجيلة ويخطب اليكم أمير المؤمنين عنى نفسه (الثامنة) علم بهذا ان من حق العبادة أن يخص العباد بها ربهم ومالكهم وعرض بخطاء من

(١) الصنبور سعف ينبت فى ساق النخلة لا يثمر شيأ اه

‍ـة وأراد بالكوثر أولاده الي يوم القيامة من أمته * جاء في قراءة عبد الله
أولى بالمؤمنين من أنفسهم وهو أبوهم وأزواجه أمهاتهم وأيضاً ما أعطاه
ي الدارين من مزايا الاثرة والتقديم والثواب لم يعرف كنهه الا الله. ومن
الكوثر ما اختصه به من النهر الذي طينه المسك ورضراضه التوم. وعلى
‍ته من أواني الذهب والفضة مالا تعادّ دالنجوم (الثانية) انه بني الفعل على
‍دا فدل على الخصوصية وتحقيقه ماينافي باب التقديم والتأخير ان تقديم
‍ث عنه آكد لاثبات الخبر (الثالثة) انه جمع ضمير المتكلم وهو يشعر
لم الربوبية (الرابعة) انه صدر الجملة بحرف التوكيد الجاري مجري القسم
لخامسة) انه أورد الفعل بلفظ المضي دلالة على ان الكوثر لم يتناول عطاء
جلة دون عطاء الآجلة دلالة على ان المتوقع من سيب الكريم في حكم
اقع (السادسة) جاء بالكوثر محذوف الموصوف لان المثبت ليس فيه
في المحذوف من فرط الابهام والشياع. والتناول على طريق الاتساع.
السابعة) اختار الصفة المؤذنة بالكثرة ثم جاء بها مصروفة عن صيغتها
الثامنة) أتي بهذه الصيغة مصدرة باللام المعرفة لتكون لما يوصف بها
املة. وفي اعطاء معنى الكثرة كاملة. ولما لم تكن للمعهود وجب أن تكون
حقيقة وليس بعض أفرادها أولى من بعض فتكون كاملة وقد دخل فيه
لجواب عن كونه غير معقب ابنا لأن بقاء الابن بعده لا يخلو عن أمرين. اما
ن يجعل نبيا وذلك محال لكونه خاتم الانبياء. أولا يجعل نبيا وذلك يوهم
ه خلفاً سوء فصين عن تلك الوصمة بما أعطي من الخير الكثير وهو حصول
غرض المتعلق بهم مع انتفاء الوصمة اللازمة لو كانوا ولم يكونوا أنبياء * وقوله
ز وجل « فصلّ لربك وانحر » فيه ثمان فوائد (الاولي) فاء التعقيب

معني نفي التذكر عمن ليس منهم ومحال ان يقع تعريض لشيء ليس له في الكلام ذكر ولا فيه دليل عليه فالتعريض بمثل أعني بأن يقول يتذكر أولو الالباب باسقاط انما لو وقع انما يقع بمدح انسان بالتيقظ وبانه فعل ما فعل وتنبه لما تنبه لعقله وحسن تمييزه كما يقال كذلك يفعل العاقل وهكذا يفعل الكريم

﴿ الفصل الثالث عشر فى قوله تعالى لم يكد يراها ﴾

ذكر المفسرون فى معناه انه لم يرها ولم يكد *وتحقيقه ان الذي يقتضيه اللفظ اذا قيل لم يكد يفعل وما كاد يفعل هو انه لم توجد مقاربة الفعل لانّ كاد لقرب الفعل من الوقوع فنفيه نفي لهذا القرب ومن المعلوم أن نفي القرب من الوقوع لا يدل على الوقوع وقوله تعالي (ما كادوا يفعلون) لا يدل على وقوع الفعل لولا ما سبق ذكره من قوله (فذبحوها) فعلى هذا متى لم يكن في الكلام ما يدل على الوقوع كان الذى يفيد الظاهر نفي الوقوع ونفي القرب منه وقول ذى الرمة

اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح

معناه ان براح محبتها لم يقارب الكون فضلا عن أن يكون

﴿ الباب السادس في أربعة فصول متفرّقة خاتمة الكتاب ﴾

﴿ الفصل الاول في وجه الاعجاز في سورة الكوثر ﴾

لجار الله العلامة فى ذلك رسالة وأنا أذكر حاصل ما فيها فى هذا الموضع قوله تعالي « انا أعطيناك الكوثر » فيه ثمان فوائد (الفائدة الأولى) انه يدل على عطية كثيرة مستندة الى معط كبير ومتى كان ذلك كانت النعمة

... جاءني زيد وانما جاءني عمرو وهذا مما أنت تعلم به مكان الفائدة فيها ... ضرورة أنك لو لم تدخلها وقلت ما جاءني زيد وجاءني عمرو لكان ... مع من ظن أنهما جاآك جميعا واذا أدخلتها كان الكلام مع من ... الجائي وظن أنه كان زيداً لا عمرا ويبطل به ظن من ظن أنه ... في الكلام ما الى ان فائدة اكثر من أن بطال عملها لانك لو قلت ماجاءني ... عمرو جاءني لم يعقل منه انك أردت ان الجائي عمرو لا زيد بل ... انه الشيء المنفي عنه

... الفصل الثاني عشر في حسن موقعها

... انك اذا تأملت وجدتها أقوى ما يكون اذا كان لا يراد بالكلام ... بعدها نفس معناه ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه نحو انا نعلم ... ليس الغرض من قوله (انما يتذكر أولوا الالباب) ان يعلم السامعون ... معناه ولكن أن يذم الكفار ويقال لهم انهم من فرط العناد ... من ليس بذي عقل وكذلك قوله تعالى (انما أنت منذر من يخشاها) وقوله (انما تنذر الذين يخشون ربهم بالغيب) والتقدير ان من لم تكن له ... الخشية فهو كأنه ليس له اذن تسمع وقلب يعقل فالانذار معه كلا انذار ... العجيب ان هذا التعريض الذي ذكرت لا يحصل من دون انما فلو قلت ... يتذكر أولو الالباب لم يحصل هذا الغرض والسبب فيه ان هذا التعريض ... لأن من شأن انما أن يضمن الكلام معنى النفي من بعد الاثبات ... والتصريح بامتناع التذكر ممن لا يعقل واذا أسقط من الكلام فقيل يتذكر أولو الالباب كان مجرد وصف لأولي الالباب بانهم يتذكرون ولم يكن فيه

ع ٢٩٤٥١٥

١١٠ ن
٢٥

٤٢٦٦

نهاية الايجاز في دراية الاعجاز